مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website:www.gcss.org.bh

حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل والآثار المحتملة على الأوضاع في الشرق الأوسط

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX 8LR

Tel: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025, E.mail:gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel:(00973)17 825600 Fax (00973)17 825700 E.mail:gcssbh@batelco.com.bh

CAIRO

Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

Tel:(00202) 7945949, Fax :(00202) 7923579, E-mail:ggi@link.net

حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل والآثار المحتملة على الأوضاع في الشرق الأوسط

تحت تصاعد حدة الضغوط التي يتعرض لها من جانب المتطرفين في حزب الليكود الحاكم وبعض الأحزاب الدينية واليمينية الأخرى الرافضة لخطته المثيرة للجدل الخاصة بفك الارتباط وعدد من سياساته الداخلية، لجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرييل شارون" إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تضم حزب العمال المعارض وبعض الأحزاب اليمينية الصغيرة حتى يتمكن من مواصلة عمله حتى نهاية العام 2006 لاسيما بعد انهيار الائتلاف الحالي عقب إقدامه على إقالة خمسة من وزرائه التابعين لحزب "شينوي العلماني" بعد تصويتهم ضد مشروع ميزانية عام 2005 نتيجة تخصيص مبالغ ضخمة للمؤسسات الدينية، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول فرص نجاح "شارون" في تشكيل هذه الحكومة وتداعيات ذلك على الداخل الإسرائيلي والأوضاع في المنطقة بصفة عامة.

وقد وضعت التطورات الأخيرة التي تشهدها الساحة السياسية الداخلية في إسرائيل، لاسيما بعد أن انشق حزب "شينوي" العلماني (14 مقعدًا في الكنيست) وتركه دون أغلبية برلمانية، "شارون" أمام خيارين كلاهما مر، **الأول:** وهو الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تعرض الحزب لخسارة عدد كبير من مقاعده البالغة " 40" مقعدًا في ضوء حالة الانقسام التي يعانيها الحزب على خلفية الجدل الدائر بشأن خطة الانسحاب الأحادي من غزة، **والثاني**: يتمثل في الاتجاه إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل تمنحه أغلبية في الكنيست تمكنه من فرض أجندته السياسية، **فاختار الثاني** ، خاصة وأنه يتفق مع توجهات الرأي العام الإسرائيلي، حيث أكد استطلاع أجرته إحدى الشركات الخاصة لحساب التليفزيون الإسرائيلي أن 61% من الإسرائيليين يفضلون تشكيل ائتلاف حكومي جديد، بينما أعلن 31% منهم رغبتهم في إجراء انتخابات جديدة، وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة فضل 52% منهم حكومة تتألف من أحزاب الليكود والعمل و"يهوديت هاتوراه" الديني المتشدد.

غير أن فكرة ضم حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي الجديد وجدت معارضة قوية في البداية داخل الليكود الذي عارض الكثير من أعضائه المتطرفين هذا التوجه بما يعنيه من إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين الحزبين، وإعطاء دفعة لموقف الحكومة الخاص بتنفيذ خطة فك الارتباط التي يعارضونها ويؤيدها العمل بقوة.

ورغم ذلك فقد تمكن الحزب من التوصل إلى اتفاق بأغلبية 1410 أصوات ضد 856 لضم العمل إلى الحكومة بعد تهديد وزيرة التربية "ليموريفنتات" وأحد أعضاء الليكود من "أن الخلاف بات يهدد بتمزيق الحزب وخسارته للسلطة مما يوجب على جميع أعضائه الوقوف خلف رئيس الوزراء والسماح له بإقامة تحالفه الموسع"، وهو ما ضمن لشارون الحصول على دعم 62% من أعضاء حزبه.

ومن جانبه وجد حزب العمل في هذا التوجه فرصة مناسبة للعودة إلى دائرة الضوء مرة أخرى بعد الخسارة القاسية التي مني بها في الانتخابات الأخيرة، حيث لم يحصل إلا على 19 مقعدًا في الكنيست مقابل (40) لليكود، إلى جانب رغبته في دعم خطة فك الارتباط التي أعلنها شارون واعتبرها خطوة على طريق إحياء عملية التسوية السلمية.

وانطلاقًا من هذه الرغبة المشتركة في الدخول في حكومة ائتلافية جديدة، دخل الحزبان الرئيسيان "العمل" و"الليكود" في عملية تفاوضية انتهت بالتوصل إلى اتفاق حصل بمقتضاه "العمل" على سبعة مناصب وزارية منها اثنان بدون حقيبة وخمسة حقائب هي: الداخلية، والإسكان والبناء، والبنى التحتية، والسياحة، والاتصالات، إلى جانب تعيين ثلاثة عماليين آخرين كنواب وزراء، فيما بقيت مطالبة حزب العمل بتولي رئيسه "شيمون بيريز" منصب نائب رئيس الوزراء موضع خلاف لاسيما وأن هذا المنصب يشغله "إيهود أولمرت" أحد أبرز أعضاء الليكود والذي يصر على عدم التنازل عنه حيث يخول له سلطات رئيس الحكومة في حالة غيابه، الأمر الذي دفع شارون إلى دعوة الكنيست إلى تعديل القانون الأساسي للحكومة، بحيث يتيح له تعيين نائبين بدلاً من نائب واحد وفقًا للنص الحالي، وهو الاقتراح الذي رفضه رئيس لجنة القوانين في الكنيست، وحال هذا الخلاف دون توقيع الاتفاق حتى توصل الحزبين في نهاية ديسمبر 2004 إلى صيغة وسط تنص على أن يشغل "بيريز" منصب نائب رئيس الحكومة دون أن يمس ذلك مكانة "ايهود أولمرت" الذي سيحتفظ بلقب القائم بأعمال رئيس الحكومة والذي سيحل مكانه في حالة غيابه.

وعلى الرغم من أهمية التحالف والاتفاق الذي توصل له شارون مع حزب العمل فإن ذلك لا يضمن له الأغلبية التي يحتاجها في الكنيست، حيث يصبح إجمالي عدد أعضاء الحزبين داخله نحو 59 عضوًا من أصل 120 عضوًا هم إجمالي عدد أعضاء الكنيست، وهو ما سيرغم شارون على ضم تشكيل ديني صغير وهو حزب "يهود التوراة المتحد الديني" (خمسة نواب) إلى الائتلاف الحكومي، غير أن الأخير رفع من سقف شروطه للانضمام للحكومة على الرغم من إعلانه في وقت سابق موافقته بالفعل، حيث طالب بضمان استقلالية نظام التعليم الديني عن مناهج وزارة التعليم في تناقض مع تقرير "دوافرت" حول إصلاح النظام التعليمي الإسرائيلي، ومع حكم محكمة العدل العليا الإسرائيلية بمنع تحويل أموال للمدارس التي لا تعدل مناهجها لتتوافق مع معايير المناهج الحكومية في حد أقصى عام 2007.

وإذا كانت المؤشرات ترجح أن ينجح شارون في التوصل إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بعد اتفاقه على انضمام العمل إليها، فإن الآثار التي قد تترتب على تشكيل مثل هذه الحكومة على الداخل الإسرائيلي والمنطقة ككل لازالت موضع خلاف بين المراقبين الذين انقسموا إلى تيارين رئيسيين؛ **الأول**: ويرى أن هذه الحكومة التي تضم الحزبين الكبيرين في إسرائيل ستتمتع بالاستقرار وستدفع في اتجاه إعادة إحياء عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين وربما السوريين، على أساس أنها ستضم حزب العمل صاحب التوجه اليساري الداعم لعملية التسوية، وستقلل من خضوع شارون لهيمنة ونفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة، وسيساعد الحكومة على تنفيذ خطتها بشأن الانسحاب من غزة وتفكيك المستوطنات الموجودة بها إلى جانب بعض المستوطنات في الضفة الغربية والتي اعتبرها الكثير من الغربيين أنها تشبه اتفاق أوسلو الذي وضع حجر الأساس لعملية التسوية السلمية في المنطقة.

أما التيار الثاني فيرى أن هذا الائتلاف الحكومي، إذا حدث، لن يستمر طويلاً بسبب تباين موقف الحزبين تجاه العديد من القضايا إلى جانب استمرار المعارضة من داخل الليكود لانضمام العمل للحكومة الجديدة، كما أن هذا التوجه قد يعكس مناورة لحكومة شارون لتصفية حساباتها مع الخصوم في داخل الأحزاب الصغيرة أكثر من كونه توجهًا سياسيًا، إضافة إلى أنه لن يؤثر

كثيرًا على الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية والذي تحكمه سياسات واستراتيجيات ثابتة لا تتغير بشكل الحكومة أو طبيعتها.

وبصرف النظر عن هذا الجدل، فإنه يمكن إبداء عدد من الملاحظات المهمة، **منها:**

1- أنه في حالة تشكلت هذه الحكومة الائتلافية فإنها ستكون الخامسة من نوعها في تاريخ إسرائيل والثانية التي يترأسها شارون منذ انتخابه رئيسًا للوزراء في فبراير 2001، حيث ضمت الحكومة الأولى ثمانية أحزاب تتراوح توجهاتها السياسية بين اليسار واليمين المتطرف، وضمنت له غالبية 73 نائبًا من أصل 120، وسقطت في أكتوبر 2002 بعد استقالة أعضائها الذين كانوا يمثلون العمل الستة احتجاجًا على تخصيص اعتمادات للمستوطنات في مشروع الموازنة للعام 2003، مما دفع شارون إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في يناير 2003 سجل فيها الليكود انتصارًا ساحقًا على العمل الذي حقق أسوأ نتيجة في تاريخه، ترتب عليها قيام شارون بتشكيل أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفًا وميلاً لليمين.

2- رغم المواقف التي يتبناها حزب العمل والتي تبدو في ظاهرها أكثر مرونة وتقبلاً لعملية التسوية السلمية، فإنه ليس هناك ما يضمن أن ينجح في التأثير على سياسات وتوجهات الحكومة الجديدة، خاصة إذا علمنا أن الحقائب الوزارية التي حصل عليها غير مؤثرة، ما يؤشر إلى أن الحزب المحسوب على يسار الوسط لن يلعب دورًا محوريًا في السياسة الإسرائيلية باستثناء دعمه خطة الانسحاب من غزة. وتؤكد التجربة التاريخية هذا المعنى؛ فرغم مشاركته في الحكومة الائتلافية السابقة التي ترأسها شارون، فإن ذلك لم يمنعها من تصعيد سياساتها القمعية والعدوانية والتي وصلت إلى ذروتها في ظل هذه الحكومة، بل انحصر دور العمل في هذه الحكومة في التغطية على ما ترتكبه بحق الفلسطينيين، فيما كان زعماؤه يدافعون عن سياساتها ويبررون أفعالها ويسعون لتحسين صورة شارون على الساحة الدولية، ويدعم من هذا الأمر اتجاه شارون إلى ضم بعض الأحزاب الدينية المتطرفة كعامل موازنة لأي تأثير للتيار اليساري المتمثل في حزب العمل.

3- أن الهدف الرئيسي من الاتجاه إلى تشكيل هذا الائتلاف هو تمرير وتنفيذ خطة فك الارتباط، والتي تقضي بالانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية على أربع مراحل تكتمل بنهاية العام 2005. وبالنظر إلى هذه الخطة والتي يعتبرها الكثير من الإسرائيليين بديلاً لخطة خارطة الطريق نجد أنها لن تحقق الحد الأدنى المعقول من الحقوق الفلسطينية، فلن يتم بمقتضاها إجلاء سوى عشرة آلاف مستوطن من إجمالي 250 ألف في تلك المناطق، كما أنها ستحول قطاع غزة إلى سجن كبير مع إصرار إسرائيل على إبقاء سيطرتها على الحدود والمعابر البرية والجوية له، ورغم ذلك فإن تنفيذ هذه الخطة مازال تواجهه العديد من العقبات، **لعل أهمها:** رفض المستوطنين والأحزاب التي تمثلهم لها، وقد اتخذ هذا الرفض شكلاً أكثر حدة بعد قيام كبار الحاخامات اليهود بإصدار الفتاوى التي تحرم إجلاء المستوطنين بالقوة ومطالبة الجنود الإسرائيليين بعدم تنفيذ أوامر الإخلاء، والتهديد بمهاجمة القوات التي تقوم بذلك، وهو ما دفع البعض إلى التحذير من وقوع حرب أهلية في إسرائيل، خاصة وأن أغلب هؤلاء المستوطنين من المتشددين الذين يطلق عليهم "المهووسون"، والذين

يمثلون نحو 400 ألف مستوطن لا يعترفون بسلطة الدولة وليس لديهم أية حدود أخلاقية أو إنسانية أو سياسية، بل تاريخ طويل من أعمال العنف والإرهاب، وهو ما دفع زعيم حزب العمل "شيمون بيريز" إلى القول بأن التحريض المتزايد على العنف في إسرائيل فظيع، وأن الأجواء السائدة الآن تذكره بتلك التي سبقت اغتيال رئيس الحكومة السابق "إسحاق رابين" محذرًا من محاولة اغتيال رئيس الوزراء الحالي "آرييل شارون".

4) رغم المرونة التي أبدتها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، حتى لا تبدو في مظهر الطرف الذي يعرقل عملية التسوية، لاسيما بعد وفاة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" الذي كانت تعتبره هي والولايات المتحدة العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام في المنطقة؛ حيث أكد شارون أن حكومته ستسمح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات القادمة، وأنها ستبذل كل ما في وسعها لتسهيل هذه الانتخابات كي تجرى على النحو المطلوب، كما قامت بالإفراج عن 40 مليون دولار من أموال السلطة التي كانت تحتجزها لدعم البنية التحتية الفلسطينية وإعادة بناء المنازل المهدمة والمؤسسات الحيوية، فيما أعلن وزير الدفاع " شاؤول موفاز" أن قواته ستنسحب من الأراضي الفلسطينية لعدة أيام لضمان نجاح الانتخابات الفلسطينية.

رغم ذلك، فإن المتابعين للشأن الفلسطيني – الإسرائيلي يرون أنها لا تعبر بالضرورة عن تقدم حقيقي على طريق بدء المفاوضات بين الطرفين، وهو ما تعكسه العديد من المؤشرات، **منها:** استمرار الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي كان آخرها الاعتداءات على "خان يونس"، والتي أسفرت عن تدمير أكثر من 45 منزلاً وتشريد 675 فلسطينيًا وقتل وإصابة نحو 70 آخرين، إضافة إلى التصريحات التي أدلى بها "شارون" في منتصف هذا الشهر، وأعلن فيها عن توصله إلى اتفاق مع "بوش" حول استحالة العودة إلى حدود 1967 بما في ذلك القدس الغربية ورفض حق العودة للفلسطينيين وغيرها من القضايا التي تمس جوهر الحقوق والثوابت الفلسطينية، وهي القضايا التي يرى الكثيرون أن انضمام حزب العمل لن يغير من توجه الحكومة بشأنها.

وعمومًا، فإذا كان اتجاه "شارون" إلى تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب العمل المعارض يؤشر إلى احتمال غير مؤكد بحدوث تقدم في عملية التسوية التي تعاني من جمود لم يعد يوجد ما يبرره، فإن قراءة تاريخ الحكومات الإسرائيلية يوضح أن سياساتها لا تتغير كثيرًا بتغير الحزب الذي يرأسها. وفي ظل حكومة يرأسها "شارون" تحت أي مسمى بـ "وحدة وطنية"، "ائتلافية"، "يمينية"، فإن الآمال بحدوث تقدم على طريق التسوية في المنطقة ستتراجع بشكل كبير، ويصبح الأقرب للواقع تكرار نفس تجربة الحكومة الائتلافية الأولى لشارون والتي شهدت وقوع العديد من المجازر وجرائم الحرب بحق الفلسطينيين.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/1/3

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website:www.gcss.org.bh

الحالة الأمنية في العراق في الربع الأخير من عام 2004.. رؤية تقييمية

(□– □)

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX 8LR

Tel: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025, E.mail:gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel:(00973)17 825600 Fax (00973)17 825700 E.mail:gcssbh@batelco.com.bh

CAIRO

Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

Tel:(00202) 7945949, Fax :(00202) 7923579, E-mail:ggi@link.net

الحالة الأمنية في العراق في الربع الأخير من عام 2004.. رؤية تقييمية

(□ –□)

تناولت الحلقة السابقة التدهور الأمني الذي شهده العراق خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام □□□□، مع التركيز على أهم المؤشرات الدالة على ذلك، والتداعيات المترتبة عليها، وستتناول هذه الحلقة الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية المؤقتة والقوات الأمريكية وقوات التحالف لمعالجة هذا التردي.

أولاً: الجهود التي اتخذتها الحكومة العراقية:

فقد اتخذت الحكومة العراقية المؤقتة في إطار محاولتها لاحتواء الأوضاع الأمنية المتدهورة، عدة إجراءات، **فعلى المستوى الداخلي:** ركزت هذه الحكومة على بعض **الإجراءات الأمنية،** ومنها: تدريب عناصر الشرطة العراقية والحرس الوطني في محاولة لضم هذه العناصر في إطار موحد لتشكيل جيش عراقي جديد بهدف تقوية الإجراءات المستخدمة في ضرب المقاومة، مع تكوين مجموعات أمنية من حرس الحدود والجمارك العراقية للسيطرة على المياه الإقليمية العراقية ومنع عصابات التهريب من استخدام شط العرب منفذاً لها، وقد وضعت الحكومة عدة مقومات لبناء الجيش الجديد أوضحها وزير الدفاع "حازم الشعلان" يوم 2004/10/28، **منها :** أن تقسيمات الجيش ستكون هي ذاتها التي كانت متبعة في الجيش السابق، وأنه لن يطبق الأسلوب السابق "الخدمة الإلزامية" للالتحاق بالجيش بل أسلوب التطوع عن طريق التعاقد مع المنتسبين، وسيجمع الجيش كل العراقيين من سنة وشيعة ومسيحيين وأكراد وتركمان وعرب، مع الاستفادة من أبناء العشائر كقوة مساندة للقوات المسلحة، حيث شاركوا بالفعل بالقتال إلى جانب قوات الحرس الوطني في مدينة النجف.

غير أن الكثير من المراقبين يرون أن استراتيجية الاعتماد على الجيش العراقي في ظل هذه الظروف تواجه عدة صعوبات، **أهمها:**

. افتقار عناصر الأجهزة الأمنية العراقية في الوقت الراهن للتدريب والتسليح اللازمين، في وقت تشير فيه تقديرات الخبراء العسكريين إلى أن اكتمال تجهيز وتسليح الجيش والشرطة لن يتحقق قبل عام 2006، وهو ما يعني أن أداء هذه الأجهزة لن يكون على مستوى التحديات الأمنية المفروضة لعام قادم على الأقل، وهو ما اعترف به الرئيس الأمريكي " جورج بوش " يوم

2004/12/21؛ إذ أكد أن قوات الأمن العراقية ما زالت غير قادرة على حفظ النظام في البلاد، وهو ما جاء مناقضا لما ذكره " موفق الربيعي" مستشار الأمن القومي للحكومة العراقية المؤقتة الذي قال: "إن القوات العراقية تدفع ثمنا باهظًا" من أجل إعادة الأمن إلى العراق, وأن بلاده أحرزت تقدما كبيرا من حيث بناء جيش وقوات أمن في سنة واحدة".

. النقص الشديد في أعداد الجيش والشرطة العراقيين ، مما يؤثر على أدائهما الأمني، ويأتي هذا لعدة أسباب، **منها:** القيود التي فرضتها وتفرضها الولايات المتحدة على زيادة عدد أفراد الشرطة والجيش، وعزوف الشباب العراقي عن الانضمام لصفوف الشرطة العراقية بشكل خاص بسبب المخاطر الأمنية التي يتعرضون لها واستهدافهم من قبل جماعات المقاومة.

ومن ناحية أخرى، تعتزم الحكومة العراقية بناء أكثر من 300 موقع على الحدود لتشديد المراقبة عليها ومنع "المقاتلين الأجانب" من التسلل إلى البلاد، وذلك عن طريق تزويد المنافذ الحدودية بتكنولوجيا متطورة وأجهزة أشعة للتدقيق في الأمتعة وحمولات الشاحنات، وقد منحت الحكومة في 2004/10/3 ثلاث شركات أمريكية عسكرية تعمل في مجال المقاولات، إضافة إلى شركة مدنية، عقودا لبناء هذه المواقع، وقد شيدت هذه الشركات حتى الآن 41 موقعا في حين هناك 75 قيد الإنشاء، وغالبية هذه المواقع ستكون في البصرة والنجف ومحافظة الأنبار وغيرها.

ومن ناحية ثالثة، حاولت الحكومة الاستفادة من بعض عناصر الجيش والشرطة في النظام السابق من الذين لم توجه إليهم اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، إلا أن هذا التحرك لم يلق تأييدا من بعض القوى العراقية، حيث دعت 30 منظمة سياسية تنتمي إلى المجلس السياسي الشيعي . في بيان لها يوم 2004/10/30 . الحكومة إلى مراجعة ملفات منتسبي الأجهزة الأمنية العراقية الجديدة وطرد أنصار النظام السابق الذين تسللوا إليها واخترقوا سرية تحركها ، وهددت بكشف هوياتهم وجرائم هم، مشيرة إلى أن هناك عناصر تدين بالولاء للنظام السابق الذي كان يقوده "صدام حسين" نجحت في العودة إلى مراكز مهمة في هيكلية السلطة الحالية ، وهي تعمل لتحقيق أهدافها في ضرب المشروع الديمقراطي العراقي الجديد وتقويض مرتكزاته الأساسية عبر التصفيات الجسدية.

ومن ناحية رابعة، لجأت هذه الحكومة إلى فرض حالة الطوارئ واتخاذ تدابير أمنية أخرى في محاولة لضبط الأوضاع في المدن "المتمردة"، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات المقررة أواخر شهر يناير 2005.

وأخيرا، اللجوء إلى الخيار العسكري، وهو الخيار الذي استخدمته الحكومة العراقية بمشاركة القوات الأمريكية في إخضاع مدينتي الفلوجة والرمادي وغيرهما من المدن السنية خلال نوفمبر 2004، مبررة ذلك بأنها وسيلة لإنقاذ أهالي هذه المدن من "براثن النشاط الإرهابي والتخريبي".

وعلى الصعيد السياسي، سعت الحكومة المؤقتة إلى القيام بحركة مصالحة مع القوى السياسية المعارضة والبعثيين السابقين الموجودين بالخارج في محاولة لاستقطابهم، حيث عقد رئيس الحكومة العراقية المؤقتة "إياد علاوي" مطلع شهر ديسمبر 2004 في العاصمة الأردنية "عمان" حوارا مع عدد من الشخصيات العراقية المعارضة التي تعيش في الخارج بغية إطلاعه ا على الأوضاع في العراق، والاستفادة منها في إعادة بنائه الديمقراطي الذي يعتمد على التعددية وحقوق الإنسان، غير أن الحكومة وضعت عدة شروط للقوى التي ستجري معها عملية المصالحة، ومنها: ألا تضم كوادر وقيادات وأعضاء حزب البعث المنحل؛ أو التنظيمات والقيادات الأصولية الضالعة في أعمال العنف في العراق، وتكررت الاجتماعات بين الحكومة والقوى المعارضة، وآخرها الذي عقد في سوريا يوم 2004/12/28، غير أن هذه المصالحة قوبلت بالرفض من جانب جهات عديدة في العراق، وخاصة التنظيمات الحزبية والفعاليات العشائرية وأعضاء المجلس الوطني. كما اتجهت الحكومة إلى استيعاب جماعات الرفض الداخلية وزعماء العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة، وظهر ذلك جليا إبان أزمة الفلوجة في أكتوبر نوفمبر 2004، حيث لجأ رئيس الوزراء العراقي "إياد علاوي" في التعامل مع هذه الأزمة إلى الجمع ما بين الدبلوماسية والقوة العسكرية لإخضاع المدينة وبقية المناطق المناهضة للاحتلال لسيطرة حكومته، وذلك عن طريق مفاوضاته مع أهالي "الفلوجة" من أجل وقف الغارات الجوية الأمريكية مقابل أن يسلم المقاومون أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة للسلطات العراقية ونشر قوات الشرطة والحرس الوطني في المدينة، غير أن هذه المفاوضات لم يكتب لها النجاح، وقصفت القوات الأمريكية المدينة بشكل كامل ودمرت أحياءها، كما توصلت الحكومة إلى اتفاق مع زعماء العشائر في مدينة الصدر يوم 2004/10/11 يقضي بقيام ميليشيا "جيش المهدي" بنزع أسلحتها وتسليمها إلى الشرطة العراقية.

هذا وقد سعت حكومة علاوي إلى إقامة قنوات حوار مع التيارات التي تمثل السنة، بهدف الضغط عليهم لإقناع أئمة المساجد بوقف التحريض ضد الحكومة والقوات الأمريكية.

وخارجيا: عقدت الحكومة اتفاقيات لضبط الحدود مع دول الجوار المباشر، وعلى رأسها سوريا التي تتهمها الإدارة الأمريكية بتسهيل مرور المتسللين إلى داخل العراق للقيام بأعمال "إرهابية" إضافة إلى الأردن وإيران وتركيا، كما وقعت مع القوات الأمريكية اتفاقاً يوم 8 ديسمبر 2004 للمساعدة على إغلاق حدو د العراق في وجه عمليات التهريب وتسلل المتشددين عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وجمع الأدلة وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالقضايا الإجرامية.

إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بإرسال عناصر من الشرطة للتدريب في الخارج، والاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية في هذا المجال ؛ لتوفير الكوادر اللازمة لملء الفراغ الأمني في البلاد في ضوء التناقص الملحوظ في كوادر الشرطة جراء العمليات الانتحارية والسيارات المفخخة التي تتعرض لها مراكز الشرطة العراقية، **فعلى المستوى العربي** ، خرج الأردن يوم 2004/11/18 حوالي 1000 من قوات الشرطة العراقية في إطار الخطة التي تنفذها الحكومة الأردنية لتدريب ضباط وكوادر الشرطة العراقية حتى نهاية عام 2005، كما استقبلت القاهرة يوم 2004/11/7 حوالي601 من كوادر الأمن العراقيين يمثلون مختلف الوزارات، وذلك لتلقي دورات تدريبية في مصر حول كيفية توفير الأمن والنظام في مختلف الإدارات والهيئات التابعة للوزارات العراقية.

وعلى المستوى الدولي ، وكنتيجة للزيارة التي قام بها "علاوي" إلى أوروبا، أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ياب دي هوب شيفر" يوم 2004/12/3 عن افتتاح مقر للحلف في العاصمة العراقية بغداد لتدريب ضباط كبار في قوات الأمن العراقية، وكان ممثلو الدول الأعضاء في الحلف قد تبنوا "خطة عمليات" في نوفمبر 2004 لإرسال مدربين إلى العراق لتدريب حوالي ألف ضابط عراقي لمدة عام، غير أن هناك حوالي عشرة من أعضاء الحلف رفضوا المشاركة في بعثة التدريب هذه، ومن هذه الدول بلجيكا وفرنسا وألمانيا إلى جانب أسبانيا التي سحبت قواتها من العراق بعد تغيير الحكومة في مدريد.

هذا وقد شاركت الحكومة في عدد من المؤتمرات الخارجية لبحث سبل فرض الأمن، **منها :** مؤتمر وزراء داخلية دول الجوار الذي عقد في طهران يوم 30 نوفمبر 2004 بمشاركة إيران والعراق والسعودية والأردن والكويت وسوريا وتركيا بالإضافة إلى مصر، وهذا المؤتمر هو الأول من نوعه منذ الحرب الأنجلو . أمريكية على العراق، وهو أيضا أول اجتماع تعقده الدول المجاورة في إيران التي تتهمها واشنطن وبغداد بالعمل على زعزعة استقرار هذا البلد.

ثانيا: الجهود التي اتخذتها الولايات المتحدة وقوات التحالف:

فقد حثت الإدارة الأمريكية في مرات عديدة دول حلف الناتو على مساعدة العراق عسكريا وأمنيا وتزويد قوات الأمن هناك بكافة التجهيزات والتدريب، كان آخرها الدعوة التي وجهها وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" يوم 2004/10/12 والتي لم تلق قبولاً من بعض دول الحلف وخاصة تلك التي تبنت موقف الرفض للحرب الأنجلو . أمريكية على العراق، ومنها فرنسا وألمانيا وأسبانيا وبلجيكا واليونان ولكسمبورج، وهو الأمر الذي أغضب واشنطن، حيث أعلن نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "آدم إيرلي" يوم 2004/11/19 أن رفض بعض الدول الأعضاء في

حلف شمال الأطلسي (الناتو) السماح لضباطها الموجودين في مركزي قيادة الحلف بالمشاركة في أول مهمة جماعية له في العراق بعد الحرب خروجا غير مسبوق على أعرافه.

من ناحية أخرى قام الجيش الأمريكي بتعبئة عدد إضافي من الجنود وإرسالهم إلى العراق، حيث صرح "روبرت سميلي"، وهو مسؤول كبير بالجيش يوم 2004/10/1، أن الجيش يعبئ الآن 5600 جندي سابق من قوة "نادرة" للتوجه إلى العراق وأفغانستان للخدمة بهم خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، كما أكد وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" يوم 2004/10/9 أن بلاده قد ترسل قوات إضافية إلى العراق من أجل حماية سير الانتخابات المقرر إجراؤها في يناير 2005، مع العمل على إقناع دول صديقة بإرسال جنود من أجل حماية بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالمساهمة في تنظيم الانتخابات في البلاد.

وفي محاولة منها لتخفيف حدة التدهور الأمني في العراق، قامت الإدارة الأمريكية بالموافقة على توجيه مخصصات إعادة إعمار العراق إلى الجوانب الأمنية، وهو ما كشف عنه "تشارلز هيس" مدير مكتب إدارة جهود إعادة الإعمار يوم 2004/10/8، حين أكد أن تصاعد المقاومة في بعض الأماكن رفع تكاليف توفير الأمن لأعمال الإعمار حيث ابتلعت نصف الأموال المخصصة لهذا الغرض، مضيفا أن التقديرات الأمريكية السابقة لتكاليف الأمن ومصروفات أخرى متعلقة بأعمال الإعمار، **كانت تقف عند نحو 30% لكنها ارتفعت الآن إلى 50% في بعض المناطق العراقية**، كما أكد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في تقرير له أن 27 سنتا فقط من كل دولار تذهب فعليا في مشاريع تفيد الشعب العراقي أما الباقي فينفق على مصروفات أخرى؛ حيث يتم إنفاق 30% لتوفير الأمن، 10% على الأفراد في السفارة الأمريكية، 12% على العمالة الأجنبية، 6% مخصصة لأرباح الشركات المنفذة لهذه المشروعات، و 15% تضيع بسبب الفساد وسوء الإدارة. وكذلك قامت وزارة الدفاع "البنتاجون" بتطوير استراتيجية سرية جديدة لمعالجة الانفلات الأمني للعراق، وضع خطوطها العريضة وزير "رامسفيلد" بجانب العديد من المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية ، تم الكشف عنها يوم 2004/10/11، وتتلخص الأطر العامة لها في وضع خطة سياسية واقتصادية وعسكرية متكاملة لإيقاف التدهور الأمني ولإيقاع الهزيمة بالميليشيات المقاتلة وتحديد العشرات من المدن العراقية التي ستطبق فيها.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على التعاون مع قوات التحالف المتواجدة في العراق لإعادة ضبط الأمن عن طريق الضغط على هذه الدول لإعادة الانتشار في المدن التي تشهد أعمال عنف، ومن ذلك قيام بريطانيا . الحليف الأكبر للولايات المتحدة في العراق . بنشر وحدتها العسكرية "بلاك ووتش" المكونة من 750 جنديا متمركزين في جنوب بغداد لتحل محل قوات أمريكية أرسلت إلى الفلوجة، وهي الخطة التي شهدت جدلاً واسعا في بريطانيا، فضلاً عن تبنيها

استراتيجية لشق صفوف المقاومة العراقية، حيث كشف مسؤولون عسكريون يوم 30 أكتوبر 2004 النقاب عن أن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" أعدت استراتيجية لشق صفوف المقاومة تقوم على الفهم العميق للجماعات المكونة لها وأماكن تواجدها، بعدما أظهر المقاتلون تفوقاً وقدرة على التكيف مع الأوضاع، مما صعب من مهمة واشنطن وحلفائها والحكومة العراقية المؤقتة في القضاء عليهم، وهذه الاستراتيجية تقوم على بناء توازن بين تطبيق سياسة "اليد الحديدية" ضد جماعات المقاومة، في مقابل تشجيع جماعات أخرى من خلال تحفيزها وإدخالها في العملية السياسية.

وبصفة عامة، تثير حالة الانفلات الأمني في العراق عدة ملاحظات، منها:

(1) أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلسلة القرارات والإجراءات الخاطئة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ غزو العراق في مارس 2003، والتي استهدفت تفكيك المؤسسة العسكرية العراقية وإعادة بنائها وفق الشروط والمواصفات التي تريدها واشنطن، وكان في مقدمتها قرار حل الجيش العراقي وتسريح قوات الشرطة العراقية الذي اتخذته هذه الإدارة وممثلها في العراق "بول بريمر" في الثالث والعشرين من مايو 2003، والذي كان له العديد من التداعيات الخطيرة ليس فقط على المؤسسة العسكرية العراقية والأمن الوطني بل أيضا على قوات الاحتلال، حيث أسهم ذلك في خلق حالة من الفراغ الأمني وغياب سلطة القانون مثلت العامل الأبرز في حالة الانفلات الأمني والفوضى الشاملة التي يعانيها العراق منذ أكثر من عام، كما أدى إلى طرح عدة تحديات أمام القوات الأمريكية، من **أهمها** : ظهور الميليشيات المسلحة ذات التطلعات السياسية، ومنها الميليشيات التابعة لكل من الأكراد (قوات البشمركة) والشيعة (جيش المهدي) والتي سعت إلى فرض سلطتها على بعض المناطق، وقيام العسكريين الذين تم تسريحهم بالانضمام إلى صفوف المقاومة العراقية ومدها بعناصر مدربة لديها خبرة، مما ساهم في تعزيز قدراتها ونجاحها في رفع التكلفة البشرية للاحتلال، كما أدى تراجع الإدارة الأمريكية عن وعودها بصرف المستحقات المالية لمن تم تسريحهم أو حتى العاملين الآن إلى تنامي مشاعر الغضب فيما بينهم ودفع البعض منهم إلى اتخاذ خيار المقاومة المسلحة.

(2) أن قوة عناصر الشرطة والحرس الوطني ستقف عاجزة عن مواجهة الجماعات المسلحة الأخرى داخل البلاد، وهو الأمر الذي تدلل عليه عدة مؤشرات، **منها:**

* عدم جاهزية هذه العناصر بالشكل الكافي وانخفاض مستوى وأسلوب تسليحها.

* قلة عددها النسبي في مواجهة عناصر المقاومة العراقية التي قدر مدير الاستخبارات العراقية عددها بأكثر من 200 ألف عنصر.

* ضعف مستوى هذه العناصر في ظل عدم وجود مؤسسات أكاديمية وتدريبية حديثة داخل العراق، حتى القوات التي يتم تدريبها خارج العراق، فالفترة التي تقضيها في التدريب صغيرة نسبيا وغير كافية لإلمام عناصر الشرطة والحرس الوطني بكافة الأمور العسكرية.

(3) أن استمرار أعمال العنف وتركزها في المدن السنية، أضعف من دور وقوة الطائفة السنية لصالح الطوائف الأخرى، الأمر الذي قد يكون له العديد من التداعيات الداخلية والإقليمية مثل تعميق أزمة الثقة بين الطوائف والعرقيات المختلفة وزيادة المخاوف الإقليمية من تعاظم دور طائفة على أخرى، خاصة على صعيد الدول الخليجية المجاورة، والتي قد تؤدي الصراعات الطائفية في العراق إلى زعزعة استقرارها وازدياد العمليات الإرهابية فيها، وهو ما يستلزم من هذه الدول إعداد الخطط المناسبة لتلاشيها أو لمجابهتها في حالة حدوثها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الأداء الأمني لحكومة "إياد علاوي"، والتحركات التي تقوم بها القوات الأمريكية لا تزال أقل مما هو مطلوب في توفير الأمن والاستقرار في العراق. ولعل مراهنة الحكومة المؤقتة والإدارة الأمريكية على الحل الأمني لن يسهم في عودة الاستقرار إلى البلاد، فقد ثبت فشل هذا الحل، لأنه يتجاهل العوامل الكامنة وراء العنف سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ويتجاهل أيضا حقيقة أن اللجوء للقوة المسلحة المدعومة من قوات الاحتلال لن يسفر سوى عن استفزاز جماعات المقاومة وزيادة العنف.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

.2005/1/11

كارثة تسونامي .. الآثار و الانعكاسات السياسية والاجتماعية

□

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX 8LR

Tel: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025, E.mail:gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel:(00973)17 825600 Fax (00973)17 825700 E.mail:gcssbh@batelco.com.bh

CAIRO

Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

Tel:(00202) 7945949. Fax :(00202) 7923579. E-mail:ggi@link.net.

UAE

كارثة تسونامي .. الآثار و الانعكاسات السياسية والاجتماعية

تعد كارثة تسونامي التي نجمت عن الزلزال الشديد الذي تعرضت له مجموعة من الدول في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية وما صاحبه من ارتفاع في المد البحري نجم عنه غرق وتدمير قرى ومدن بأكملها - أكبر كارثة إنسانية يتعرض لها العالم، وهو لا يزال يخطو خطواته الأولى في القرن الحادي والعشرين ... وهي تعد الكارثة الثانية في بدايات هذا القرن بعد كارثة أحداث 11سبتمبر الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترتب عليها تغييرات وتداعيات سياسية وأمنية خطيرة على المستوى العالمي بتأثير رد الفعل الأمريكي ... إلا أن كارثة تسونامي – التي تجاوز عدد ضحاياها الـ 165 ألف قتيل غير الدمار الذي تعرضت له البنى التحتية في العديد من الدول التي تعرضت لها – ستكون لها تأثيراتها على الصعيد العالمي من ناحية مدى قدرة المجتمع الدولي على مواجهة ما قد يتعرض له العالم من كوارث طبيعية وإنسانية، ومدى الاستعداد للمساهمة في إزالة آثارها التي ربما تمتد إلى أجيال وأجيال في المستقبل.

ولعل من الأمور الغريبة التي تثير الانتباه أن تلك الأجزاء من القارة الأسيوية التي تعرضت للكارثة باتت موعودة بالكوارث التي لم تسلم من آثارها إلا بعد زمن طويل .. بدءًا من الأزمة المالية التي تعرضت لها العديد من دولها عام 1997 ومرورًا بوباء سارس "الالتهاب الرئوي غير النمطي" ووباء أنفلونزا الطيور وانتهاء بكارثة تسونامي، لكن الأخيرة هي الأفدح بالنظر إلى الحجم الهائل من الضحايا والمفقودين علاوة على ملايين المشردين غير الخسائر المادية الهائلة التي نتجت عن التدمير الشامل الذي تعرضت له المناطق التي نكبت بالزلزال والمد البحري، وكل ذلك يخلق مشاكل وانعكاسات اجتماعية لهذه الدول كما أنه يجعل أداء حكومات الدول المعنية في التعامل مع هذه الكارثة على المحك.

والأمر الذي لاشك فيه أن هذه الكارثة الأخيرة نتج عنها العديد من الآثار السياسية الدولية والإقليمية والمحلية علاوة على تأثيراتها الاجتماعية بأبعادها المختلفة الإنسانية والصحية والبيئية.

فعلى المستوى السياسي مثلت هذه الكارثة صدمة للمجتمع الدولي؛ نظرًا لأنها غير مسبوقة، نتيجة للحجم الهائل من الخسائر الذي نجم عنها، ويتجلى ذلك في تعليقات وتصريحات مسؤولين دوليين كبار مثل كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة الذي وصف الكارثة بأنها غير مسبوقة، وتتطلب استجابة عالمية على نفس المستوى، وأنها أثرت تأثيرًا عميقًا على ضمير العالم، ويتعين على جميع الدول والمنظمات أن تبقى في حالة استنفار لمدة طويلة مؤكدًا على ضرورة تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية نظرًا لأن المأساة كبيرة جدًا بحيث يصعب على منظمة واحدة أو بلد واحد مواجهة آثارها. ونوه إلى أن عملية إعادة إعمار الدول الثماني التي نكبت بالكارثة ستستغرق من 5-10 سنوات، وسوف تتكلف بلايين الدولارات. كما صرح وزير الخارجية الأمريكي حين زار الدول المنكوبة بأن كارثة المد البحري تعتبر مأساة للعالم أجمع، مؤكدًا أن الولايات المتحدة لن تدير ظهرها للمحتاجين وستبذل كل ما يمكن للمساعدة، ولفت إلى أن ما ستقدمه بلاده للدول المتضررة سيعتمد على تقويم احتياجات كل دولة على حدة، وكذلك

دعت يان انجلاند مسؤولة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة إلى وضع خطة دولية تضارع خطة مارشال لإغاثة المناطق المنكوبة.

ونتيجة لذلك حدثت استجابات واسعة سواء من المنظمات الدولية أو الدول للمساهمة في التخفيف من آثار الكارثة على الدول المتضررة؛ فالأمم المتحدة تقود حملة عالمية لجمع المساهمات والتبرعات بعد أن قدرت حجم المساعدات العاجلة المطلوبة للدول المنكوبة بملياري دولار، خاصة وأن هناك ما يقرب من 1.8 مليون شخص يحتاجون لمساعدات غذائية بصورة عاجلة ولعدة أشهر. كذلك سارعت العديد من الدول إلى تقديم المساعدات العينية والمالية للدول المتضررة. حتى وصل حجم المساعدات إلى 4 مليارات دولار **وكانت مساهمات الدول كالتالي:**

الدولة	قيمة التبرعات
استراليا	**765 مليون دولار موجهة لأندونيسيا على مدار 5 سنوات باعتبارها أكثر الدول تضررًا**
ألمانيا	**680 مليون دولار**
اليابان	**500 مليون دولار**
البنك الدولي	**250 مليون دولار**
البنك الآسيوي للتنمية	**500 مليون دولار**
الولايات المتحدة	**350 مليون دولار**
الاتحاد الأوروبي	**461 مليون دولار**
بريطانيا	**178 مليون دولار**
كندا	**66 مليون دولار**
السعودية	**30 مليون دولار**
الكويت	**100 مليون دولار**
الإمارات	**20 مليون دولار**
قطر	**25 مليون دولار**
ليبيا	**2 مليون دولار**
الجزائر	**2 مليون دولار**
البحرين	**2 مليون دولار**

ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت استجابتها للكارثة في البداية محل نقد حتى اتهمها البعض بالبخل إلا إنها اضطرت إلى رفع مساهمتها إلى 350 مليون دولار كما كلف الرئيس بوش اثنين من الرؤساء السابقين وهما والده بوش الأب والرئيس كلينتون بقيادة حملة شعبية لجمع مزيد من التبرعات. علاوة على تكليف عناصر من القوات المسلحة الأمريكية بالمشاركة في جهود الإغاثة بالدول المتضررة وخاصة سريلانكا وأندونيسيا والهند. ويرجع التحول في الموقف الأمريكي في التعامل مع كارثة تسونامي من التجاهل في البداية بتخصيص مبلغ 15 مليون دولار فقط كمساعدات إلى التحرك بفاعلية وتخصيص مبلغ الـ350 مليون دولارًا **إلى اعتبارات عدة؛ منها:**

1. رغبة الإدارة الأمريكية وهي على أعتاب فترة حكم جديدة في استغلال الكارثة لتحسين صورتها في العالم الإسلامي بالنظر إلى أن إندونيسيا أكبر المتضررين من الكارثة دولة إسلامية أي أن واشنطن تحاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية في المقام الأول.

2. رغبة واشنطن في إلا تنفرد الأمم المتحدة وحدها بقيادة العالم في عملية تعبئة المساعدات ومعونات الإغاثة وتوزيعها على الدول المتضررة بما يعكس رغبتها في استمرار تحجيم دور

المنظمة الدولية حتى لا تناوئها في إدارة شؤون العالم، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى اتهامها صراحة بعرقلة جهود الإغاثة الدولية.

كذلك أبدت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى استعدادًا للمساهمة بطريقة أخرى في رفع آثار الكارثة وذلك، بموافقتها على تجميد تسديد ديون الدول المنكوبة.

فيما أبدت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى استعدادًا للمساهمة بطريقة أخرى في رفع آثار الكارثة وذلك، بموافقتها على تجميد تسديد ديون الدول المنكوبة.

وعلى الصعيد الإقليمي؛ يلاحظ أن كارثة تسونامي ضربت ثماني من الدول الأسيوية أغلبها ينتمي إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، وهي: أندونيسيا، الهند، سريلانكا، تايلاند، بنجلادش، المالديف، ميانمار، ماليزيا ... والأمر المؤكد أن ما حدث سوف يؤثر لأجيال قادمة على هذه الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستلزم تنسيق جهود هذه الدول ووضع خطط عاجلة لمواجهة آثارها. ورغم ما قد يكون هناك من تعاون بين هذه الدول بحكم وجودها معًا في "الآسيان" إلا أن الكارثة تستتبع زيادة هذا التعاون، خاصة وأن بعضها تعرضت لعمليات تدمير هائلة بسبب عنف الزلزال والمد البحري تطلب توفير مليارات الدولارات للقيام بجهود إعادة الإعمار التي ستستغرق مدة زمنية قدرت من 5-10 سنوات قادمة، وهو الأمر الذي يوجب وضع خطط عاجلة بالتنسيق بين الدول المتضررة لإعادة الإعمار وتوفير الموارد المالية اللازمة بمشاركة دولية من جانب مؤسسات التمويل الدولية والدول الغنية بالنظر إلى أن أغلب الدول المتضررة دول فقيرة محدودة الموارد ومن الصعب عليها النهوض بالمهمة وحدها

أيضًا هناك شكل آخر للتعاون يستوجب من الدول المتضررة القيام به من أجل تجنب حدوث هذه الكارثة مستقبلاً ألا وهو بروز الحاجة إلى نظام للإنذار المبكر لرصد الزلازل وما يصاحبها من موجات المد البحري. وقد اقترحت اليابان استضافة مؤتمر دولي في مدينة كوبيه في 18 يناير الجاري لهذا الغرض.

وعلى الصعيد المحلي؛ ورغم أن الكارثة طبيعية بمعنى أنه ليس للعامل البشري أي دور فيها، إلا أنه تظل قدرة أية دولة بمفردها على مواجهة آثار مثل هذه الكارثة محدودة مهما كانت قدراتها المالية والتكنولوجية ... وزاد من فجاعة الأمر أنها غير متوقعة حيث كانت هناك بعض المناطق المتضررة بشدة من الكارثة كانت تتطلب استجابة فورية من ناحية إنقاذ الضحايا وتوفير المساعدات والعناية اللازمة للمشردين والمصابين، فالحكومة الهندية مثلاً وجهت إليها انتقادات شديدة من جانب وسائل الإعلام الهندية بسبب خطتها العشوائية في تقديم مواد الإغاثة ... كما أن مدير عام الأرصاد الجوية في تايلاند تعرض للإقالة لفشل إدارته في إصدار تحذير من موجات المد التي ضربت البلاد والذي كان من شأنه إنقاذ أرواح الآلاف.

ومع ذلك، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن حكومات الدول التي ضربها الزلزال ستظل في اختبار أمام شعوبها لإثبات قدرتها على اجتياز الأزمة بنجاح. وكلما كانت الاستجابة سريعة ووفق خطط وآليات واضحة كان ذلك جواز مرور لها للاستمرار في الحكم لسنوات قادمة.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية:

من خلال استعراض الأرقام التي تعكس حجم الكارثة التي تعرضت لها منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا سنجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى ، فحسب آخر التقديرات التي صدرت عن حكومات الدول المنكوبة كان إجمالي القتلى 165 ألف قتيل ثلثهم من الأطفال وبعض التقديرات وصلت بالرقم إلى 200 ألف قتيل هذا غير 5 ملايين من المشردين وعشرات الآلاف من المفقودين الذين لم يعرف مصيرهم بعد. وإذا أردنا أن نرصد حجم ما أصاب كل دولة من الكارثة **سنجد الآتي:**

أ. إندونيسيا: أكثر الدول تضررًا بإجمالي 113 ألف قتيل و500 ألف مشرد هذا غير مساحات شاسعة من التدمير الشامل في إقليم أتشيه خاصة الأجزاء الساحلية الغربية، حيث اختفت تمامًا عدة آلاف من المساكن واختفى أي اثر للحياة بهذه المنطقة.

ب. سريلانكا: بلغ عدد القتلى 30196 قتيلاً غير حوالي 6 آلاف مفقود علاوة على 17 ألف جريح ... أما المشردون فبلغوا المليون ويقيمون في 770 مخيمًا للإيواء.

ج. الهند: بلغ عدد الضحايا 15160 قتيلاً غير 5400 مفقود، وكانت منطقة تاميل نادو أكثر المناطق تضررًا من الكارثة.

د. تايلاند بلغ عدد القتلى 5187 قتيلاً ونسبة الأجانب منهم 30% غير حوالي 4 آلاف مفقود.

هـ. جزر اندمان ونيكوبار: 5400 مفقود

و. جزر المالديف: تسببت كارثة الزلزال في تسوية 14 جزيرة بالأرض، وألحقت أضرارًا بـ 53 جزيرة أخرى؛ حيث تم تدمير 4000 منزل، وشرد 15 ألف شخص من بين عدد السكان البالغ 300 ألف نسمة.

ز. الصومال: بلغ عدد الضحايا 200 شخص غير عشرات المفقودين.

ولا شك أن الأرقام السابقة وإن دلت على شيء فإنما تدل على أن الكارثة إنسانية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يعني أن الدول التي نكبت بها ستعاني من العديد من الأثار والمشاكل الاجتماعية التي يحتاج علاجها لسنوات طويلة قادمة، **ولعل من أبرز هذه المشكلات الآتي:**

1. مشكلة إيواء خمسة ملايين ممن شردهم الزلزال والمد البحري الذي صاحبه وذلك بسبب التدمير الشامل للقرى والمنازل، وإعادة إعمار هذه القرى وبناء المنازل الذي يتطلب المليارات من الدولارات، كما أن هؤلاء المشردين الذين يقيمون عادة بمخيمات الإيواء يتعرضون لمشاكل جمة فعلاوة على مشكلة توفير الغذاء يتعرضون أيضًا لحوادث السرقة والاختطاف والاغتصاب، كذلك تثور مشكلة جمع شمل الكثير من هذه الأسر.

2. يلاحظ أن عددًا كبيرًا من الأطفال فقدوا عوائلهم سواء الأب أو الأم أو الاثنين معًا، وهنا تظهر مشكلة رعاية هؤلاء الأطفال علاوة على التخوف من تعرضهم لحوادث الاختطاف والاغتصاب خاصة أنه في مثل هذه الظروف تروج تجارة الأطفال واستغلالهم أسوأ استغلال، ويمكننا أن نتصور حجم هذه المشكلة إذا علمنا أن الأطفال الذي فقدوا عوائلهم في بلد كإندونيسيا

وصل عددهم إلى 35 ألف طفل، وكذلك الحال بالنسبة للهند مما استلزم من حكومتي البلدين اتخاذ إجراءات صارمة لمنع استغلال هؤلاء الأطفال.

3. هناك مخاوف شديدة من انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة لتحلل جثث الضحايا، كما أن عدم وجود المياه النقية قد يساعد على انتشار أمراض مثل الكوليرا والتيفود والالتهاب الكبدي بين سكان المناطق المتضررة ... كذلك أدى تدمير المستشفيات في الأماكن المنكوبة إلى وجود مشكلة تتعلق بتوفير الرعاية الصحية للمصابين من جراء الكارثة، وقد حذر الكثير من خبراء الصحة من أن انتشار الأمراض قد يتسبب في موجة شقاء أخرى في أنحاء المناطق المطلة على المحيط الهندي.

4. الأمر المؤكد أن هول الكارثة سيجعل الناجين منها يعانون ولسنوات طويلة من مشاكل نفسية خطيرة نظرًا لأن أغلبهم فقد عائلته أو أحد أقاربه أو أصدقائه خلالها، الأمر الذي يستلزم توفير رعاية نفسية خاصة لكثير من هؤلاء الناجين.

ولعل ما يزيد من هول الكارثة اجتماعيًا أن 50 ألفا من الضحايا هم من الأطفال، بل إن بلدًا مثل سريلانكا 40% من ضحايا الكارثة البالغ عددهم 30 ألف قتيل هم من الأطفال. ومع ذلك يبقى، أن الكارثة وقعت فعلاً ولم يكن بالإمكان تفادي حدوثها، بل ويظل حدوث الكوارث دائمًا جرس إنذار ينبه ويدعو لاتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لتلافي آثار حدوثها في المستقبل.

ويرى البعض أن هذه الكارثة على فداحتها تثير الملاحظات الآتية:

1. ضرورة أن تعمل الدول الغنية على إيجاد آلية فعالة لمساعدة الدول الفقيرة على تجاوز أزماتها خاصة وأن الأخيرة موعودة دائمًا بالكوارث ولا تستطيع بمواردها المحدودة تجاوز أثارها

2. حبذا لو تم توجيه مئات المليارات من الدولارات التي تنفق سنويًا على التسليح إلى دعم جهود التنمية في الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل لا تنتهي اقتصادية واجتماعية وصحية وغيرها.

3. ضرورة السعي لإنشاء منظمة أو هيئة دولية تكون مهمتها الأولى مواجهة الكوارث التي قد تتعرض لها أية منطقة في العالم بما يكفل الاستجابة السريعة وتوفير المساعدات للدول المتضررة بطريقة فعالة لتجنب الخسائر الفادحة لهذه الكوارث على الصعيد الإنساني والمادي.

4- رغم خطورة الكارثة وما سببته من أضرار اقتصادية واجتماعية فادحة فإن الاستجابة الدولية كانت ـ رغم أهميتها- دون المستوى المطلوب، حيث لم تزد قيمة المساعدات عن أربعة مليارات دولار فقط، في الوقت الذي ربطت فيه الكثير من الدول هذه المساعدات بتحقيق مصالح سياسية واقتصادية خاصة بها.

ورغم الملاحظات السابقة يمكن القول أن كارثة تسونامي نجحت في إيقاظ الشرعية الإنسانية من ثباتها العميق وأعادتها إلى الأضواء من جديد بعد أن كاد إيمان الكثير من شعوب العالم

بالشرعية الدولية ينتهي في ظل الأزمات التي تكاد تعصف بأمن هذا العالم وتجعل استقراره حلمًا بعيد المنال.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2004/1/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website:www.gcss.org.bh

تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب خلال عام 2003.. رؤية تقييمية

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX 8LR

Tel: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025, E.mail:gcss@btconnect.com

BAHRAIN

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505

Tel:(00973)17 825600 Fax (00973)17 825700 E.mail:gcssbh@batelco.com.bh

CAIRO

Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt

تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب خلال عام 2003.. رؤية تقييمية

"استهدف الإرهابيون خلال عام 2003، أماكن عديدة في مختلف أرجاء العالم، وأصبح العراق "مركزًا" للحرب العالمية ضد الإرهاب، حيث شهد العديد من الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، وعبر تنظيم "القاعدة" والجماعات الإرهابية الأخرى عن عزمها مواصلة أعمال العنف متجاهلين القوانين الإنسانية والدينية، وشهد العالم جرائم مشينة ضد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، وضد هؤلاء الأشخاص الذين كرسوا حياتهم لخدمة البشرية.. "بهذه المقدمة صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أنماط الإرهاب في العالم خلال عام 2003، والذي يستمد أهميته، من كونه، يمثل أحد الأطر الرئيسية التي تحدد السياسة الأمريكية تجاه ما تسميه واشنطن "الإرهاب العالمي" منذ عام 1979، بداية صدور التقرير، حتى الآن.

وقد عكس التقرير، الذي كان قد صدر بالفعل في شهر يونية 2004، قبل أن ترفعه وزارة الخارجية الأمريكية من على موقعها على شبكة الإنترنت، في أعقاب الانتقادات التي تعرض لها بسبب الأخطاء التي احتوى عليها، خاصة فيما يتعلق بتأكيده على انخفاض عدد الهجمات "الإرهابية" التي نفذت في عام 2003 وعدد قتلى هذه الهجمات مقارنة بعام 2002، وهو ما اعترفت به وزارة الخارجية وأرجعته إلى أخطاء إدارية "غير مقصودة" وليس إلى نية الإدارة الأمريكية في تضليل الشعب الأمريكي والعالم لتظهر وكأنها تحقق انتصارًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب، عكس العديد من المؤشرات الهامة حول الإرهاب في العالم خلال عام 2003، **من أهمها:**

أولاً: ثبات الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب خلال عام 2003 دون تغيرات حيث اعتمدت هذه الاستراتيجية ـ وفقًا للتقرير ـ على خمسة ركائز أساسية، **هي:**

1ـ التخلص من المنظمات الإرهابية العالمية عن طريق استهداف قواعدها وقياداتها وتحويلاتها ومواد الدعم والاتصالات الخاصة بها.

2ـ الحيلولة دون حصول الإرهابيين على الدعم والملاجئ التي تؤويها.

3ـ تقليص الفرص التي يسعى الإرهابيون لاستغلالها.

4ـ الدفاع عن الولايات المتحدة ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج.

5ـ محاربة الإرهاب من خلال خمسه جبهات متكاملة:

الجبهة الدبلوماسية: عبر تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب "بصورة تخدم مصالح الولايات المتحدة وشركائها" ودعم قدرات الحلفاء في مكافحة التهديدات الإرهابية وتفكيك شبكاتها واعتقال المشتبه بهم، ومن أهم الأحداث التي شهدتها عام 2003 في هذا الإطار ورصدها التقرير قيام منظمة الدولة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمتي "آسيان وآبيك" ومنظمات أخرى باتخاذ خطوات ملموسة في مكافحة الإرهاب، كما عمل حلف الناتو على تطوير قدراته العسكرية ليتمكن من مواجهة التهديدات الإرهابية، كذلك اتفق زعماء مجموعة الثماني الكبرى في قمة "ايفان" على إنشاء مجموعة

لمكافحته بهدف تنسيق وتقديم الدعم والتدريب للدول التي ترغب في مكافحة الإرهاب، وأعلن الرئيس "جورج بوش" في شهر يونية من هذا العام عن مبادرة لمكافحة الإرهاب لمناطق أفريقيا الشرقية بتكلفة 100 مليون دولار لتعزيز جهود المكافحة مع كينيا وأثيوبيا وجبوتي وتنزانيا ودول أخرى.

جبهة تنفيذ القانون: حيث تم اعتقال 3400 مشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة، وقتل العديد من قيادات هذا التنظيم، واعتقل آخرون.

الجبهة الاستخباراتية : عبر تعزيز التعاون الاستخباراتي بين الدول في تعقب المنظمات الإرهابية، حيث أشار التقرير في هذا السياق إلى اعتقال العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر وإنشاء مركز لمكافحة التهديدات الإرهابية في شهر مايو 2003 يقوم بتحليل المعلومات المتعلقة بالإرهاب، وإنشاء مركز الفحص الأمني المتعلق بمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة.

الجبهة المالية: وذلك عن طريق التعاون مع مختلف دول العالم للحيلولة دون وصول التمويلات المالية إلى الشبكات الإرهابية، حيث أصدرت 173 دولة تعليمات بتجميد الأرصدة المالية الإرهابية، وأصدرت 100 دولة تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب، وأنشأت 84 دولة وحدات استخباراتية مالية. وفي عام 2003 جمدت واشنطن 36 مليون دولار من أصول حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ونجحت دول أخرى في تجميد 100 مليون دولار من أصول المنظمات الإرهابية.

الجبهة العسكرية: حيث شهد عام 2003 حرب العراق التي أطلق عليها التقرير "عملية تحرير العراق"، وأسر الرئيس "صدام حسين" واعتبر ذلك هزيمة كبيرة للإرهابيين لأن العراق لم يعد يستخدم كملاذ للإرهاب**!!**

وفي هذا السياق، خلص منسق مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية كوبر بلاك والذي كتب مقدمة التقرير إلى أن بلاده "حققت تقدمًا في الحرب ضد الإرهاب" لكنه أشار إلى أن استمرار هذا النجاح يتوقف على شرطين، **الأول**: دعم "الإدارة السياسية" للدول فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وهو ما يتحقق بإقناع هذه الدول أن الحرب على الإرهاب لم تنته وأن ذلك يخدم مصالحها على المدى البعيد، **الثاني**: دعم "قدرة" جميع دول العالم في مكافحة الإرهاب خاصة في مجالات إجراء التحقيقات واعتقال المشتبه بهم، وتحليل البيانات الاستخباراتية.. إلخ.

ثانيًا: ارتفاع عدد العمليات "الإرهابية" في العالم مقارنة بعام 2002، حيث شهد هذا العام وقوع 208 هجمات إرهابية أسفرت عن مقتل 625 شخصًا منهم 35 أمريكيًا وإصابة 3646 آخرين، مقابل 198 هجومًا شهده عام 2002 أسفر عن مقتل 725 شخصًا وإصابة 2013 آخرين، وقد أرجع التقرير الارتفاع الكبير في عدد المصابين إلى استهداف "الإرهابيين" للأماكن المزدحمة مثل دور العبادة والفنادق والمناطق التجارية.

ثالثًا: احتلت منطقة الشرق الأوسط التي وصفتها التقرير بأنها "الأكثر إثارة للقلق" فيما يتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب، المركز الأول من حيث عدد قتلى العمليات الإرهابية والمركز الثاني من حيث عدد الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال عام 2003، حيث شهدت هذه المنطقة

67 هجومًا أسفرت عن مقتل 331 شخصًا عليها تلتها آسيا التي شهدت 80 هجومًا أسفرت عن مقتل 222 شخصًا، وأوروبا الغربية 33 هجومًا و 61 قتيلاً، وأفريقيا 8 هجمات أسفرت عن مقتل 6 أشخاص وأمريكا اللاتينية عشرين هجومًا أسفرت عن ثلاثة قتلى فيما لم تشهد منطقة أوروآسيا أية هجمات إرهابية إلا أن شخصين من رعاياها قتلاً في هجمات وقعت في منطقة الشرق الأوسط وتثير هذه المؤشرات عدة ملاحظات، **أهمها:**

1- أن التقرير لا يعتبر معظم الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية عمليات إرهابية، ويعود ذلك إلى أن الشروط التي اتبعتها الولايات المتحدة لتوصيف عمليات الإرهاب الدولي لا تنطبق على هذه الهجمات وذلك لأنها تستهدف المقاتلين "أي القوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى العاملة في العراق أثناء تأديتها الخدمة"، أما الهجمات التي استهدفت المدنيين والعسكريين الذين كانوا - عند وقوع الهجمات - غير مسلحين أو لا يقومون بالخدمة الفعلية فقد اعتبرها التقرير هجمات إرهابية.

2- أن دول المغرب والسعودية والعراق شهدت أهم العمليات الإرهابية التي نفذت في المنطقة خلال عام 2003، وأن تنظيم القاعدة وجماعة "أنصار الإسلام" وجماعة "أبو مصعب الزرقاوي" هي الأكثر ضلوعًا في هذه الهجمات.

3- أن التقرير يعتبر العمليات "الفدائية" التي تنفذها المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية ضد الإسرائيليين "إرهابًا" وليس حقًا مشروعًا في مقاومة الاحتلال، وعلى هذا الأساس فقد وضع حركة "حماس" و"حزب الله" و"الجهاد الإسلامي" ضمن أكثر الجماعات ضلوعًا في الهجمات الإرهابية التي شهدتها المنطقة.

رابعًا : أن معظم الدول العربية حققت تقدمًا في مجال مكافحة الإرهاب وأظهرت "عزيمة سياسية" في معالجة تهديدات الإرهاب، حيث أشاد التقرير بالخطوات التي اتخذتها هذه الدول في مجال تعقب أموال الإرهابيين وتجميدها، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهابيين وتعزيز تعاونها الدولي في مجال تطبيق القانون على الإرهابيين، وجاءت السعودية على رأس هذه الدول حيث وصفها التقرير بأنها "مثال متميز لدولة ركزت إرادتها السياسية على مكافحة الإرهاب" تليها البحرين، فالكويت، قطر، الإمارات، وفلسطين، عمان، اليمن، الأردن، مصر، لبنان، تونس، المغرب ثم الجزائر.

خامسًا: أبقى التقرير على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفقًا للمنظور الأمريكي، دون تغيير عن تقرير 2002 وهذه الدول هي سوريا، والعراق، وليبيا، والسودان، وإيران، وكوريا، وكوبا، وذلك على الرغم من إشادته بالتعاون الذي أبدته كل من ليبيا والسودان تحديدًا في الحرب الدولية ضد الإرهاب والتصديق على كافة المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بذلك، وإعلان ليبيا تخليها عن برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل!

وفي المقابل أضاف التقرير عددًا من المنظمات والجمعيات معظمها إسلامية خيرية، إلى قائمة المنظمات الإرهابية الدولية، منها "لجنة الدعوة الإسلامية الخيرية" ومقرها الكويت التي صنفتها السلطات الأمريكية في شهر يناير 2003 كمنظمة إرهابية، وجماعة "عسكر آي جانعفي" المتهمة بالاشتراك في قتل "دانيال بيرل" الصحفي في صحيفة "وول ستريت جورنال" كما

صنفت الولايات المتحدة جماعة "أنصار الإسلام" العراقية في شهر فبراير 2003، و"مؤسسة الأقصى" في شهر مايو، و"جمعية الفلسطينيين في النمسا" و"صندوق الإغاثة والتنمية الفلسطينية" وجمعية "سنابل للإغاثة والتنمية" في شهر أغسطس من نفس العام كجماعات إرهابية، وهو ما يثير عددًا من الملاحظات الهامة.

1- أن وضع جماعات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي وجماعات "المقاومة" العراقية ضد الاحتلال الأمريكي على رأس الجماعات والتنظيمات الإرهابية، يصطدم مع مبادئ الحق والشرعية الدولية، القانون الدولي، التي تنص على الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال وتضع حدودًا واضحة بين هذا الحق وبين الإرهاب، وفي ضوء ذلك فإن التعريف الأمريكي للإرهاب - كما جاء في التقرير - والذي يكرس الفكر الاستراتيجي لها بعد أحداث 11 سبتمبر الساعي إلى فرض مفهوم محدد للإرهاب على جميع دول العالم بما يتفق مع مصالحها، هذا التعريف يحتاج إلى تعديل بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي.

وفي نفس الإطار فإن قائمة الدول الراعية للإرهاب الواردة في التقرير تعكس استخدام الولايات المتحدة لهذا التقرير كورقة للضغط السياسي ضد الدول والمنظمات التي تعارض سياساتها ومصالحها، ومن أبرز الدلائل على ذلك أن القاسم المشترك الذي يجمع الدول السبع الواردة على القائمة "باستثناء العراق الذي وقع تحت الاحتلال الأمريكي في شهر إبريل من عام 2003، والسودان وليبيا اللتين نفذتا كافة المطالب الأمريكية سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا خلال العامين الأخيرين، ومع ذلك أبقاهم التقرير ضمن الدول الراعية للإرهاب" هو معارضة السياسة الأمريكية، مما يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مصداقية هذا التقرير والأهداف من وضع دولة أو جهة ما على القائمة أو رفعها منها.

2- أن ادعاء التقرير بأن الولايات المتحدة حققت تقدمًا ملحوظًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب غير صحيح، والدليل على ذلك، إضافة إلى ما اعترف به التقرير نفسه من تصاعد العمليات الإرهابية في العالم وعدد القتلى والمصابين جراء ذلك، حالة الرعب التي مازالت تجتاح العالم خوفًا من وقوع عمليات إرهابية جديدة، مما دفع معظم دول العالم خاصة الولايات المتحدة وأوروبا إلى فرض إجراءات أمنية مشددة على الدخول والخروج إليها وتخصيص موازنات ضخمة للأمن فيها، والتضييق على الحريات العامة وشن حملات أمنية واسعة ومستمرة ضد المشتبه فيهم.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تعرض الأقليات المسلمة في الغرب إلى انتهاكات ضاعفت ما يعانونه من عنف وتمييز، خاصة مع وجود الكثير من الدعاوى التي تربط بين الإرهاب والإسلام، فعلى سبيل المثال، أكد تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش في شهر مايو 2004، أن أعمال العنف والكراهية والتمييز ضد العرب والمسلمين بالولايات المتحدة قد تزايدت بنسبة 69% خلال عام 2003 مقارنة بعام 2002، وأن 93% من الجرائم التي وقعت بها في هذا العام وارتكبت بدوافع عنصرية وجهت بعضها ضد العرب والمسلمين!!، الأمر الذي ولد قناعة لدى الكثيرين بأن الحرب ضد الإرهاب ما هي إلا حرب ضد العرب والمسلمين، خاصة وأن الدول التي استهدفتها هذه الحرب حتى الآن - وهي العراق وأفغانستان - دول عربية وإسلامية.

وفي نفس السياق فإن تأكيد التقرير بأن "تنظيم القاعدة" لم يعد بنفس القوة التي كان عليها بسبب الضربات الأمنية التي طالت قادته وكوادره، غير صحيح أيضًا حيث مازال هذا التنظيم ناشطًا في معظم دول العالم، ونفذ العديد من الهجمات الإرهابية كان آخرها تفجيرات مدريد وتفجيرات الرياض في السعودية عام 2004، ووفقًا للتقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن والذي صدر عام 2004 فإن هذا التنظيم "مازال ناشطًا وقد يستغرق تفكيكه جيلاً كاملاً، وأنه مازال يضم نحو 8 آلاف عنصر موزعين حول العالم، فيما تتواصل عملية التجنيد فيه، وإعادة بناء كوادره بعد الحرب الأفغانية".

3- أن احتلال العراق، أو عملية "تحرير العراق" كما أطلق عليها التقرير لم يجعل هذا البلد ملاذًا "غير آمن" للإرهابيين مثلما كان أثناء نظام الرئيس "صدام حسين" كما ادعى التقرير، بل حولته إلى منطقة جذب للإرهابيين من كافة دول العالم وهو ما أدى إلى حدوث حالة من الانفلات الأمني غير المسبوقة يعانيها العراق منذ الاحتلال حتى الآن مما تهدد بتفتته، كما أدى هذا الاحتلال إلى تعثر جهود مكافحة الإرهاب وتهديد الأمن الإقليمي والدولي، فمن اللافت أن معظم الأعمال الإرهابية التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة ترتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يحدث في العراق، **فمن ناحية** : جاءت حالة الانفلات الأمني الذي شهده هذا البلد لتجعل منه منطلقًا وقاعدة للعديد من العناصر المتطرفة والإرهابية في المنطقة، فعلى سبيل المثال فإن الأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض بالسعودية في مايو وسبتمبر 2003 هربت للمملكة عبر الحدود العراقية.

ومن ناحية ثانية: أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى خلق جيل جديد من المتطرفين ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وفي بقاع كثيرة أخرى من العالم، وهو ما تجسد في ظهور موجة جديدة من العنف والإرهاب لم تقتصر آثارها على العالمين العربي والإسلامي فقط بل امتدت لتشمل دولاً غربية كإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا ودولاً آسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية..

ومن ناحية ثالثة: أسهم هذا الاحتلال في عودة العديد من التنظيمات الراديكالية إلى الظهور على الساحة الدولية بقوة، خاصة بعد أن اتضح عدم صحة المبررات التي ساقتها واشنطن لتبرير الحرب على العراق، وأهمها عدم وجود أي أسلحة دمار شامل به، وعدم وجود أي صلة بين تنظيم القاعدة والنظام العراقي السابق.

4- أن نجاح جهود مكافحة الإرهاب في العالم لا تتوقف على دعم الإرادة السياسية للدول وقدراتها في هذا المجال كما أشار التقرير، بل يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية وثقافية متعددة، **أهمها:**

أ - تعديل السياسات الأمريكية الخارجية خاصة تجاه القضايا العربية والإسلامية حتى تصبح أكثر عدلاً، خاصة التوقف عن دعم إسرائيل وتأييد ممارساتها "الإرهابية" ضد الفلسطينيين، وهو ما أكده كتاب "الصلف الأمبريالي.. لم يخسر الغرب الحرب ضد الإرهاب"؟، والذي صدر في منتصف شهر يوليو 2004 لمحلل في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجاء فيه: أن من يهاجمون الولايات المتحدة هم من الغاضبين على سياستها تجاه الصراع العربي -

الإسرائيلي واحتلال العراق وغزو أفغانستان وتأييد روسيا والهند والصين في مواجهة الأقليات المسلمة، علاوة على الضغط على الدول العربية المنتجة للبترول لإبقاء أسعاره منخفضة.

ب ـ الشروع في وضع استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار أن المواجهة الناجحة لظاهرة الإرهاب لا تقتصر فقط على القوة العسكرية وملاحقة العناصر الإرهابية وقطع مصادر التمويل عنها، وإنما يتطلب رؤية سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية شاملة تعالج أسباب الإرهاب وسبل القضاء على جذوره، وهو ما يتطلب ضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب الدولي يتفق عليه المجتمع الدولي ومراعاة ثلاث قضايا أساسية، **الأولى**: عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، **الثانية**: توقف الدول الغربية عن منح حق اللجوء السياسي للإرهابيين والمتطرفين بزعم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، **الثالثة**: العمل على تضييق الفجوة الحضارية والاقتصادية بين الشمال والجنوب والتي تولد إحباطًا متزايدًا لدى الشعوب الفقيرة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/1/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website:www.gcss.org.bh

قراءة في مضامين خطاب "بوش" في حفل تنصيبه

LONDON

قراءة في مضامين خطاب بوش في حفل تنصيبه

تضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بعد أدائه اليمين رئيسًا لفترة ثانية العديد من الأفكار التي قد تعبر عن طبيعة السياسية الخارجية الأمريكية خلال المرحلة القادمة، لاسيما ما يتعلق بقضية نشر الحرية والديمقراطية في العالم، وهي القضية التي ركز عليها الخطاب بشكل أساسي، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل والتساؤلات حول طبيعة هذه المرحلة، وما إذا كانت تتفق أو تختلف مع السياسة التي اتبعها خلال فترة إدارته الأولى، والتداعيات المحتملة لذلك على المنطقة والعالم.

وقد كان لافتًا أن الولايات المتحدة خلال فترة ولاية بوش الأولى قد أسرفت في استخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق الأهداف الخارجية حتى ساد مفهوم "عسكرة السياسة الخارجية" الأمريكية، وأصبحت القوة العسكرية هي الأداة الأساسية لتحقيق طموحات صقور الإدارة من المحافظين الجدد بهدف فرض الهيمنة والسيطرة على العالم. وقد اتسمت هذه السياسة إجمالاً **بالآتي:**

1. أنها جاءت موجهة أيديولوجيًا بما يخدم رؤى وأهداف المحافظين الجدد الذين يأتي في مقدمتهم نائب الرئيس "ديك تشيني" ووزير الدفاع "رامسفيلد" ومستشارة الأمن القومي "رايس" وبعض متنفذي الإدارة مثل "بوول وولفويتز" نائب وزير الدفاع و"ريتشارد بيرل" رئيس مجلس رسم سياسات الدفاع السابق وغيرهم.

2. أن هذه السياسة اتسمت بالاندفاع ربما تحت تأثير صدمة أحداث 11 سبتمبر التي كانت تستلزم ردًا انتقاميًا سريعًا يعيد للولايات المتحدة هيبتها وكرامتها.

3. أن هذه السياسة اتسمت بعدم الاكتراث للآخرين وردود أفعالهم، فرغم أنه كانت هناك اعتراضات دولية واسعة ضد شن الحرب على العراق، ووصل الأمر لدرجة حدوث انشقاق داخل المعسكر الغربي بسبب رفض فرنسا وألمانيا للحرب واعتراض الرأي العام العالمي عليها، إلا أن واشنطن لم تعبأ بكل ذلك وتجاهلت الحصول على موافقة مجلس الأمن، وقامت بتوجيه ضربة عسكرية للعراق بمساعدة حليفتها بريطانيا، بحجة أن الولايات المتحدة ليست بحاجة لمن يرشدها إلى كيفية حماية أمنها، وأنها ستلجأ لكافة الطرق والوسائل التي تكفل لها الحفاظ على أمنها وأمن مواطنيها.

والواقع أن هذه السياسة بما اتسمت به من إفراط في توظيف واستخدام القوة العسكرية قد أثارت مخاوف الكثير من الدول والحكومات والمنظمات الدولية بشأن المصير الذي يمكن أن يواجهه العالم إذا استمرت الولايات المتحدة على نهجها، إلا أن القراءة المتأنية لمضمون خطاب الرئيس خلال حفل تنصيبه ربما تحمل معها ملامح ومضامين مختلفة تمامًا يمتزج فيها الأمل بالقلق في نفس الوقت.

فلقد ركز بوش في خطابه الذي استغرق بثه 17 دقيقة وتم تعديله لأكثر من 21 مرة على مفاهيم نشر الحرية والديمقراطية ومحاربة الطغيان والاستبداد في العالم في الوقت الذي توارى فيه ذكر الإرهاب تمامًا من الخطاب على الرغم من أن محاربة الإرهاب كانت هي محور سياسة

بوش الخارجية خلال فترته الأولى حسب ما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في مقال لروبرت كاجان في عددها الصادر في 2005/1/23، ففي حين كان من المتوقع أن تسيطر هذه القضية على خطاب التنصيب إلا أنه أصبح هدف السياسة الخارجية الأمريكية حاليًا هو نشر الديمقراطية والحرية .. ويبدو أن بوش – كما يرى كاجان – سيعمل في الوقت الراهن على فصل الحرب على الإرهاب عن سياسته الخارجية، الأمر الذي قد يكون سببًا في خسارته لدعم بعض المحافظين في إدارته.

والواقع أن تبني بوش لهذا الخط المستحدث (نشر الحرية والديمقراطية) ليس بالأمر الجديد أو المستغرب وإنما اللافت هو منحه الأولوية، فمعروف أن هدف نشر الحرية والديمقراطية في العالم هو أحد البنود الرئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة.

وحتى نتعرف على سياسة بوش الجديدة وتركيزه على موضوع الحرية والديمقراطية لابد وأن نستعرض كيفية تناوله لهذه القضية والبحث عن الوسيلة أو الوسائل التي سوف يلجأ إليها لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن هذه الوسائل تثير هواجس ومخاوف الكثيرين، فهل سيكون نشر الحرية والديمقراطية في دول العالم المحرومة منها عن طريق استخدام القوة وتكرارًا لنفس النموذجين الأفغاني والعراقي أم سيتم ذلك بتشجيع الدول والشعوب المحرومة منهما على المضي في طريق الإصلاح طواعية.

ولقد حاول الرئيس السابق بوش الأب أن يزيل هذا اللبس وهذه المخاوف وذلك في تصريحات لـ "واشنطن بوست"، في 23 يناير 2005، وذلك بقوله: "إن من ينظر في خطاب الرئيس يجد أنه لا يحمل محتوى عدائيًا، بل إن مضمونه يختص بالحرية ... وبالتالي فإنه لا ينبغي تأويل مطالبة بوش بالقضاء على الاستبداد حول العالم على أنها تتضمن نوعًا من المراوغة والعدائية.

ويلاحظ في الخطاب أيضًا أنه جاء مركزًا على قضية الحرية والتحرر حتى أنه ذكرها قرابة 41 مرة، **وكان مما ذكره عنها:**

- أنه مُصر على نشر الحرية في البقاع المظلمة من العالم وهذه المهمة ضرورية لضمان أمن الأمريكيين وحريتهم.

- أن الولايات المتحدة على مدى نصف قرن دافعت عن حريتها وشهدت حطام الشيوعية وبعدها سنوات من الهدوء والراحة ثم جاء يوم النار (11 سبتمبر 2001)

- أن الحرية قوة دافعة للتاريخ البشري.

- أن استمرار الحرية في الولايات المتحدة يعتمد على نجاحها في البلدان الأخرى وسياسة واشنطن تدعم الديمقراطية وإنهاء الاستبداد.

- يجب على الذين يعيشون في ظل الطغيان وفقدان الأمل التأكد من أن أمريكا لن تتجاهل الاضطهاد الذي يقبعون تحته وأنها لن تجد الأعذار لمضطهديهم.

- ما يجب أن يعرفه قادة الأنظمة الخارجة على القانون أن الولايات المتحدة لا تزال تعتقد أن من ينكر الحرية لا يستحقها لنفسه وأنهم لن يستطيعوا الحفاظ عليها لأمد طويل.

ـ أن عشرات الملايين حصلوا على حريتهم وسيجدها ملايين آخرون لأننا أشعلنا نار الحرية في عقول الرجال .. تدفئ أولئك الذين يشعرون بقوتها وتحرق أولئك الذين يقاومون تقدمها .. ولسوف تصل نار الحرية هذه إلى أكثر الأماكن ظلمة في عالمنا.

وعلى ذلك، نجد أن الخطاب قد ركز على قضية الحرية بطريقة جعلت بعض المحللين يصفون هذا الخطاب بأنه "خطاب تبشيري" يتسم بدرجة عالية من الرومانسية بدرجة يثور معها التساؤل: هل بمقدور الرئيس بوش على أرض الواقع تحقيق حلمه التبشيري هذا لتحقيق الحرية للشعوب المقهورة، وإذا كان شعب مقهور كالشعب الفلسطيني ـ كما تقول الجارديان ـ يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن عانى خلاله الأمرين فهل بمقدور الرئيس بوش أن يعيد لهذا الشعب حريته، وإذا كان الرئيس الأمريكي يحث شعوب العالم على الثورة ضد الطغيان والاستبداد فهل يحق للشعب الفلسطيني أن يثور على محتليه ويلجأ إلى كافة الوسائل التي تمكنه من استرداد حريته ويحقق له إقامة دولته المستقلة؟

لا شك أن الرئيس بدعوته هذه لشعوب العالم المقهورة إلى الثورة على الاستبداد والطغيان ووقوف أمريكا بجانبها لم يكن مدركًا لطبيعة الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الدعوة؛ إذ إن معنى هذا أن العالم سيشهد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وربما تشهد العديد من الدول حروبًا أهلية، خاصة وأن هناك الكثير من دول العالم لا زالت خاضعة لسيطرة حكومات وزعامات غير مقبولة شعبيًا.

كما أن هذه الدعوة يثور معها تساؤل حول طبيعة مساندة الولايات المتحدة لهذه الشعوب هل سيكون ذلك بالتدخل المباشر عن طريق القوة لفرض نظام الحكم الذي ترتضيه هذه الشعوب، أم عن طريق تقديم الدعم السياسي والمادي للمعارضة السياسية في هذه الدول أم بالقيام بنشاط مخابرات فعال لإسقاط الأنظمة الحاكمة غير المرغوب فيها، ولعل دعوة كهذه تثير على الجانب الآخر مخاوف العديد من الأنظمة الحاكمة الحليفة للولايات المتحدة والتي تنتهج أساليب غير ديمقراطية في التعامل مع شعوبها، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني أن العلاقات بين الولايات المتحدة وهذه الأنظمة ستشهد توترات شديدة، إلا إذا غلبت واشنطن اعتبارات المصلحة السياسية والاقتصادية ورأت أن تنتهج سياسة مغايرة تجاه هذه الأنظمة حفاظًا على مصالحها، وبالتالي فإن ذلك يثير تساؤلاً آخر: هل إيمان بوش بالحرية والديمقراطية من الممكن أن يتزعزع أمام اعتبارات المصلحة الأمريكية؟

إن الطابع المثالي لخطاب بوش جعل صحيفة مثل وول ستريت جورنال تشير إلى أن هدف بوش في تحقيق نهاية للطغيان في العالم هدف نبيل وبعيد الأمد، لكنها اعترفت بأنه صعب التحقق وفق النظرة المثالية التي طرحها الرئيس.

ومع ذلك فإن هذا الخطاب تبرز أهميته في أنه يحدد أجندة الإدارة الأمريكية للفترة الرئاسية الثانية ويلزمها بالعمل على تنفيذها مهما كانت العقبات على أرض الواقع.

وإذا جئنا للقضية الثانية وهي الديمقراطية التي ركز عليها بوش في خطابه سنجد أن تناوله لها **جاء على النحو التالي:**

- أن الشعب الأمريكي قد منحه تفويضًا لنشر الديمقراطية في العالم، وأن فوزه في الانتخابات قد منحه سلطة تطبيق سياساته.

- الشرق الأوسط هي المنطقة الرئيسية في العالم التي تحتاج إلى رواج أكبر للديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث قال: "سنمضي قدمًا في الترويج للحرية والأمل والديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير".

ولعل الجديد الذي طرحه الرئيس بوش في خطابه عن الديمقراطية هو قوله بأن الولايات المتحدة لن تفرض نموذجها الديمقراطي على من لا يرغب في ذلك، بل إن هدفها هو مساعدة الآخرين على أن يكون لهم أصواتهم وآراؤهم المستقلة وإحراز حريتهم المنشودة بأنفسهم، وقد لفتت صحيفة الأوبزرفر في افتتاحية عددها الصادر في 23 يناير 2005 إلى أنها لا تستبعد أن يستخدم بوش القوة في بعض الأماكن لتحقيق الديمقراطية.

ويرى بعض المراقبين أن حديث الرئيس الأمريكي عن نشر الديمقراطية يثير تساؤلاً مهمًا حول موقف بلاده من بعض الأنظمة والحكومات الصديقة والتي لواشنطن معها مصالح سياسية واقتصادية ولها سجل في انتهاك الحريات وحقوق الإنسان. ولقد أثارت صحيفتا واشنطن بوست والتايمز في عددهما الصادر يوم 2005/1/21 هذه القضية، وأشارتا إلى أن إدارة بوش خلال السنوات الأربع الماضية تجاهلت ممارسات هذه الدول وأعطت أعذارًا للقمع والانتهاكات.

والأمر المؤكد أنه ستكون هناك الكثير من الصعوبات والعقبات التي ستواجه تنفيذ ما ورد في أجندة بوش الخارجية المفرطة في مثاليتها إلى درجة دفعت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 2005/1/21 إلى القول بأن التاريخ وحده هو الذي سيحكم على مدى التزام بوش بما وعد، وإن كان سيتبع الأقوال بالأفعال على ضوء التجارب السابقة التي كشفت عن البون الشاسع بين طموحاته وشعاراته وبين الحقائق على مسرح الأحداث بدءًا من الكونجرس وانتهاءً بالشرق الأوسط نظرًا لصعوبة تحقيق أهدافه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وإذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الأربع القادمة - كما عبر عنها الرئيس بوش - ستركز على مهام نشر الحرية والديمقراطية في مناطق المعمورة المحرومة منها فإن الأمر الذي لا شك فيه أن مهمة تنفيذ هذه السياسة سيقع عبؤها الأكبر على المؤسسة المنوطة بذلك الأمر وهي وزارة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أن تولت مسؤولية قيادتها كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي السابقة للرئيس بوش والتي تعتبر من أقرب المساعدين له وأشدهم ولاءً ومن المؤثرين في رؤاه وسياساته.

وقد عبرت في كلمتها أمام لجنة العلاقات الخارجية التي اعتمدت تعيينها في منصب وزير الخارجية عن بعض ملامح السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الأربع القادمة، والقضايا التي سيتم التركيز عليها، **من أبرزها:**

- أن الوقت قد حان للدبلوماسية لعرض قضية أمريكا على المجتمع الدولي وسماع رده، ويجب أن يكون الحوار من طرفين وليس من طرف واحد.

- تطلعها للعمل مع الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس "أبو مازن" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "آرييل شارون" للإسهام بجهد ملموس في القضية الصعبة والمحورية، مؤكدة أن إنشاء دولة ديمقراطية فلسطينية سيساعد على وضع حد للنزاع في الأراضي المقدسة، وعلى إسرائيل أن تقوم بما عليها لتحسين أوضاع الفلسطينيين، وعلى الدول العربية أن تمتنع عن مساعدة أولئك الذين يسلكون طريق العنف.

- الولايات المتحدة لا تزال تخوض معركة ضد عقيدة الكراهية والطغيان والإرهاب واليأس، وعليها أن تواجه هذه التحديات.

- أنها حثت الرئيس بوش على بناء جسور مع الزعماء الأوروبيين خلال زيارته المقبلة لبروكسل وبرلين في فبراير المقبل.

ولو أمعنا النظر فيما سبق يمكن أن نخلص إلى **الآتي:**

1. أن الحديث عن أهمية الدبلوماسية كأداة للحوار مع العالم يمثل تحولاً من الناحية النظرية في السياسة الأمريكية وفي توجهات رايس نفسها فمعروف عنها أنها كانت أحد أبرز صقور الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم بوش الأولى ومن المؤيدين بشدة لشن الحرب ضد العراق ولاتخاذ مواقف متشددة إزاء الدول المعارضة للتوجهات والسياسات الأمريكية في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، ولا شك أن حديثها عن الحوار والدبلوماسية يؤمل معه حدوث تغيير في السياسات الأمريكية نحو مزيد من العقلانية والبعد عن أسلوب عسكرة السياسة الأمريكية بصورة تهدد أمن واستقرار العالم.

2. أن حديث رايس عن تطلعها للعمل مع أبو مازن وشارون للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية على أساس إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية يمثل تحولاً أيضًا؛ لأنه من المعروف أن رايس من أشد المؤيدين لإسرائيل داخل الإدارة الأمريكية ولها دور مهم في رسم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة تخدم مصالح إسرائيل بالأساس. ورغم أن التوجه الجديد لرايس إزاء القضية الفلسطينية قد يثير مخاوف بعض المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية من المؤيدين لإسرائيل خوفًا من ممارسة إدارة بوش ضغوطًا على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين، إلا أنه يؤمل من الإدارة الجديدة أن تنتهج سياسة أكثر عدلاً وإنصافًا في التعامل مع قضية شعب يعاني الظلم منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمن.

3. أن حديث رايس عن استمرار خوض الولايات المتحدة المعركة ضد الإرهاب والكراهية والطغيان كان الهدف من ورائه طمأنة فريق من صقور الإدارة الأمريكية إلى أن الحرب ضد الإرهاب مستمرة، وأن الحديث عن نشر الحرية والديمقراطية لن يجعل الإدارة تتقاعس عن تنفيذ الهدف الرئيسي لها في ملاحقة الإرهاب والإرهابيين حتى يتم النصر عليهم.

4. أن الحديث عن مد الجسور مع حلفاء الولايات المتحدة إنما يهدف بالأساس إلى رأب الصدع الذي أصاب علاقات واشنطن مع حلفائها الأوروبيين بسبب حربها على العراق وتسبب في حدوث مواجهات دبلوماسية بين الجانبين داخل مجلس الأمن، ومن وجهة نظر رايس فإن أمريكا

تحتاج إلى تأييد حلفائها لأجندتها الجديدة وأن ما سبق لم يكن سوى مجرد سحابة صيف – وأن مصلحتها إنما تكون مع حلفائها والعكس صحيح.

ولعل السؤال الأخير الذي يطرح نفسه يدور حول الموقف العربي من الأجندة الأمريكية الجديدة، خاصة وأنها معنية بالعرب بصفة أساسية باعتبار الشرق الأوسط والعالم العربي هو الميدان الأول للفعل الأمريكي، وكان أحد الأهداف الرئيسية، ولا يزال بالنسبة لواشنطن هو إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بصورة تخدم مصالح الولايات المتحدة وحليفتها الرئيسية إسرائيل ... فهل سيستمر العرب في موقف رد الفعل أي موقف من يتلقى الصدمات دون أن يملك القدرة على منعها أو حتى ردها؟

الأمر المحتمل هو أن الدول العربية مقبلة على مرحلة من الضغوط الأمريكية لدفعها نحو انتهاج سياسات داخلية تتواءم مع الأجندة الجديدة لنشر الحريات والديمقراطية... وعليها أن تبادر بتبني سياسات وبرامج إصلاحية نابعة من داخلها ومتوائمة مع ظروفها الخاصة، لتجنب أي محاولات من الخارج لفرض هذه الإصلاحات بالقوة.

وبالنسبة للقضايا الحيوية التي تهم العالم العربي (القضية الفلسطينية والعراق) فرغم أن القادة العرب يأملون أن يصغي الرئيس بوش إليهم على نحو يفوق إصغاءه خلال فترة ولايته الأولى نظرًا لتحرره من الضغوط الانتخابية، إلا أن هؤلاء القادة - حسب رأي لوموند في عددها 2005/1/21 – تحدوهم الشكوك بسبب الوضع في العراق ولعلاقته برئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" ... الأمر الذي يتطلب استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الإدارة الأمريكية في ثوبها الجديد بصورة تراعي المصالح العربية وقضايا العالم العربي الحيوية الصراع معها، وعلى العرب الاعتماد على أنفسهم لحل مشاكلهم وقضاياهم وألا ينتظروا من الآخرين حلها لهم فالسلبية والصمت في الماضي لم يجلبا لهم إلا العنف والمخاطر وضياع الحقوق.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/1/26

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

اجتماع لندن بين المواقف والنتائج

اجتماع لندن بين المواقف والنتائج

استضافت العاصمة البريطانية لندن في الأول من مارس 2005 الاجتماع الخاص بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية الذي دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بهدف دفع جهود عملية التسوية المجمدة منذ نحو خمس سنوات بسبب دوامة العنف المتبادل التي شهدتها المنطقة خلال الخمس سنوات الماضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويرى البعض أن هناك بعض الدوافع وراء تلك المبادرة، **أهمها**:

أ. أن يكون لبريطانيا دور في حل المشكلة الفلسطينية ، والعمل على تحسين صورتها لدى شعوب المنطقة خاصة وأنها مسؤولة تاريخيًا عن مأساة الشعب الفلسطيني، علاوة على اهتزاز صورتها بسبب مشاركتها في الحرب على العراق مع الولايات المتحدة واحتلاله.

ب. تحقيق نجاح خارجي يسهم في تحسين صورة بلير أمام الرأي العام البريطاني ، والتي اهتزت هي الأخرى بسبب تأييده خطط واشنطن الخاصة بضرب العراق وانكشاف زيف الادعاءات الخاصة بامتلاكه أسلحة دمار شامل ، علاوة على قرب إجراء الانتخابات النيابية البريطانية في مايو أو يونيه القادمين.

ج. استغلال ما طرأ على ساحة النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من تطورات بسبب وفاة "ياسر عرفات" الذي كان "بلير" يعتبره ـ وهي نفس نظرة "جورج بوش" ـ عقبة في طريق السلام ، فضلاً عن إقدام رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرييل شارون" على طرح خطته للانفصال من جانب واحد والخاصة بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات القائمة هناك وبعض المستوطنات في الضفة الغربية.

ولوضع الفكرة موضع التنفيذ قام "بلير" في ديسمبر الماضي بزيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية التقى خلالها بقيادتي الجانبين ونجح في إقناعهما بالفكرة، بل ورحبا بها، بعد أن كان قد حصل مسبقًا على موافقة الرئيس الأمريكي بوش عليها.

ولم يقتصر هذا الترحيب على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي فقط بل امتد ليشمل أطرافًا عديدة إقليمية ودولية على أمل دفع جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط وتطبيق خطة خارطة الطريق، وساعد على ذلك أن خليفة عرفات هو محمود عباس "أبو مازن" الذي يحظى بقبول دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، فضلاً عن أنه جعل من المضي في طريق التسوية أحد أولوياته.

وقد استرعى موقف إسرائيل الرافض للمشاركة في الاجتماع اهتمام بعض المراقبين الذين وجدوا في هذا الرفض انعكاسًا لرغبة إسرائيل **في:**

1- أن يكون الاجتماع قاصرًا فقط على مناقشة قضية الإصلاحات الفلسطينية الداخلية والمساعدات التي يمكن أن تقدمها الأطراف الدولية والإقليمية المانحة للفلسطينيين علاوة على الأطراف المشاركة، والضغط على القيادة الفلسطينية بتفكيك منظمات المقاومة المسلحة التي تقوم بعمليات ضد إسرائيل.

2- أن تكون بعيدة عن التعرض لأية ضغوط يمكن أن تمارس عليها من جانب المشاركين في الاجتماع لفرض التزامات أو استحقاقات لا ترضاها في هذه المرحلة ، وخاصة أن إلزام الفلسطينيين بإصلاح مؤسساتهم ووقف العنف يجب أن يقابله قيام إسرائيل بتنفيذ الالتزامات الواجبة عليها والتي تفرضها المرحلة الأولى لخطة خارطة الطريق.

3- عدم تدويل القضية في ظل مطالبة إسرائيل بأن تكون أي تسوية قاصرة عليها وعلى الفلسطينيين فقط، ولعل هذا هو سبب إصرارها على تسمية "الاجتماع" وليس "المؤتمر" على

لقاء لندن حتى لا يفهم أن هذه الخطوة تشكل التزامًا عليها بمقتضى خطة خارطة الطريق التي تنص في مرحلتها الأخيرة على عقد مؤتمر دولي للسلام قبل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية.

ويلاحظ أن الاجتماع ـ والذي حضره مندوبون على مستوى وزراء الخارجية ممثلين لـ 25 دولة منهم أعضاء اللجنة الرباعية الدولية وبعض الدول الأوروبية والعربية، وكذلك أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وبعض مؤسسات التمويل الدولية ـ كان بمثابة مظاهرة تأييد ودعم لأبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية ولخطواته الإصلاحية مع وعد بتقديم كافة المساعدات للفلسطينيين لتمكينهم من تنفيذ التزاماتهم؛ حيث ركز على عدد من **القضايا أبرزها:** مساعدة الفلسطينيين على إنعاش اقتصادهم، وتطبيق الإصلاحات التي تطالب بها إسرائيل والخاصة بالإجراءات الأمنية الواردة في خارطة الطريق، والعمل على مساعدة الفلسطينيين في التحضير لخطة الفصل الإسرائيلية وتفكيك 21 مستوطنة في غزة و 4 مستوطنات نائية في شمال الضفة الغربية.

وقد تباينت رؤية ومواقف الأطراف المشاركة في الاجتماع لأهميته والنتائج المتوقعة منه، فمن جانبه أكد **أبو مازن** أن الفلسطينيين ينظرون للاجتماع بجدية وكفرصة للتداول مع أعضاء المجتمع الدولي بشأن المطلوب لإيجاد المناخ الذي يساعد على إحياء عملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط ودعمها، وأنهم ماضون في ترتيب أوضاعهم والوفاء بالتزاماتهم المترتبة عليهم في خطة خارطة الطريق التي يرونها الخطة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات فعلية للتطبيق شريطة أن تكون هناك تبادلية في الالتزام وفق النصوص الأصلية للخطة، مشيرًا إلى أن الفلسطينيين قطعوا شوطًا مهمًا في عملية الإصلاح الداخلي بدأت بالانتخابات الرئاسية والمرحلة الأولى من الانتخابات البلدية كما ستعقد الانتخابات التشريعية في يوليه القادم، وذلك يبرهن على تأصل القيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وجدارته بدولة فلسطينية قائمة على أسس ديمقراطية، وأن الشعب الفلسطيني وقيادته على استعداد لبذل جهد 100% على الصعيد الأمني من خلال نشر قوات الأمن على الأرض ، وهو ما تجلى في اتخاذ السطة قرارًا بشأن توحيد الأجهزة الأمنية، وإنهاء خدمات من لا يثبت جدارته والتزامه.

ويلاحظ في هذا الصدد أن أبو مازن ركز على الجهود التي يبذلها الفلسطينيون من أجل إصلاح مؤسساتهم، وأنهم بحاجة إلى المساعدة والتأييد والمساندة من جانب المجتمع الدولي ومن جانب إسرائيل نفسها لما تم إنجازه مع تفاؤل بأن يكون هذا الاجتماع بداية حقيقية لدفع العملية السلمية.

ومن جانبه أكد رئيس الوزراء البريطاني **"توني بلير"** أن إنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يمثل أكثر التحديات السياسية إلحاحًا، وأن هدف الاجتماع هو ضمان حصول الفلسطينيين على دعم المجموعة الدولية للمؤسسات الديمقراطية التي يريدون إقامتها، معتبرًا أن هذا الاجتماع يمثل خطوة أساسية نحو إقامة دولة فلسطينية ليست فقط قابلة للحياة اقتصاديًا وجغرافيًا بل على مستوى المؤسسات أيضًا، وأكد أن ثمة حاجة لتعزيز التقدم الأخير الذي حدث من خلال ضمان قيام دولة فلسطينية ديمقراطية شفافة تضمن التصدي للإرهاب.

ويرى بعض المحللين أن "توني بلير" خلال الاجتماع أراد التزامًا دوليًا من جانب السلطة الفلسطينية أمام الاجتماع بخطتها في الفترة القادمة لاسيما في محاربة الإرهاب ، أي أراد إلقاء الكرة في الملعب الفلسطيني ، وتناسى أن العقبة التي تحول دون التقدم هي الالتزامات التي تفرضها كذلك المرحلة الأولى من خارطة الطريق على إسرائيل والتي تتقاعس عن تنفيذها، أي أن الجانب البريطاني حاول أن يحمل الفلسطينيين مسؤولية إعاقة عملية السلام... وهو ما ذهبت إليه أيضًا صحيفة التليجراف يوم 2005/3/2 حين أشارت إلى وجود العديد من الأمور التي يجب على الفلسطينيين الالتزام بها من أجل الحفاظ على اتفاق الأول من مارس ، لأن انهيار العلاقات بينهم وبين إسرائيل في الماضي يرجع إلى الفلسطينيين أنفسهم منذ عهد ياسر عرفات وعصر الفساد والإرهاب ... على حد زعمها.

وفي المقابل حاول أبو مازن أن يلقي الكرة في الملعبين معًا حين أشار إلى "التبادلية" في الالتزام بمعنى أن تكون هناك التزامات متبادلة من الطرفين ، حيث إنه من دون قيام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالتزاماتهما فلن يمكن للعملية السلمية أن تتقدم.

كما اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية **"كونداليزا رايس"** في كلمتها أن الاجتماع يمثل فرصة كي يظهر المجتمع الدولي دعمه للشعب الفلسطيني مقابل إدخال الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية، كما أنه يعكس دعم أمريكا لهذه الإصلاحات، وفي نفس الوقت طالبت إسرائيل بالامتناع عن اتخاذ أية تدابير تؤثر في الحل النهائي ، وأن تساعد على ضمان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وطالبت الدول العربية باتخاذ خطوات ملموسة لتفكيك المنظمات التي تستهدف إسرائيل وإنهاء العزلة الدبلوماسية للدولة العبرية، كما طالبت الأسرة الدولية بتقديم خبراتها في كافة مجالات الحكم الديمقراطي والدعم المالي للفلسطينيين.

ويرى البعض أن الولايات المتحدة أصبحت معنية بدعم السلطة الفلسطينية، خاصة وأنها كانت قبل وفاة الرئيس عرفات تتحجج بعدم وجود شريك فلسطيني أما بعد الانتخابات الرئاسية الفلسطينية بدأت واشنطن تبدي ترحيبها واستعدادها للتعاون مع القيادة الجديدة، وأعلنت تقديمها مساعدة قيمتها 350 مليون دولار للفلسطينيين.

ومن جهة ثانية ، يرى مراقبون آخرون أن الولايات المتحدة مطالبة بممارسة ضغوط على إسرائيل لتغير من سياستها، ففي الوقت الذي تعلن فيه الحكومة الإسرائيلية عن نيتها مصادرة 7% من الأراضي الفلسطينية لتعزيز الجدار الفاصل، وبناء ستة آلاف وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية فإن رد فعل الإدارة الأمريكية لم يتجاوز سوى الاحتجاج باستحياء ومطالبتها بتجميد الاستيطان بمعنى أن واشنطن من وجهة نظرهم مطالبة بالضغط فعلاً على حكومة شارون كي تجمد الاستيطان وتفرج عن المعتقلين حتى تعطي أبو مازن ورقة يرفعها أمام شعبه ويثبت بها أن هناك تقدمًا يحدث على الساحة.

ومن جانبه اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أن هدف الاجتماع هو تأييد ودعم جهود السلطة الفلسطينية في إصلاح مؤسساتها علاوة على الإقرار الدولي بدعم قيام دولة ديمقراطية في فلسطين، مشيرًا إلى أن العنف والإرهاب لن يوقفا الرغبة الجامحة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وأن الانتخابات الفلسطينية التي أجريت في مطلع يناير تثبت سعي الشعب الفلسطيني نحو الديمقراطية. وطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية للفلسطينيين لدفع عملية التنمية الاقتصادية علاوة على تأييد قوة الدفع التي حدثت في قمة شرم الشيخ في يناير الماضي ومساندة الطرفين في تنفيذ التفاهمات التي توصلا إليها، مؤكدًا أن الأمم المتحدة سوف تبذل كل الجهد لتقديم الدعم للقيادة الفلسطينية الجديدة وللقوى الأمنية للسلطة الفلسطينية خاصة وأن الأمن عنصر أساسي لتحسين آفاق السلام.

ويرى بعض المحللين أن إشارة "أنان" إلى قضية الأمن كان لها مغزى، ففي ضوء الحديث عن انفراد الولايات المتحدة بمهمة التنسيق الأمني بين إسرائيل والفلسطينيين فإن حديثه عن ذلك ربما يكون محاولة من جانب الأمم المتحدة للانخراط في القرارات التي سيتم الاتفاق عليها في اجتماع لندن سواء تعلقت بإصلاح السلطة أو التنمية الاقتصادية أو الأمن أي أنه يبحث عن دور أو مكان يحتله في هذه القضايا، فالأمم المتحدة ليست شاهدًا وتريد أن تكون جزءًا من الآليات التي ستنشأ بموجب القرارات الصادرة عن الاجتماع ... وهو ما يطالب به الفلسطينيون.

وعلى الرغم من عدم اشتراك **إسرائيل** في الاجتماع إلا أنها كانت بمثابة الغائب الحاضر، حيث حرصت قبل انعقاد المؤتمر على إرسال مندوبين إلى لندن للاتفاق مع الحكومة البريطانية على الموضوعات التي ستطرح فيه والبيان الختامي الذي يمكن أن يصدر عنه، بل ذكر أنها تدخلت في صياغة بعض بنوده حتى لا تفرض عليها التزامات لا ترغب فيها ، وأصرت على أنه لا يعتبر مؤتمر سلام بل اجتماعًا لمساعدة السلطة الفلسطينية ، كما أنها أرسلت عنها مندوبًا هو "ناتان شرانسكي" وزير المهاجرين بغرض تحقيق عدة أهداف، **هي:**

- ضمان ألا يتحول الاجتماع إلى مبادرة للإسراع في عملية تنفيذ خارطة الطريق.

ـ شن حملة إعلامية موازية للاجتماع لتحقيق ما أطلق عليه التوازن مع حملة الفلسطينيين مع إبراز موضوع الإرهاب الفلسطيني كعقبة أساسية أمام التقدم في العملية السلمية.

ـ محاولة إقناع ممثلي وسائل الإعلام العالمية ـ التي تغطي فعاليات الاجتماع ـ بأن إسرائيل تريد السلام لكنها لا تجد من تطمئن إليه بين العرب، وأن السلطة الفلسطينية لم تقم بما هو مطلوب منها لمكافحة الإرهاب.

وفي معرض نقدها للاجتماع رأت إسرائيل أنه قد فوت فرصة سانحة لحمل الفلسطينيين ـ كما تعهد بلير بذلك أثناء زيارته لإسرائيل ـ على خلق عملية جدية تسمح لهم بمواجهة مشكلة الإرهاب وتفكيك بناه التحتية، بل إن لندن على العكس قدمت دعمًا دوليًا للسلطة الفلسطينية دون إلزامها بعمل جدي ضد قواعد الإرهاب.

وبالنظر إلى البيان الختامي الصادر عن اجتماع لندن نجد أنه ركز على: دعم المجتمع الدولي لخطط السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة فلسطينية قابلة للحياة, الالتزام بتحقيق حل للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال المفاوضات المباشرة والتي تفضي لإقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام, إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة تتفق وخريطة الطريق وتقوم على قرارات مجلس الأمن أرقام (242) و(338) و(1515), وحض إسرائيل على الالتزام بما تفرضه عليها من استحقاقات والتزامات, الترحيب بالتقدم الذي حدث في قمة شرم الشيخ التي عقدت في 8 فبراير الماضي, وكذلك الترحيب أيضًا بخطة فك الارتباط الإسرائيلية مع المطالبة بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من غزة كاملاً وشاملاً ، وأن يكون تنفيذ خطة فك الارتباط من دون إخلال بمفاوضات الوضع النهائي, ودعوة المجتمع الدولي إلى تمويل حاجات السلطة الفلسطينية العاجلة.

وتثير تلك البنود والتي تضمنها البيان الختامي لاجتماع لندن **الملاحظات الآتية:**

1ـ أن هذا الاجتماع يعد انتصارًا دبلوماسيًا لأبومازن والسلطة الفلسطينية ، ويكفي أنه حشد التأييد الدولي لفكرة الدولة الفلسطينية ولخطته الإصلاحية، وأكد على رغبته في التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل واستعداد الجانب الفلسطيني للتنفيذ الكامل للاستحقاقات التي تفرضها خارطة الطريق.

2ـ أن الاجتماع بما كان يضمه من دول كبرى مانحة ومؤسسات تمويل دولية ـ مثل فرصة جيدة بالنسبة للفلسطينيين للحصول على الدعم المعنوي والمالي اللازم لمواجهة الاستحقاقات العاجلة الخاصة بالإصلاح وتهيئة ظروف معيشية معقولة للشعب الفلسطيني كي تتمكن القيادة الجديدة من ترسيخ أقدامها وإثبات قدرتها على النهوض بمسؤوليتها. وقد تعهد الاجتماع بالفعل بتقديم مساعدات تصل قيمتها إلى 1.25 مليار دولار للسلطة الفلسطينية في السنة ونصف السنة القادمين وفقًا لتصريحات وزير المالية الفلسطيني سلام فياض.

3ـ خسرت إسرائيل كثيرًا بعدم حضورها لاجتماع لندن ـ فرغم أن غيابها بالأساس كان راجعًا لخشيتها من أن تتعرض لأية ضغوط أو التزامات يمكن أن تفرض عليها إلا أن حضورها كان ضروريًا لعرض وجهة نظرها، كما أن على إسرائيل دورًا مهمًا في مساعدة السلطة الفلسطينية وقيادتها الجديدة على المضي في خطط الإصلاح وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك بالامتناع عن أية تصعيدات قد تشعل الموقف من جديد على الساحة الفلسطينية.

4ـ أن إعلان المشاركين في الاجتماع عن الالتزام بخطة خارطة الطريق وبتحقيق السلام في المنطقة ودعمهم لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس الدولتين وإن كان يمثل خطوة إيجابية محمودة إلا أنه يقلل من أهميته حتى الآن عدم إبداء إسرائيل استعدادًا للالتزام هي الأخرى بالاستحقاقات التي تفرضها عليها هذه الخطة، كما أن غياب الالتزام بجدول زمني محدد لتنفيذ الخطة وامتناع الولايات المتحدة عن ممارسة أي ضغوط عليها يجعلها تتمادى في تهربها من التزاماتها.

وبصفة عامة, يمكن القول أن ما صدر عن اجتماع لندن وإن كان يمثل نصرًا معنويًا للفلسطينيين إلا أنه سيظل في نطاق الأمنيات والالتزامات الأخلاقية ولن يكون له قيمة إلا إذا أرفق بآليات واضحة ومحددة لتنفيذ ما صدر عن الاجتماع من قرارات.وأيضًا لا بد من العمل على دفع إسرائيل ـ من خلال الإقناع أو بالضغوط ـ على التعامل مع مقتضيات المرحلة الحالية والقادمة، والتي تتطلب بذل الجهود الصادقة من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة في الشرق الأوسط.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/3/5

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

مستقبل حزب الله اللبناني في ظل المشهد الإقليمي الراهن

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

مستقبل حزب الله اللبناني في ظل المشهد الإقليمي الراهن

أثارت التطورات التي شهدتها ولازالت الساحة السياسية اللبنانية، منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق "رفيق الحريري" ، وما رافقها من ضغوط مارستها العديد من القوى الإقليمية والدولية على دمشق لسحب قواتها من لبنان، والتي أدت إلى إعلان الرئيس السوري بشار الأسد يوم 2005/3/5 البدء في سحب قواته، أثارت مجددا العديد من التساؤلات حول مستقبل حزب الله اللبناني، والسيناريوهات المحتملة لبقائه، خاصة في ضوء تزايد المؤشرات الدالة على وجود مخططات أمريكية – إسرائيلية لاستهدافه والعمل على عزله إقليميا ودوليا تمهيدا لنزع سلاحه وتفكيكه أو استيعابه سياسيا من خلال تحويله إلى مجرد حزب سياسي.

فبتطبيق سوريا الجزء الخاص بها من القرار رقم (1559)، والذي دعا إلى سحب "جميع الجيوش الأجنبية" ، يصبح من المنطقي النظر تجاه البنود الأخرى، وفي هذا الصدد يبدو "حزب الله" . ثاني المعنيين بالقرار بعد سوريا . الأكثر تأثرا بالضغوط الأمريكية . الفرنسية لتنفيذ القرار الذي ينص ثاني بنوده على نزع سلاح الميليشيات "اللبنانية وغير اللبنانية"، وبسط سلطة الدولة على كامل أراضي لبنان، الأمر الذي يضع مستقبل الحزب أمام خيارات صعبة: هل سيواصل مسيرته من أجل تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، أم أنه سيصبح جزءا من العمل السياسي في لبنان؟ فإذا ما اختار الاحتفاظ بدوره النضالي، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، لأنه في هذه اللحظة ستولد المطالب الداعية لسيطرة الحكومة على جميع المناطق بما فيها تلك التي يسيطر عليها الحزب في الجنوب ضغوطاً شديدة، أما إذا ما قرر إجراء تحول سلمي وا لاستفادة من نفوذه السياسي، فإن الحال يمكن أن ينتهي به إلى الاضطلاع بدور في الحكومة اللبنانية الجديدة، وهو ما سيمكنه من دفع الأجندة الخاصة به، بطرق قد لا تلقى قبولاً لدى القوى العلمانية في لبنان، الأمر الذي يزيد من احتمالات الصدام بينهما، ويؤدي في النهاية إلى نشوب صراعات جديدة.

وإدراكاً منه لخطورة الوضع الراهن قام الحزب, بتنظيم واحدة من أكبر التظاهرات التي شهدتها الساحة اللبنانية يوم 2005/3/8 لإعلان دعمه للموقف السوري ورفضه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1559)، وذلك بعد التظاهرات التي نظمتها أحزاب المعارضة اللبنانية والتي دعت القوات السورية إلى الرحيل عن البلاد، واصفة إياها بأنها قوات احتلال، **وقد نالت هذه التظاهرات اهتماما سياسيا وإعلاميا واسعا، في ضوء عدة اعتبارات، أهمها:**

أولاً: أنها عكست مدى القوة والنفوذ اللذين يتمتع بهما حزب الله على الساحة اللبنانية، حيث بلغ عدد المتظاهرين ما يتراوح من مليون إلى مليون ونصف شخصا، سعى خلالها أمين عام الحزب الشيخ "حسن نصر الله"، لتوجيه أكثر من رسالة **في مقدمتها** : أن السواد الأعظم من الشعب اللبناني يرفض الديمقراطية الأمريكية ويتمسك بسلاح المقاومة كخيار استراتيجي له، وهو ما يعني رفضه للقرار رقم (1559) والذي ينص على نزع سلاح الميليشيات اللبنانية (ويقصد بها

حزب الله)، حيث طالب "نصر الله" الإدارة الأمريكية بإبعاد "أصابع الفتنة" عن لبنان، مؤكداً أن النسبة الغالبة من اللبنانيين يؤيدون موقف دمشق والعلاقة الخاصة التي تربطها ببيروت، وموضحا أن موقف أحزاب المعارضة اللبنانية الأخرى لا تعبر عن الإرادة اللبنانية العامة في إنهاء ما وصفته بالاحتلال السوري للبنان.

وفيما يبدو فإن التحذيرات التي أطلقها الشيخ حسن نصر الله إلى المعارضة، في ذكرى يوم عاشوراء، والتي دعاها فيها إلى ضرورة ضبط النفس، وعدم الاستقواء بالخارج أو الاحتكام إلى الشارع في قضايا البلاد المصيرية، واللجوء بدلاً من ذلك إلى الحوار من خلال المؤسسات الدستورية في الدولة، لم تفلح في إثناءها عن المضي قدما في تحقيق مخططاتها؛ إذ سارعت إلى تنظيم تظاهرة يوم 2005/3/7 ضمت أكثر من 150 ألف شخص يطالبون بخروج القوات السورية وإقالة الأجهزة الأمنية اللبنانية والتي حملوها مسؤولية ما حدث للحريري وما ترتب عليه من قلاقل واضطرابات، وكان الانطباع السائد في لبنان والعالم أجمع قبل تظاهرة الموالاة أن المعارضة ستهيمن على مقاعد البرلمان بالكامل إذا ما جرت الانتخابات النيابية في موعدها المقرر، إلا أنه سرعان ما اتضح أن هذا الأمر كان مبالغا فيه.

ثانيا: أوضحت هذه التظاهرة المليونية التغير الذي طرأ على استراتيجية حزب الله، والذي ولد في رحم الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني في بداية الثمانينيات؛ فقد حددت هذه الاستراتيجية أهداف الحزب الرئيسية، في طرد قوات الاحتلال، بينما تحولت القضايا الأخرى ومنها الأوضاع الداخلية في لبنان إلى قضايا نجح الحزب طوال الأعوام السابقة في تجنب الانزلاق التام إلى صراعاتها وتعقيداتها، حتى إنه لم يشارك في الحرب الأهلية اللبنانية، وهو ما أكسبه احتراما واسعا على الصعيدين الداخلي والإقليمي، ووفر له فرصة جيدة للتركيز الدائم على مواجهة قوات الاحتلال وتوجيه ضربات قاسية لها.

غير أنه ومع تغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية، أصبح من الضروري التخلي عن هذه الحيادية واللجوء إلى خيار الانخراط في الداخل اللبناني لملء أي فراغ سياسي ينتج عن انسحاب القوات السورية من الأراضي اللبنانية، وهو ما أكده نائب زعيم الحزب الشيخ "نعيم قاسم" يوم 11 مارس 2005 بقوله: "إن رمي الحزب بثقله في وسط الساحة السياسية في لبنان سيتيح له التأثير على الرؤى السياسية والصورة العامة للبلاد"، مضيفا "إن لبنان عند مفترق طرق، وهو ما يتطلب من الحزب أن يكون أكثر نشاطًا على الساحة الداخلية"، لذا فقد أوضح "نصر الله"، في كلمته أمام هذا الحشد المليوني، الخطوط العريضة التي ينبغي التمسك بها لمواجهة المحنة الحالية التي يمر بها لبنان، وهي الاحتكام إلى بنود اتفاق الطائف، ورفض القرار (1559).

ثالثًا: حققت هذه التظاهرة العديد من المكاسب، فبالإضافة إلى أنها أبرزت القاعدة الجماهيرية الواسعة التي يتمتع بها الحزب، نجد أنها ساعدت إلى حد كبير في تحقيق خروج مشرف لسوريا، حتى وإن اقتصر على الجانب المعنوي، فبعد أن كانت رموز المعارضة اللبنانية تهتف قبل يوم

واحد من التظاهرة بعبارات العداء لسوريا، وتدعوها بالقوات المحتلة، أشاد الشيخ نصر الله بالدور الذي لعبته القوات السورية في تحقيق الأمن والاستقرار اللبناني، بل والمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب قائلاً: "إن بيروت قد دمرها شارون وحماها حافظ الأسد".

بيد أن النجاح الأكثر أهمية، والذي حققته هذه التظاهرة هو تأمين المظلة الشعبية والسياسية للمقاومة وللحزب في مواجهة المخططات الأمريكية والإسرائيلية الساعية إلى نزع شرعيته الدولية، وهو ما بدا واضحا من ردود الفعل التي أعقبت التظاهرة، والتي أكدت جميعها أن مسألة نزع السلاح عن حزب الله شأن لبناني داخلي، **فعلى الصعيد اللبناني** ، أكد الرئيس اللبناني "إميل لحود" خلال لقائه الأخير بمبعوث الأمم المتحدة إلى لبنان "تيري رود لارسون" يوم 2005/3/13 أن بلاده لن تنزع سلاح المقاومة، كما كشف زعيم المعارضة اللبنانية "جنبلاط" أثناء جولته الأوروبية عن أن أطراف المعارضة تتفق مع حزب الله في رفض القرار رقم (1559) والتمسك باتفاق الطائف كأرضية وحيدة للتفاهم، وأنها ترفض وبشكل قاطع أية محاولة لنزع سلاح الحزب.

ودوليا: أكد الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن أي نزع لسلاح حزب الله يجب أن تقوم به الحكومة اللبنانية ، مشيرا إلى أن هناك حاجة إلى الاعتراف بأن حزب الله قوة في المجتمع اللبناني يتعين أخذها في الاعتبار عند تنفيذ القرار الأممي ، وفي **فرنسا** اعتبر وزير الخارجية "ميشال بارنييه" أن باريس تعتبر حزب الله مكونا أساسيا من مكونات الحياة السياسية في لبنان، رافضا بأي حال من الأحوال اعتباره منظمة إرهابية. أما **الإدارة الأمريكية** فقد اتخذت موقفا مهادنا من الحزب؛ فقد حرصت وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" في تصريحاتها الأخيرة على تجنب استخدام التعبير الأمريكي المعتاد بأن الحزب منظمة إرهابية، رغم إصرارها على القول بأن النظرة الأمريكية إلى الحزب لم تتغير، قائلة: "إن لبنان مكان معقد للغاية وبه عوامل سياسية معقدة، إلا أن واشنطن لن تركز الآن سوى على خروج القوات السورية ثم ترى كيف سيكون شكل التوازن الحقيقي للقوى والتوازن الحقيقي للمصالح"، وهو ما أكده مساعد وزير الخارجية، والسفير الأمريكي السابق في بيروت "ديفيد ساترفيلد" بقوله إن "موضوع تجريد حزب الله من سلاحه ليس أولوية من أولويات المرحلة، بل مسألة لبنانية لابد أن تطرح يوما على جدول الأعمال اللبناني".

ويرى العديد من المراقبين أن الهدف الحقيقي وراء التصعيد الأمريكي الأخير تجاه دمشق هو محاصرة حزب الله. الذي يعد بنظر كل من واشنطن وتل أبيب من أقوى رموز المقاومة في المنطقة التي تعرقل مساعيهما للهيمنة عليها. والتخلص من سلاحه، وتحويله إلى مجرد حزب سياسي داخل المعادلة السياسية اللبنانية المعقدة بعيدا عن المواجهة مع إسرائيل، وهو ما أكده الكاتب البريطاني الشهير والخبير في شؤون المنطقة " **باتريك سيل** " في مقال له نشر يوم 2005/3/12، مشيرا إلى أن التطورات الأخيرة على الساحتين اللبنانية والسورية، ودعوة بوش لرموز المعارضة اللبنانية إلى التمتع بما وصفه "الحرية والديمقراطية" يكشف عن حقيقة الدوافع الأمريكية – الإسرائيلية التي تسعى إلى "زعزعة محور إيران – سوريا – حزب الله اللبناني" الذي

يشكل العائق الرئيسي لهيمنتهما على المنطقة، مضيفاً أن "الهدف الآني لإسرائيل في الضغط على سوريا للانسحاب من لبنان هو عزل حزب الله ونزع شرعيته دوليا كخطوة أولى لنزع سلاحه"، ولعل هذا ما يفسر الجولة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي "سليفان شالوم" إلى عدد من الدول الأوروبية في محاولة لإقناعها بإدراج الحزب على قائمة التنظيمات الإرهابية في العالم، واتهامه بالوقوف خلف اغتيال الحريري، وهي الجولة التي حققت بعض النجاحات؛ حيث أصدر البرلمان الأوروبي قرارا . غير ملزم . يصف فيه حزب الله بأنه "جماعة إرهابية" ، ويدعو إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للحد من أنشطته الإرهابية.

فالحزب بالنسبة لهاتين الدولتين بات يمثل تهديدا واضحا لا يمكن التغاضي عنه؛ خاصة وأنه ينشر أكثر من 10 آلاف صاروخ متطور، بعضها من طراز "فجر– 5 " الإيراني الذي يبلغ مداه أكثر من 45 ميلاً على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، الأمر الذي يخلق حالة من توازن الرعب بين إسرائيل وإيران، ويعطي الثانية ورقة ثمينة لردع الأولى في حال ما إذا فكرت بالهجوم على منشآتها النووية، فضلاً عن كونه يمثل رادعا مهما لأية محاولات إسرائيلية مشابهة سواء داخل لبنان أو سوريا، من ناحية أخرى تثير العلاقات الوثيقة بين حزب الله وطهران مخاوف كل من واشنطن وتل أبيب، اللتين تتهمانه بأنه يقف وراء سيل الأسلحة التي لا تزال تتدفق من إيران على فصائل المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وتشير التقديرات إلى أنه يتدفق على الحزب حوالي 100 مليون دولار سنويا من إيران، فضلاً عن بعض التبرعات الأخرى من جميع أنحاء العالم والتي تساعده على تمويل أنشطته السياسية والإعلامية والعسكرية والثقافية والتي تستخدم جميعها في مقاومة النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة، ولعل هذا ما يفسر إقدام الإدارة الأمريكية على منع بث قناة "المنار" التابعة للحزب، وذلك لقيامها بفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، تحت زعم أنها معادية للسامية.

من ناحية أخرى، مثل موقف الحزب الرافض لاحتلال العراق، دافعا قويا لدى الإدارة الأمريكية للتخلص منه، خاصة مع ظهور بعض التقارير الاستخباراتية التي تؤكد وجود أنشطة للحزب على الأراضي العراقية، وهو ما أكده وزير الداخلية العراقي في يناير الماضي عندما كشف عن القبض على 18 عنصرا من عناصر الحزب كانوا يشاركون في أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال، ويساندون جيش المهدي التابع للزعيم الشيعي الشاب "مقتدى الصدر"، وهو ما يتزامن مع المزاعم الإسرائيلية بأنه الممول الرئيسي للعمليات الاستشهادية التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد وكتائب شهداء الأقصى.

ومن المتوقع في ظل هذا التصعيد المتعمد الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن الفراغ الذي سينتج عن انسحاب القوات السورية من لبنان، أن يواجه مستقبل الحزب واحدا من سيناريوهين أساسيين، **أولهما:** يعتمد على قيام الحزب بتفكيك جناحه العسكري والاكتفاء بالانخراط في العمل السياسي والاجتماعي داخل لبنان، استجابة منه للضغوط التي

تمارس عليه، فطوال سنوات المواجهة مع إسرائيل لم يهمل الحزب أدواره السياسية والاجتماعية التي جعلت منه جزءا أساسيا من النسيج السياسي والاجتماعي في لبنان، فللحزب كتلة نيابية كبيرة في مجلس النواب (12 عضوا)، ويشترك بقوة في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وفي لجنة الحوار الإسلامي – المسيحي، كما أنه له الغالبية والحضور الفاعل في أكثر من 80 مجلسا بلديا، فضلاً عن دوره الواضح في النقابات والاتحادات العمالية والطلابية والمهنية، وقد ساهم أيضا في التنسيق مع العديد من القوى السياسية الأخرى في لبنان اليسارية والقومية، وفي الميدان الاجتماعي يدير الحزب عددا من المستشفيات الكبرى، فضلاً عن امتلاكه العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والإعمارية.

أما السيناريو الثاني، فيعتمد على رفض الحزب التخلي عن جناحه العسكري، وأن يحاول في المقابل فرض نفسه كقوة عسكرية متكاملة بديلة عن التواجد العسكري السوري في لبنان، وفي هذا الإطار فإنه سيعمل على تصعيد المواجهة العسكرية مع إسرائيل، خاصة في المنطقة المحتلة (مزارع شبعا) ، وهو أمر تدركه إسرائيل جيدا، ولعل هذا ما يفسر إعلان حكومة شارون المتكرر رغبتها في الوصول إلى تسوية لهذه المسألة مع الحكومة اللبنانية القادمة.

بينما يشير البعض إلى احتمال آخر، وهو أن يقوم الحزب بتفعيل تحالفه العسكري مع إيران، وأن يقدم لها يد المساعدة في حال ما إذا لجأت الإدارة الأمريكية إلى الخيار العسكري لحسم ملفها النووي، وهو ما تؤكده تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين التي يطلقونها بين الحين والآخر ردا على التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، ويؤكدون فيها أن إيران لها "أذنابا" كثيرة في الخارج قد تستخدمها في إثارة القلاقل في المنطقة إذا ما تعرضت إلى أي هجوم على منشآتها النووية، وهو أمر مستبعد في ظل المرونة والعقلانية التي تتميز بها قيادة الحزب، والتي بدت واضحة في السياسات التي انتهجتها خلال السنوات الماضية، فرغم أن الحزب قد نادى في بداية نشأته كحزب سياسي عام 1985 بالجمهورية الإسلامية في لبنان وتحرير القدس والتواصل بين مسلمي العالم، إلا أنه تجنب طوال سنوات عمله السياسي إغراء مقولات "أسلمة" المجتمع اللبناني على الرغم من النفوذ الذي كان ولا يزال يتمتع به، واختار بدلاً من ذلك الانخراط في النظام القائم ومؤسساته المختلفة، رافضا أن تؤثر علاقاته الاستراتيجية بالنظام الإسلامي في طهران على هذا المنحى الذي سلكه.

وكانت بعض التقارير الاستخباراتية قد سلطت الضوء على التعاون الوثيق بين الحزب وإيران، مشيرة إلى أن الأخيرة قد زودته مؤخرا بـ 8 طائرات استطلاع بدون طيار، أطلق عليها الحزب اسم "المرصاد– 1"، وأيضا عدد من صواريخ "رعد" التي يبلغ مداها 70 كيلو مترا، فضلاً عن أن عددا من عناصر الحزب يتلقون تدريبات عسكرية في معسكرات الحرس الثوري الإيراني على استخدام مثل هذه الأسلحة.

وفي كل الأحوال، فإن تطورات المشهد اللبناني بعد اغتيال الحريري، وعودة التجاذبات والاستقطابات السياسية والحزبية والنيابية، خاصة بعد محاولة أحزاب المعارضة استغلال ذكرى مرور شهر على اغتيال الحريري من خلال تنظيم مسيرة مليونية مشابهة لتلك التي دعا إليها حزب الله، أكدت خلالها موقفها الرافض للوجود السوري، وطالبت بإقالة الأجهزة الأمنية اللبنانية بدعوى فشلها في الوصول إلى الكشف عن حقيقة جريمة الاغتيال، الأمر الذي يزيد من مخاوف انتقال الخلافات القائمة بين القوى السياسية والحزبية المختلفة إلى الشارع اللبناني، ويضع الحزب وقيادته أمام مفترق طرق، حيث عليه أن يختار بين التنازل عن شعاره الأساسي بتعزيز المقاومة، والانحناء للعاصفة ولو بشكل مؤقت، أو أن يقوم بالتصعيد، وهو ما ينذر في كافة الأحوال بخطورة اللحظة التي يمر بها ليس لبنان وحده، بل والمنطقة العربية برمتها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/3/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

إشكاليات العمالة الوافدة في دول الخليج العربية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

إشكاليات العمالة الوافدة في دول الخليج العربية

تحتل مشكلة العمالة الوافدة والتحديات التي تفرضها موقعا متقدما في أجندة دول مجلس التعاون الخليجي, وذلك في ضوء تداخل تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها المباشر على قضايا حيوية, مثل : التركيبة السكانية , والبطالة , والتنمية الاقتصادية , والاندماج الاجتماعي, فضلاً عن علاقاتها بقضايا مثيرة للجدل, مثل حقوق العمالة الوافدة, ونظام الكفيل.

ورغم أن العمالة الوافدة قد ساهمت في تحقيق الكثير من الطموحات التنموية لدول المجلس الست، وتنفيذ برامجها وخططها في ظل عدم توافر أو نقص الأيدي العاملة الخليجية, إلا أن دور هذه العمالة ودرجة الاحتياج إليها قد أصبحا محل تسا ؤل، مع زيادة الأيدي العاملة المواطنة المؤهلة، في نفس الوقت الذي أصبحت تحويلات العمالة الوافدة تشكل عبئا ثقيلاً على ميزانيات الدول الخليجية.

وطبقاً لأخر الإحصائيات فإن عدد العمال الوافدين إلى الخليج قد بلغ 12.5 مليون, أي ما يشكل نحو 38.5% من مجموع سكان دول الخليج الست، تستضيف السعودية حوالي 7 ملايين منهم, يشكلون نسبة 30% من إجمالي عدد السكان في المملكة، بينما يبلغ عددهم في الإمارات 2.148 مليون, يمثلون نحو 80% من مجموع عدد السكان، ويوجد في الكويت 1.475 مليون, أي 63% من إجمالي عدد السكان، أما قطر فبها 420 ألفا, أي ما نسبته 72% من مجموع السكان، وفي عمان 630 ألف عامل, يشكلون 26% من إجمالي عدد السكان، فيما يوجد في البحرين 280 ألفا, أي 26% من إجمالي عدد السكان.

وليس من شك في أن هذه العمالة لها تأثيرات سلبية عديدة على الأمن القومي الخليجي على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، لكن الأثر الأكثر خطورة لها يتمثل في ارتفاع معدلات تحويلاتها السنوية؛ حيث أظهرت دراسة أصدرها مجلس التعاون الخليجي في مارس 2004, أن مجموع تحويلات العمالة الوافدة من دول المجلس في الفترة من بين 1975 – 2002 تجاوز 413 مليار دولار، كان نصيب المملكة العربية السعودية فيها 260 مليار دولار، ودولة الإمارات 65 مليارا، والكويت 29 مليارا، وعمان 26 مليارا، وقطر 23 مليارا, والبحرين 11 مليارا ..... وهذه التحويلات تمثل 8% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس كمتوسط سنوي.

وتتضح خطورة هذه التحويلات بالإشارة إلى مقدار استنزافها لموارد دول الخليج ؛ ففي عام 1997 وصل إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية بالسعودية إلى 62 مليار ريال سعودي، (16.5 مليار دولار)، أي ما يمثل 34% من إجمالي موارد الدولة البالغة 48.3 مليار دولار.

كما فاقم وجود العمالة الوافدة بهذه الأعداد الضخمة, من معدلات البطالة , وحد من فرص العمل المتاحة لمواطني دول المجلس. وتعود بداية ظهور البطالة في دول الخليج إلى أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي وذلك بعد ما تراجعت أسعار النفط ومن ثم انخفضت الإيرادات

العامة وتآكلت المدخرات, الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة الهياكل الاقتصادية القائمة عن استيعاب المزيد من أعداد الداخلين إلى قوة العمل.

ومع ازدياد الأيدي العاملة المواطنة بمعدل 4% خلال العقد الماضي ومشاركة المرأة في ميدان العمل بنسب متزايدة، تزداد حدة الأزمة، ووفقا لبعض الإحصاءات, فإن معدل البطالة في المملكة السعودية, أكبر البلدان الخليجية حجما وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين, تبلغ نحو 15%، في حين تصل هذه النسبة حوالي 20% في الإمارات, و 17.2% في سلطنة عمان , و16% في البحرين, و11% في كل من قطر والكويت.

وتزداد خطورة هذا الوضع في ضوء ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل الذين تقدرهم الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 8 ملايين خلال السنوات من 1995 إلى 2010، مما يستوجب خلق نحو 533 ألف فرصة عمل سنويا لمواجهة هذه الزيادة، نتيجة وقوع أكثر من 42% من مجموع سكان دول المجلس البالغين في الفئة العمرية الأقل من 15 عاما، وتوقع ارتفاع مجموع السكان إلى 39.4 مليون نسمة عام 2010، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول المجلس, غير أنه لا يمكننا الادعاء بأن مشكلة البطالة في دول الخليج تعود فقط إلى زيادة عدد السكان, ومن ثم ارتفاع حجم القوى العاملة, ففي حقيقة الأمر هناك عوامل أخرى وثيقة الصلة بهذه الظاهرة الخطيرة, **لعل أهمها:** قبول العمالة الأجنبية العمل في مهن وحرف انصرف عنها المواطنون الخليجيون ليس فقط لأنها في نظرهم أكثر دونية أن يعمل بها المواطن، ولكن لأن أعمالاً أخرى في قطاعات أخرى وفرت لهم ما يريدونه من العمل وهو الحماية والرعاية. وقد تكفلت الدولة بهذه القطاعات رغما عنها؛ إذ فتحت أبواب أجهزتها التنفيذية على مصراعيها لمواطنيها في الإدارة والجيش والخدمات والتجارة من دون بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى "ترهل" القطاع الحكومي وعدم قدرته على قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وعلى عدم توفير البدائل المناسبة من الطاقات البشرية الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الخاص التنموية.

ورغم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها دول الخليج خلال العامين الماضيين مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن نسب البطالة ما زالت آخذة في الارتفاع، وتبقى من أبرز التحديات التي تواجهها الدول الخليجية.

ومما يفاقم من مشكلة البطالة تمركز العمالة الوطنية في القطاع العام الذي يستوعب أكثر من 60% من عددها الإجمالي، وعدم قدرة الإدارات المحلية على استيعاب المزيد منها، فأجور العمال تحتل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يعادل نحو 20% من الإنفاق الحكومي، وارتفاعها يؤثر سلبا في الإنفاق على القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم، وأما القطاع الخاص فإنه لم ينم بما يتناسب مع نمو الأيدي العاملة المحلية ليستطيع استيعابها، فضلاً عن أن معظم العمالة المطلوبة لدى هذا القطاع تنحصر في قطاعات كالبناء والتجارة, وهي قطاعات لا تتطلب مهارات عالية، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم أجور ضعيفة ومزايا قليلة لا تجذب العمالة

المحلية، التي ترفض القبول بأجور منخفضة من القطاع الخاص، انتظارا للفرص في القطاع العام, والتي تزداد ضيقا العام تلو الآخر.

وبالإضافة إلى التحويلات المالية وبروز مشكلة البطالة, فإن وجود العمالة الوافدة بهذه الأعداد, قد تسبب في ظهور مجموعة من الإشكاليات الأخرى ؛ حيث شكل ضغطاً على الخدمات والمرافق العامة، ما يزيد من متطلبات الإنفاق الحكومي, كما أدى إلى ظهور أنماط وسلوكيات وممارسات جديدة على الحياة الاجتماعية تتناقض مع قيم وعادات وهوية المجتمع الخليجي، وساهم في ظهور الاتكالية وتكريس النظرة الدونية لبعض الأعمال والحرف لدى المواطنين, ففي دولة مثل الإمارات, التي لا تتجاوز نسبة المواطنين فيها 20% من إجمالي عدد السكان, فإن جميع التحليلات التي تناولت مأزق التركيبة السكانية وآثارها السلبية على بنية المجتمع الإماراتي تؤكد أن الخليط السكاني غير المتجانس والمختلف من حيث الثقافة والمستويات الاجتماعية والأوضاع المادية المتباينة خلق أزمات اجتماعية من أبرزها تحول السكان الأصليين إلى أقلية في وطنهم إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من الجريمة يعتبرها بعض علماء الاجتماع غريبة على المجتمع الإماراتي المحافظ بطبيعته.

كما أثارت قضية العمالة الوافدة جدلاً واسعا حول حقوق هؤلاء العاملين ونظام الكفيل المعمول به في هذه الدول, وقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2005 حول " الاتجار في البشر" إلى أن الآلاف من العمال من ذوي الخبرات المتواضعة والقادمين إلى دول الخليج من بلاد، مثل: "الهند، وباكستان، والفلبين، وإندونيسيا، وسريلانكا، وإثيوبيا، والصومال" يتعرضون لانتهاكات بدنية وجنسية، وإرجاء دفع رواتبهم أو عدم دفعها على الإطلاق، ومصادرة جوازات ووثائق السفر الخاصة بهم, وفرض قيود على حرية تحركاتهم.

ويرى التقرير أن نظام "الكفيل" في الدول الخليجية, يعد انتهاكاً لحقوق العمالة الوافدة ؛ إذ إنه يفرض على هذه العمالة عددا من الالتزامات تجاه أصحاب الأعمال, وهو ما يعد تجاوزا لقوانين العمل, الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام المطالبات الدولية الداعية إلى مصادقة دول الخليج على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم , والتي دخلت حيز التنفيذ في مطلع يوليو 2003، وترمي إلى تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم، بما في ذلك حقهم في الحياة، وفي إجراءات قضائية منصفة، وفي تلقي محاكمات عادلة، وحقهم في حرية التعبير والدين، والمساواة في المعاملة مع المواطنين فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبينما يرى البعض أن العمل بنظام "الكفيل" يتضمن انتهاكا لحقوق العامل، وتحيزاً لجانب صاحب العمل ؛ إذ يجعل حياة العامل الأجنبي ومصيره مرتبطين بشخص الكفيل, يرى البعض الآخر أن هذا النظام تم وضعه ليكون "الكفيل" راعيا للعامل، ومساعدا للدولة في ضبط سوق العمالة الوافدة؛ التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي السكان في دول الخليج، وأن كثيرا من المشكلات التي تتعرض لها تلك العمالة في دول الخليج، هي مشكلات موجودة أيضا في بلدانهم

الأصلية, وأن استغلالهم يبدأ من مكاتب السفر في تلك الدول, كما أن هذا النظام قد كفل للعامل الأجنبي أن يتقدم بشكوى إلى الجهات المعنية، في حال تعرضه لمخالفات أو انتهاك لقوانين العمل المعمول بها, وقد قامت الدول الخليجية بالفعل باتخاذ إجراءات عديدة لمنع استغلال الكفيل للعمالة, ومنها تغليظ العقوبات ووضع شروط على مكاتب استقدام العمالة.

فضلاً عن أنه لو تم إلغاء هذا النظام، فإن ذلك سيؤدي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة، وسيكون لبعضها انعكاسات سلبية عل ى العامل الوافد ذاته ؛ حيث أنه لو تم إلغاء هذا النظام, سوف يتدفق على دول الخليج ملايين العمال من الدول الآسيوية والعربية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الرواتب, وحينها سيضطر "المكفول" سابقا إلى الموافقة على راتب أقل، وفي أي وظيفة كانت.

وقد قامت الدول الخليجية ببذل جهود عديدة لمكافحة إساءة معاملة العمال الوافدين شملت تشكيل هيئات للدفاع عنهم، مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية, والتي تنظر في قضايا إساءة المعاملة, كما أنشأت وزارات الصحة بدول المجلس لجانا في مختلف مناطق البلاد لمعالجة أي قضية أو شكوى ترد من العمال , كما تدرس الحكومة السعودية بدائل مختلفة لنظام الكفيل، منها؛ الاكتفاء بمشروعات ورؤوس أموال المستثمرين، كضمانات بديلة لنظام الكفيل، تفي بجميع التزامات المكفول.

وتقوم الحكومة الكويتية حاليا ببحث دراسة مقدمة من منظمة العمل الدولية تطرح بدائل حول نظام الكفيل، ومن ضمن هذه البدائل: أن تكون الحكومة هي الضامن لكل العمالة الوافدة، أو أن يتم إنشاء هيئة مستقلة تكون هي الكفيل.

كما اتخذت مملكة البحرين خطوة غير مسبوقة؛ إذ قررت في شهر مارس 2005، دراسة إلغاء قانون الحرمان من الإقامة المعمول به في كل الدول الخليجية، والذي يحرم شرائح واسعة من العمال الوافدين من الإقامة في البلاد في حال استقالتهم، أو الاستغناء عنهم، كما بدأت تدرس السماح للأجانب بتغيير وظائفهم, حيث أعلن مسؤولون بحرينيون أنه سيكون متاحا، خلال وقت قريب، للأجانب تغيير وظائفهم، سواء من أجل راتب أفضل، أو لتحسين ظروف العمل.

وتقوم قطر أيضا بمراجعة عامة للقوانين الخاصة بالعمالة الوافدة، بما في ذلك نظام الكفالة، والرعاية الصحية للوافدين.

ورغم وضوح الآثار السلبية للعمالة الوافدة وتعددها وتنوعها، فإن صانع القرار الخليجي يدرك أن ثمة صعوبات تحول دول الوصول إلى حل حاسم لمسألة العمالة الوافدة في مدى قريب، بالنظر إلى الفارق الكبير بين الطموحات التنموية لدول المجلس والإمكانيات البشرية المواطنة, فلا شك أن دول المجلس حققت قفزات هائلة في العقود الثلاثة الأخيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وباتت بحاجة إلى كادر من الموظفين والفنيين والعمال والخبراء القادرين على صيانة تلك الإنجازات وتوسيعها، فضلاً عن تحقيق إنجازات جديدة، وهو الأمر الذي

يصعب خطوات حل مشكلة العمالة الوافدة , غير أن الدول الخليجية قد قامت بدراسة بعض البدائل وتنفيذ بعض الإجراءات, من أجل مواجهة ارتفاع أعداد العمالة الوافدة, **أهمها:**

. توطين الوظائف، ما يعني إحلال العمالة الوطنية محل بعض العمالة الأجنبية.

. إلزام القطاع الخاص بتشغيل سقف معين من العمالة الوطنية.

. الحد من استقدام العمالة الأجنبية، وملاحقة غير المشروع منها وإبعادها عن البلاد.

. رفع كلفة العمالة الوافدة إلى حد يجعل توظيفها غير مجد لصاحب العمل.

بيد أن العديد من الخبراء يرون ضرورة انتهاج سياسات متكاملة لحل تلك المشكلة، مؤكدين ضرورة تنسيق أداء أجهزة الدول الخليجية على المستوى القطري، وتكاملها على مستوى دول المجلس الست، لتعملٍ في ثلاثة اتجاهات متوازية، **هي:** زيادة مشاركة القوى العاملة المواطنة في سوق العمل كما وكيفا، وتقليص العمالة الوافدة إلى الحجم الاقتصادي الأمثل، والتوزيع العادل للموارد البشرية المواطنة قطاعيا وجغرافيا بالكيفية التي تحقق السيادة الوطنية على المرافق والمنشآت العامة والخاصة.

وثمة سياسات محددة يمكن بانتهاجها التخفيف من حدة تلك المشكلة وصولاً إلى تحجيمها في أضيق الحدود, **منها:** تشجيع المنشآت الاقتصادية الخليجية على الاندماج ؛ إذ يؤدي ذلك إلى زيادة وتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وترشيد القوى العاملة، ودعم وتشجيع عمل المرأة الخليجية في إطار الهدف المركزي المتمثل في توسيع نطاق مشاركة القوى العاملة المواطنة، خاصة وأن المرأة الخليجية قد أثبتت فاعلية ونجاح كبيرين على صعيدي العمل والتعليم في الدول الخليجية.

وتعد المواءمة بين استراتيجيات وسياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل إحدى أهم الخطوات الواجب الحرص عليها في هذا الصدد، سعيا إلى وجود انسجام تام بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، كما يجب العمل على وضع الخطط التي تضمن التوزيع القطاعي والجغرافي العادل للقوى الخليجية العاملة، بحيث لا يتمركز المواطنون الخليجيون في القطاعات الحكومية بعيداً عن القطاع الخاص الذي تهيمن عليه العمالة الوافدة تماما.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن انتهاج هذه السياسات من شأنه تحقيق تقدم كبير على صعيد تجاوز مشكلة العمالة الوافدة بما تسببه من مشكلات في مجالات مجتمعية شتى بدول المجلس، لكن هذا لن يتأتى بالفاعلية والسرعة المناسبتين من دون دعم التعاون والتنسيق بين أسواق العمل المحلية تمهيدا لاندماج ها جميعا في سوق عمل خليجية واحدة قادرة على استيعاب العمالة الخليجية وخلق فرص العمل المناسبة لها.

وبصفة عامة, فإن دول مجلس التعاون لم تدخر جهداً في اتخاذ الإجراءات التي تكفل معالجة مشكلة العمالة الأجنبية وبطالة العمالة المحلية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر في الحقيقة عن نجاح كامل, وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك عدم توفر الجدية الكاملة للتعامل مع المشكلة

سواء من جانب الدولة أو من جانب مواطنيها، فالأولى من جهتها تخشى مواجهة رجال الأعمال ومؤسساتها الحكومية ذاتها التي تشغل نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية, بدعوى رخص كلفة تشغيلها بالمقارنة بنظيرتها الوطنية، وهذه الأخيرة لا تستطيع العمل وسط الظروف التي تعمل بها الوافدة, لاسيما ما يتعلق بالأجر منها.

ورغم أن دول الخليج سوف تستمر في اعتمادها على العمالة الوافدة لسنوات قادمة، إلا أنه يجب عليها أن تمضي نحو خفض معدلات نمو العمالة الأجنبية وتعديل التركيبة السكانية، كما ينبغي وضع السياسات والإجراءات السكانية لمواجهة الاختلالات الثقافية والحد من المخاطر الاقتصادية والسياسية الناجمة عن التركيبة الحالية للقوى العاملة وللسكان.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/7/6

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب من غزة

مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب من غزة

ما من شك في أن القضية الفلسطينية تمر بتحولات تعتبر من المنعطفات المحورية في تاريخها، بالنظر إلى نتائجها الاستراتيجية المتوقعة على الساحة الفلسطينية وتغييرها للخارطة السياسية المحلية وشبكة العلاقات الإقليمية والدولية، وأهم هذه التحولات على الإطلاق خطة فك الارتباط الأحادية الجانب التي ينوي الجانب الإسرائيلي تنفيذها في شهر أغسطس 2005, غير أن الأهم من ذلك هو مرحلة ما بعد الانسحاب، والتي هي غاية في التعقيد لتشابك وصعوبة القضية الفلسطينية، لأن الأحداث تتدافع هنا وهناك، والأطراف كثيرة ومتعددة، ومن الصعب تلمس جميع هذه الخيوط والإمساك بها, ومن ثم فسيتم التركيز في هذا المقال على التأثير المتوقع للانسحاب المزمع على الاقتصاد الفلسطيني.

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة، تاركة وراءها اقتصاداً مدمراً، وبنية تحتية محطمة , ومشكلات اجتماعية ومعيشية في رقعة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية ؛ حيث أدت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية إلى حالة من ال ركود الاقتصادي , وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55% . تقريبا . عن مستواه عام 1999؛ أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وقد انخفض إجمالي ناتج القطاع الزراعي بنسبة 80%, والإنشاءات بنسبة 70%, والنقل 65%, والصناعة 60%, والخدمات 44%, والتجارة 33%، وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى حوالي 26%, وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية, بينما تقدرها جهات أخرى بما يتجاوز ضعف الرقم السابق, وفي حين تبلغ نسبة العاطلين من مجموع الرجال في سن العمل 50 %, فإن هذه النسبة تصل إلى نحو 90% في حالة النساء، كما تبلغ نسبة العاطلين من الشباب في الفئة العمرية من 15 وحتى 24 عاما 40%, بينما تصل هذه النسبة إلى 50% في الفئة العمرية من 25 حتى 29 عاما، كما أخذ معدل الإعالة الاقتصادية يرتفع في الضفة الغربية من 4.8 عام 2000 إلى 6 عام 2004، وفي قطاع غزة من 5.9 إلى 8.5.

وقد انعكست المعدلات السابقة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, خاصة مع تزايد عدد السكان؛ حيث انخفض مستوى دخلهمن الناتج القومي من 2000 دولار عام 2000 إلى 925 عام 2004، وأخذ مستوى خط الفقر بدوره يرتفع , إذ زادت نسبة من تنخفض أجورهم الشهرية دون مستوى خط الفقر من 43% عام 2000 إلى نحو 57% عام 2004... وفق أفضل التقديرات.

وقد واكب انخفاض المؤشرات الأساسية السابقة لكل من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط مستوى دخل الفرد, انخفاض معدلات الاستثمار؛ حيث انخفض إجمالي الاستثمار بنسبة بلغت نحو 30%, فيما انخفضت نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 37%, من 38.2% عام 1999, إلى أقل من 14% عام 2004.

ووفقاً لتقديرات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار فإن الخسائر الفلسطينية المترتبة على الحصار الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وحتى نهاية عام 2004 قد بلغت نحو 20 مليار دولار، وأن حوالي عشرة مليارات دولار منها قد نتجت عن شلل القطاعات الإنتاجية، والتي تشمل الزراعة، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والبناء، والمواصلات، والخدمات الاجتماعية، وأن حوالي 5 مليارات دولار ترتبت على غياب العمال عن العمل في إسرائيل وبطء وصول المساعدات الدولية، والتي تقدر بحوالي مليار دولار.

وقد بلغت خسائر قطاع الزراعة حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي منها 237 مليوناً قيمة الأضرار المباشرة لتجريف التربة وقلع الأشجار والمحاصيل الزراعية والمنشآت وقتل الطيور والحيوانات وإتلاف المعدات الزراعية، بينما بلغت خسائر قطاع الصناعة حوالي 1.7 مليار دولار نتيجة لاستمرار سياسة الحصار والإغلاق واستهداف المنشآت الصناعية بالتدمير , إذ بلغ عدد المصانع والمعامل المدمرة بشكل أو بآخر ما يزيد على 420 مصنعا ومعملاً من قبل قوات الاحتلال. أما على صعيد القطاع التجاري فقد انخفضت الصادرات بنسبة 60% والواردات بنسبة 35%، وبلغت خسائر هذا القطاع حوالي 588 مليون دولار , فيما بلغت خسائر قطاع البناء والتشييد 1.4 مليار دولار, ووصل إجمالي خسائر قطاع النقل والمواصلات إلى حوالي 422 مليوناً.

كما أصيب قطاع السياحة بالشلل التام , بسبب الحصار والإغلاق والقيود المفروضة على حركة تنقل المواطنين, وقد بلغ إجمالي الخسائر في هذا القطاع 800 مليون دولار.

وكذلك تراجع حجم النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية ؛ إذ تراجع عدد الفنادق العاملة بنسبة تجاوزت 30%، وبينت النتائج الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني استمرار التراجع في حركة هذا النشاط كجزء من التراجع الاقتصادي، بسبب تصاعد واشتداد إجراءات الاحتلال المتمثلة في الإغلاق وتقييد الحركة والتنقل بين المناطق الفلسطينية، كما تراجعت أعداد النزلاء والليالي المبيت بنسبة 86% لكل منهما في نهاية الربع الثاني من عام 2004 مقارنة مع ذات الربع من عام 2000، أما نسبة التراجع في متوسط إشغال الغرف ومتوسط إشغال الأسرة فقد بلغت 81.7% و82% على التوالي.

وقد أدت هذه الخسائر إلى تشويه هيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني، فتراجعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 16% عام 1999 إلى 13% عام 2003, كما انخفضت مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت إلى 3% فقط في نفس العام, في حين لم تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة والصيد نسبة 7% عام 2003, بينما وصلت مساهمة قطاع الخدمات وأجهزة السلطة إلى نحو 77% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير حجم الخسائر الضخمة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني إلى مدى اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي؛ فالواقع أن قسما كبيرا من خسائر الدخل يخص خسائر العمال الفلسطينيين

العاملين في إسرائيل، فقد بلغ هؤلاء العمال قبل الانتفاضة ما بين 20% إلى 25% من إجمالي اليد العاملة الفلسطينية , انخفضت بحوالي 65% بعد عام الانتفاضة الرابع, حيث أصبحت لا تتجاوز نسبة 8% فقط من العدد الإجمالي للعاملين، وقد تجاوزت نسبة انخفاض العمالة التي كانت تتجه إلى داخل إسرائيل نسبة ارتفاع البطالة بشكل عام.

وفي هذا الإطار يتضح أن هناك مجموعة من العقبات التي أوجدتها الممارسات الغاشمة للاحتلال الإسرائيلي, والتي تقف كحجر عثرة أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني, **أهمها:**

1. تبعية التجارة الخارجية الفلسطينية للسوق الإسرائيلية، وارتباط التسويق مع الخارج بالمنافذ الإسرائيلية.
2. تنامي التفاوت بين نمو الناتج ونمو الاستهلاك واتساع فجوة الموارد.
3. التشوهات في بنية الاقتصاد نفسه.
4. تجزئة وحداتهفي الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. تفاقم ظاهرة البطالة واتساع دائرة الفقر.
6. محدودية التكوين الرأسمالي الحكومي والخاص.

ومن غير المتوقع أن تشهد بعض المشكلات التي تكبل الاقتصاد الفلسطيني, انفراجا في المدى القريب عقب الانسحاب الإسرائيلي المزمع, فمشكلة البطالة قد تفاقمت بسبب قيام إسرائيل بنقل 80 مصنعاً كانت قد أقيمت قرب معبر "ايريتز", ومن ثم فقد تم تشريد الفلسطينيين العاملين بهذه المصانع, والبالغ عددهم نحو 4500 من قبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن غرفة التجارة والصناعة في غزة تقدر أن 600 مصنع فلسطيني في قطاع المفروشات والتجهيز المنزلي يعمل بها نحو 5 آلاف عامل، ستواجه تكلفة أعلى في استيراد المواد الخام من إسرائيل وفي التصدير إليها, الأمر الذي قد يضطر العديد منها إلى الإغلاق وتسريح العاملين بها, وهو ما يفاقم من مشاكل سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

والمشكلة الرئيسة الأخرى التي ستواجهها السلطة الفلسطينية هي الحد من السلع الإسرائيلية التي يوجد ما يماثلها من الإنتاج الفلسطيني، إنما بأسعار أعلى , ومعظم تلك السلع من إنتاج مستوطنات في الضفة الغربية مدعومة من الحكومة الإسرائيلية، خلافاً لسلع إسرائيلية أخرى من خارج المستوطنات, ولم تفلح عمليات التعبئة من منظمات المجتمع المدني في غزة والضفة كثيراً في مقاطعة بضائع المستوطنات بعامل السعر الأدنى من الإنتاج الفلسطيني.

وبالنسبة للاستثمار الفلسطيني فإنه من المتوقع أن يكون مقصورا في المرحلة الأولى في مجال إعادة الإعمار والإنشاء , ولا شك في أن الأثر النفسي للانسحاب قد يشيع جو ا من التفاؤل بمستقبل أفضل بالنسبة للاستثمار, بيد أنه من غير المتوقع أن توجد فرصة لاستثمار حقيقي في

القطاعات المنتجة ما لم يتم إلغاء مجمل القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني من قبل إسرائيل.

كما أن قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار محدودة إذا لم تكن هناك ضمانات لخلق مناخ استثماري جيد لهذا القطاع, والذي يتعلق بتوفير شروط تتعلق بحرية الإنتاج وحرية التصدير من ناحية, وحرية استيراد مدخلات الإنتاج والاستفادة من تكلفة إنتاج منخفضة.

وبلا شك فإن إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في غزة والضفة يعد أمرا مستحيلاً من دون توافر الأمن والاستقرار, الذي يحتاج إلى تحقيق توافق سياسي بين السلطة من جهة, ومختلف الفصائل والقوى من جهة أخرى.

وفي حال تمكن الفلسطينيون من إثبات قدرتهم على التفاعل مع الواقع الجديد، بمزيد من السلام الداخلي بينهم، فإن ذلك سيتيح إعادة الحياة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى استئناف استثمار الأراضي الزراعية الخصبة التي ستعود إلى الفلسطينيين بعد الانسحاب , والتي تقدر بنحو 40 % من مساحة القطاع , والمستوطنات التي يجاورها عدد كبير من آبار المياه الجوفية العذبة, والتي يمكن الاستفادة منها في رفع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفضلاً عن ذلك فإنه يعول على مساهمة المجتمع الدولي في مجال إعادة الإعمار بشكل كبير في تحقيق الاستقرار والأمن، إذ إنه لا يمكن تكريس نتائج فعلية للانسحاب الإسرائيلي من دون توفير المقومات الضرورية للحياة للسكان الفلسطينيين، ولذلك لا بد من الإسراع من وضع خطط لتحسين الظروف المعيشية لهم وتأهيل المرافق وتحقيق انتعاش اقتصادي في تلك المناطق.

وثمة طريقتان يمكن بهما للمجتمع الدولي أن يسهم في جعل هذا الانسحاب خطوة بناءة باتجاه إنعاش عملية السلام؛ **أولاهما:** الترتيب لزيادة العون المالي والتقني للفلسطينيين , فمن دون ذلك، سوف تعمل مستويات البطالة والفقر القائمة الآن في غزة على مواجهة السلطة بصعوبة الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني.

وفي تقرير البنك الدولي المعنون "ركود أم انتعاش؟ الانسحاب الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني"، استنتج البنك أن الانسحاب بحد ذاته لن يرتب أي فارق ملحوظ بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني , وإذا ما أريد إنعاش فرص هفإن هناك حاجة إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد الانسحاب, حيث يرى ضرورة تدفق المعونات الدولية المتواصلة.

ومن الواضح أن هناك استعداداً لدى بعض الدول العربية للمساهمة في إعادة الإنشاء والتعمير, كما أن هناك أطرافاً عديدة لديها الرغبة في المساهمة في إعادة الإعمار, وفي هذا السياق جاءت مبادرة دول الثماني الصناعية بتخصيص ثلاثة مليارات من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني, كما جاءت دعوة بلجيكا إلى الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي لعقد اجتماع

استثنائي لوزراء تنمية التعاون المشترك في دول الاتحاد لتقديم الدعم والمساهمة في إعادة إعمار قطاع غزة وشمال الضفة عقب الانسحاب الإسرائيلي المقرر في شهر أغسطس 2005.

تجدر الإشارة إلى أن وزير تنمية التعاون المشترك البلجيكي "أرماند ديديكر" قد قام بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية مع مطلع شهر يوليو من العام الجاري, قام خلالها بالتوقيع على عدة اتفاقيات بشأن مشروعات مشتركة مع السلطة الفلسطينية، ومنها إنشاء سبع مدارس جديدة في قطاع غزة وشمال الضفة بتكلفة خمسة ملايين يورو , والمساهمة بما يقرب من ثلاثة ملايين دولار في مشروع كهربائي لإنارة إحدى عشرة قرية فلسطينية.

والطريقة الثانية والأهم, هي قيام الأطراف الدولية الفاعلة بالضغط على إسرائيل عبر علاقاتها الثنائية معها، وإقناعها بالتخلي عن القيود التي ما زالت مفروضة وستبقى كذلك على قطاع غزة حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين, وبأن تسمح بإقامة ميناء في غزة وإعادة فتح المطار لخلق بيئة يمكن أن تجذب بعض الاستثمارات وتوجد بذلك أعمالاً وتضمن حداً أدنى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وبالإضافة إلى دور المجتمع الدولي, فإن السلطة الفلسطينية عليها دور هام يجب أن تضطلع به, حيث تتطلب المرحلة القادمة منها اعتماد برنامج تنموي وطني, للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني, يرتكز على مجموعة من الأهداف الأساسية, **أبرزها:**

أولاً: تحرير الاقتصاد من تبعيته الحالية للاقتصاد الإسرائيلي، ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية, فقد بلغت المبادلات التجارية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة نحو 2.3 مليار دولار عام 2004. والاتجاه الغالب لدى الحكومة الإسرائيلية بعد الانسحاب من غزة، هو عدم الفصل الاقتصادي مع هذا القطاع، بل مد هبالطاقة الكهربائية وفقاً لتقرير رفعه إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي الجنرال "يوسف ميشلب", منسق الأنشطة الإسرائيلية في القطاع, ووفقا للرؤية الإسرائيلية, فإن عدم الفصل الاقتصادي قد يكون فرصة لإسرائيل كي تستفيد من أي انتعاش محتمل لاقتصاد القطاع والضفة, نتيجة الدعم المالي والمساعدات العربية والدولية.

ثانيا: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني عن طريق التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة بشكل رئيسي من خلال توسيع مساحة الأراضي المزروعة وإصلاحها، والعمل على توسيع الطاقة الصناعية من خلال تقديم الدعم اللازم لهذين القطاعين.

ثالثاً: تشجيع الصناعات التي تنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة من إسرائيل، والعمل على تحويل تجارة الفلسطينيين الخارجية من الموانئ الإسرائيلية إلى الموانئ المصرية والأردنية , وتقليص الاعتماد على شركة الكهرباء الإسرائيلية بالارتباط بالمصادر الكهربائية العربية إن أمكن.

رابعا: العمل على ربط اقتصاد الضفة الغربية بقطاع غزة باعتبارها وحدة جغرافية وسياسية واحدة, خاصة أن تجزئة وحدات الاقتصاد الفلسطيني فيهما تعد من أهم العوائق التي تحول دون نموه.

وبصفة عامة, فإن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وقرى شمال الضفة سيدخل القضية الفلسطينية في مرحلة تؤثر في كل الم لفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر في غاية الصعوبة، لاسيما أن الانفصال هو أحادي الجانب، والتنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في حدوده الدنيا، كما أن خطة الانسحاب هي خطة من رؤية إسرائيلية، ولها أهداف إسرائيلية محضة، فهي لا تعطي للطرف الفلسطيني قدرة على التنفس، والحديث عن حركة داخلية وخارجية وفقها غير موجود، وهناك اتفاق بين مختلف المراقبين علىٍ أن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني يتوقف على إزالة القيود الداخلية والخارجية، و أن هناك طرقا عديدة لضمان حرية التجارة مع وجود أكبر قدر من الأمن ، ولكن إسرائيل تصر علي السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني.

إن الاقتصاد هو المحرك الذي يدفع بعجلة المجتمع نحو تحقيق أهدافه بكافة جوانبها , لذا فعدم الاهتمام بالجانب الاقتصادي عند الحديث عن المستقبل السياسي, من شأنه أن يعوق تقدم الأخير ، ومن ثم فإن الوصول إلى حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية يجب أن يقترن بإجراءات تتجه نحو التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني, كما أن الاقتصاد الفلسطيني لن يتطور بشكل ملموس يبعث القدرة على التفاؤل في المستقبل ما لم تقر إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني وبحل عادل للصراعين العربي . الإسرائيلي والفلسطيني . الإسرائيلي, عندها فقط يمكننا الحديث عن رؤى وتصورات واستراتيجيات شاملة للاقتصاد الفلسطيني.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/7/16

ما بين كارثتي 11 سبتمبر وإعصار كاترينا ..

أولويات أمريكية تتغير

ما بين كارثة إعصار "كاترينا" وكارثة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية، مرت أربع سنوات فاصلة في تاريخ الإنسانية الحديث؛ حيث تغير الكثير من المسلمات وأصبحت هناك قواعد جديدة تحكم، ليس فقط مجتمع الدول ولكن أيضًا المجتمعات البشرية.

جاء إعصار "كاترينا" متزامنًا مع الذكرى الرابعة لأحداث سبتمبر التي استغلتها الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها اليمين المسيحي المتطرف أو من يطلق عليهم "المحافظون الجدد"، في فرض أجندتها الخاصة بالسيطرة على العالم في إطار تنفيذ مشروع "القرن الأمريكي" الذي تم إعداده في منتصف تسعينيات القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حقبة القطبية الثنائية.

حاولت الإدارة الأمريكية استغلال تلك الأحداث لإعلان مشروعها العالمي الخاص، متذرعة بوجود مخطط إرهابي يريد النيل من موقعها وهز أمنها الوطني وزعزعة استقرارها الداخلي وتغيير نمط حياة الشعب الأمريكي، فقامت بإعلان استراتيجية جديدة للأمن القومي، عكست الأهداف الحقيقية للإدارة الأمريكية في سعيها لتدشين مشروعها الإمبراطوري، **وكان من أبرز بنودها:**

ـ أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي قوة أخرى ـ حاليًا أو مستقبلاً ـ بأن تنازعها مكانتها كقطب أوحد في العالم، يستوي في ذلك الدول أو المنظمات الدولية الكبرى.

ـ اللجوء إلى أسلوب الضربات الاستباقية ضد أي دولة من الممكن أن تشكل تهديدًا محتملاً لأمنها القومي.

ـ أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى ما في وسعها لنشر الحرية والديمقراطية في العالم.

ثم بدأت واشنطن حربًا كونية ضد الإرهاب، وصفتها الاتجاهات المتطرفة المسيطرة على الإدارة بـ "الحرب العالمية الثالثة"، رغم أنها تختلف في سماتها عن سمات الحروب العالمية السابقة، فالحرب الجديدة ليست نظامية وليست ضد دولة واحدة وإنما هي ضد مجموعات "إرهابية" تنتشر في عشرات الدول وتستخدم تكتيكات مختلفة عن تلك التي تعتمدها الجيوش النظامية.

وفي هذا المناخ، راحت واشنطن تفرز معسكر الأصدقاء والأعداء، وبدأت بتصنيف العالم بين قوى مضادة للإرهاب وأخرى مناصرة له أو محايدة، وعلى قاعدة هذا التقسيم السياسي الجديد رفع "بوش" شعاره "إما معنا وإما ضدنا".

لقد استغلت الإدارة الأمريكية الحرب الجديدة من أجل تصفية حساباتها القديمة مع الدول المناوئة لها ولسياساتها، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي جعلها المشروع الإمبراطوري الأمريكي الجديد نقطة البداية لتنفيذه.

إذن "الحرب ضد الإرهاب" كانت لها أهداف أخرى غير تلك المعلنة، وخير دليل على ذلك هو قيام الولايات المتحدة بغزو العراق بعد انتهاء حربها في أفغانستان، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى عدم تورط العراق في الإرهاب، لكن في ظل القواعد الجديدة التي خلفتها أحداث سبتمبر في تعاملات المجتمع الدولي، لم يكن مهمًا كثيرًا أن يكون العراق متورطًا في الإرهاب، فإن لم يكن هو كذلك فهناك اتهامات أخرى جاهزة للانطلاق متعلقة بامتلاكه أسلحة دمار شامل يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين إذا أراد ديكتاتور العراق "صدام حسين" ذلك وفي أقل من 45 دقيقة ... بحسب تعبيرات الأمريكيين ومن ورائهم البريطانيين.

ورغم المعارضة الدولية القوية للمخططات الأمريكية لغزو العراق وخروج مئات الآلاف في العالم بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا في تظاهرات منددة بتلك المخططات، إلا أن ذلك لم يحل دون إقدام الإدارة الأمريكية على تنفيذ مخططاتها وغزوه في العام 2003 بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار في العالم وتحقيقًا لمقولة الرئيس الأمريكي "إذا لم نذهب إليهم ... سيأتون إلينا".

وبعد انقشاع غبار الحرب تكشفت الحقائق وتأكد الجميع أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل وأنه لم يكن يستطيع حاضرًا أو مستقبلاً، تهديد السلم والأمن الدوليين، كما تأكد للجميع أن الولايات المتحدة لم تكن ذاهبة للعراق من أجل الحفاظ على أمن العالم وحمايته من مخاطر الإرهاب، بل من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة التي أصبحت نقطة البدء في مشروعها الإمبراطوري، والتي سيكون العراق هو رأس الحربة فيها للسيطرة على باقي دول المنطقة.

وقد أدى تكشف هذه الحقائق تباعًا إلى تكون جبهة مضادة للولايات المتحدة، بدأت في إظهار مخاوفها من الطموحات الأمريكية الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، خاصة مع احتمال تحول السياسات الأمريكية الجديدة إلى منهجية دولية في التعامل مع القوى الأخرى، كما بدأت هذه الجبهة في طرح تساؤلات تتعلق بالأهداف الحقيقية من وراء الحروب المفتوحة التي تشنها الولايات المتحدة في إطار ما تطلق عليه "الحرب العالمية ضد الإرهاب".

وترتب على هذه المخاوف الدولية انقسام العالم وإعادة تشكيل مواقعه ومعسكراته بين مؤيد لواشنطن ومعارض لها. ومع مرور الوقت زادت المعارضة الدولية للسياسات الأمريكية، التي ترتبت عليها نتائج عكسية، حيث زادت العمليات الإرهابية في شتى أنحاء العالم، وبدلاً من اقتصارها على المصالح الأمريكية أصبحت تشمل كل من ساهم في الحروب التي تشنها الولايات المتحدة، خاصة الدول الأوروبية مثل بريطانيا التي شهدت وقوع عمليات إرهابية دامية في السابع من يوليو 2005، وكذلك أسبانيا قبل أن تقوم بسحب قواتها من العراق في العام 2004. كما قامت التنظيمات المتهمة بممارسة الإرهاب بتوجيه إنذارات لعدد من الدول الأوروبية المساندة للولايات المتحدة، في حال لم تقم بسحب قواتها من العراق.

وهكذا أدت السياسات الأمريكية إلى أن يصبح العالم أقل أمنًا من ذي قبل، إضافة إلى ترسيخ قواعد جديدة تحكم عالم ما بعد سبتمبر، تقوم على التمييز الذي يثير السخط والنقمة، وتتجاهل مخاطر الاحتلال والقتل والعنف، وتوفر الأرضية للحروب الأهلية والنزاعات العرقية والطائفية حتى بين أبناء البلد الواحد، وتطلق العنان لامتهان كرامة الملايين من مواطني العالم.

لذا ارتفعت الأصوات التي طالبت الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في سياساتها التي فاقمت مشاكل العالم وقللت من مشاعر الإحساس بالأمن والسلام.

ومع وقوع كارثة "كاترينا" زادت هذه الأصوات ارتفاعًا خاصة أصوات الأمريكيين الذين وجدوا حكومتهم، التي استنفرت كافة قوى الدولة الأولى في العالم لمواجهة من سمتهم بالإرهابيين، تقف مكتوفة الأيدي أمام مساعدة عشرات الآلاف من الضحايا والمشردين في الولايات التي ضربها الإعصار.

رفع الأمريكيون صوتهم عاليًا بعد أن رأوا تقصير حكومتهم في مساعدتهم والاهتمام بمعاناتهم في الوقت الذي تظهر اهتمامها الشديد بما يحدث في العراق وسعيها الدءوب لاستمرار سيطرتها على بلدان العالم بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي من أناس يبعدون عنهم آلاف الأميال.

إن اهتمام الإدارة الأمريكية بالعراق صرفها عن الاهتمام بمواطنيها ومأساتهم التي شاهدها العالم عبر الفضائيات حيث الجثث الطافية فوق المياه التي غمرت أكثر من ثمانين بالمائة من مدينة نيوأورليانز، والناجون الذين لا يجدون المأوى أو الطعام أو الغطاء أو العلاج. وزاد من غضب الأمريكيين أن حكومتهم تباطأت في التعامل مع الكارثة، فلم يقم الرئيس أو أي مسؤول كبير بزيارة المنطقة المنكوبة إلا بعد خمسة أيام من وقوع الكارثة، إضافة إلى اكتشاف

الأمريكيين أن جهاز الحرس الوطني المنوط به مواجهة مثل هذه الكوارث كان موجودًا في مكان آخر بعيدًا عن الوطن .. إنه في العراق وعلى بعد آلاف الأميال من المكان الذي يفترض أن يتواجد فيه.

كذلك تساءل الأمريكيون عن الأموال التي حولتها الإدارة الأمريكية للإنفاق على حربها في العراق بدلاً من الإنفاق على مشاريع التنمية المطلوبة في المنطقة المنكوبة سواء لتجديد وتطوير السدود أو الارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي لهذه المنطقة.

لقد تحول غضب الأمريكيين إلى إعصار ضد الإدارة، التي أصبحت تواجه مطالبات من قبل أعضاء الكونجرس بالتحقيق في التقصير الذي شاب أداء الحكومة في مواجهة الكارثة، خاصة بعد أن أثبت تقرير للوكالة الفيدرالية يعود إلى العام 2004 أن واشنطن كانت تعلم بشكل واضح جدًا مدى المخاطر التي سيخلفها أي إعصار قوي يضرب نيوأورليانز، فقد جاء في التقرير الذي نشرته المعارضة الديمقراطية: إن إعصارًا من الفئة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة يضرب جنوب شرق لويزيانا بإمكانه أن "يحدث كارثة لا يمكن للولاية أن تواجهها من دون مساعدة كبيرة من الولايات المجاورة ومن الحكومة الفيدرالية".

ومن المؤكد أن هذه الضغوط القوية التي يتعرض لها الرئيس "بوش" وإدارته ستدفعه إلى تغيير أولويات إدارته، حيث سيصبح الداخل الأمريكي أهم من الخارج وستنصب جهود الحكومة في الفترة المقبلة على محاولة تحسين مستوى معيشة الولايات الأمريكية الفقيرة وكذلك تحسين مستوى الخدمات.

الحديث الذي سيسود في المرحلة القادمة لن يكون عن إعادة إعمار العراق أو أفغانستان ولكن عن إعادة إعمار نيوأورليانز والولايات الأخرى التي ضربها الإعصار، كذلك سيتراجع الحديث المتصل بتطوير التعليم في الدول العربية والإسلامية ليحل محله الحديث المتصل بتطوير التعليم والثقافة في المناطق التي يسكنها السود والتي تعاني من تدهور في المستويات التعليمية والثقافية والاجتماعية والمعيشية.

ولن تتجرأ الإدارة الأمريكية مستقبلاً على طلب نفقات إضافية من الكونجرس لحروبها المفتوحة في العراق ودول أخرى كانت تستعد لإسقاط أنظمتها مثل إيران وسوريا وغيرها، حيث ستذهب هذه النفقات إلى المواطن الأمريكي المحروم من أشياء كثيرة يتمتع بها المواطنون في تلك البلدان التي تسعى أمريكا إلى غزوها.

لكن هناك مراقبين يرون أن التغيير الذي سيطال أولويات الإدارة الأمريكية جراء الضغوط الداخلية القوية لن يكون انقلابيًا بصورة حادة، خاصة في ظل سيطرة المحافظين الجدد على هذه الإدارة والذين يملكون مشروعًا إمبرطوريًا يسعون إلى تنفيذه بكافة السبل. ويطرح هؤلاء المراقبون إمكانية أن يكون التحول الذي تشهده الولايات المتحدة في الفترة المقبلة تدريجيًا ومتوازنًا بحيث تحافظ على ما حققته على صعيد تنفيذ مشروعها الخارجي في العالم في مقابل تطوير سياساتها الداخلية بشكل يتيح لها تقديم مستوى معقول من الخدمات للمواطنين ورفع المستوى المعيشي للولايات التي تعاني من تدنٍ حاد في هذا المجال.

عمومًا هناك أمور داخلية وخارجية كثيرة ستحدد مدى استجابة الإدارة الأمريكية للتغييرات المطلوبة في أولوياتها، فعلى المستوى الداخلي يتوقف الأمر على مدى استمرار الضغوط الشعبية إضافة إلى ضغوط المعارضة الديمقراطية التي تحاول استغلال الموقف لصالحها لسحب بساط الشعبية من الرئيس الجمهوري "بوش" وإدارته والتي تدنت شعبيته إلى 38% حسب آخر استطلاع يوم 2005/9/11. وعلى المستوى الخارجي هناك العوامل المتعلقة بمدى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق من خلال بناء نظام حكم ديمقراطي، كما يقول، في الدولة العراقية الجديدة يكون بمثابة النموذج الذي تقدمه لباقي دول المنطقة لتحذو حذوه في إطار مشروعها الخاص لإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق ومشروعها الإمبراطوري.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/9/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

مع زخم الاستعدادات للقمة العالمية

هل تعصف الخلافات بآمال وطموحات إصلاح الأمم المتحدة؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

مع زخم الاستعدادات للقمة العالمية

هل تعصف الخلافات بآمال وطموحات إصلاح الأمم المتحدة؟

تشهد أروقة منظمة الأمم المتحدة، بمقرها في مدينة نيويورك، مع بدء انطلاق القمة العالمية التي تستضيفها المنظمة في الفترة من 14–16 سبتمبر الجاري، بمناسبة مرور ستين عاما على إنشائها، خلافات حادة بين ممثلي أكثر من 190 دولة، هم أعضاء المنظمة الدولية، حول العديد من القضايا، ما قد يعصف بأحد أهم أهداف هذه القمة وهو إصلاح الأمم المتحدة والخروج برؤية شاملة تتبناها جميع دول العالم لما يجب أن يكون عليه أداء المنظمة، التي عانت لسنوات طويلة من عوامل ضعف ووهن قوضت جهودها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومدى الصلاحيات التي يجب أن تتمتع بها لمواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين.

والواقع .. فإن الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة ليست بالأمر الجديد، فهي تثار كلما واجهت المنظمة الدولية أزمة كبرى، بدءا من نشوب الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، مرورا بسقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في التسعينيات من القرن نفسه، وانتهاء بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي أرَّخت لبداية حقبة جديدة تسعى من خلالها واشنطن للهيمنة على مقدرات العالم وتهميش دور المنظمة الدولية.

ومع بداية الألفية الجديدة أصبحت هناك رغبة حقيقية لدبلوماسيي الأمم المتحدة يقودهم السكرتير العام للمنظمة "كوفي عنان" . الذي شارفت مدة ولايته على الانتهاء في عام 2006 . الوقوف في وجه محاولات التهميش التي تتعرض لها المنظمة، وإرساء دعائم جديدة تمكنها من مواجهة هذه التحديات والعبور بشعوب العالم نحو الأمن والسلام، وانطلاقا من هذا جاء الإعلان الختامي لقمة الألفية التي انعقدت في سبتمبر 2000 بمشاركة رؤساء دول وحكومات أكثر من 147 دولة، والذي تعهد . الإعلان . بالسعي إلى تفعيل الأمم المتحدة وتكثيف الجهود الدولية لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه، وتعزيز أداء "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" للاضطلاع بالدور المسند إليه. كما قام "عنان" في ديسمبر 2003 بتشكيل ما عرف باسم "لجنة الحكماء"، والتي ضمت مجموعة من الشخصيات العالمية برئاسة رئيس وزراء تايلاند السابق "أناند بانيار دشون" لإعداد تقرير حول سبل تفعيل المنظمة وإصلاحها، وخلص إلى أن المنظمة بوضعها الحالي غير قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر العالمية الراهنة والمستقبلية.

وهو ما أيده عنان في تقريرين، قدم **أولهما** في 7 مارس 2005 عن متابعة نتائج قمة الألفية والأهداف الإنمائية لها، أما **التقرير الثاني** فقد قدمه في 21 من نفس الشهر تحت عنوان "في جو من الحرية أكثر رحابة: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، وتبنى فيه العديد من توصيات لجنة الحكماء، وطرح من خلاله رؤية شاملة لإصلاح الأمم المتحدة، تتكون

من ثلاثة محاور أساسية، **هي:** تحقيق التنمية، والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان. وهو ما سيعرضه عنان على قادة العالم أثناء انعقاد القمة في الجمعية العامة يوم 14 سبتمبر.

بيد أن الخلافات التي دبت بين ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الدولية قبيل انعقاد قمة سبتمبر تنم عن وجود صعوبات عدة قد تعرقل جهود "عنان" في هذا الصدد، الأمر الذي دفع المعنيين إلى الإسراع بتشكيل مجموعة الثلاثين، وهي مجموعة عمل مصغرة تضم ممثلين عن المجموعات الكبرى في الجمعية العامة، مثل دول عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77 والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وغيرهم، برئاسة رئيس الجمعية العامة الحالي "جان بينغ" . سفير الصين لدى الأمم المتحدة . والذي أعرب عن أمله في أن تناقش المجموعة مشروع نص قدمه للدول الأعضاء حول عدد من القضايا الخلافية، والخروج منه بما سماه "وثيقة توافق"، تصبح الوثيقة النهائية التي تقدم للقمة، **وأهم هذه القضايا** ، كما حددها: الوصول إلى تعريف للإرهاب وسبل مكافحته، وضع آليات للحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مصير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المثيرة للشكوك، ومسؤولية حماية السكان المهددين بالإبادة، وإنشاء لجنة لتعزيز السلام، وإصلاح الأمم المتحدة، وأخيرا جهود التنمية.

ومع ذلك، يبدو أنه لا أمل في أن تحقق القمة بما فشلت القمم الأخرى في الوصول إليه بسبب عدد من العوامل التي قد تعصف بآمال وطموحات إصلاح الأمم المتحدة، ومواجهة محاولات تهميشها، **أبرزها:**

1) الموقف الأمريكي، والذي اتسم بالغموض والازدواجية لفترات طويلة، ففي الوقت الذي تعلن واشنطن رغبتها في إصلاح الأمم المتحدة، وهو ما أكده البيان الرسمي الصادر عن الخارجية يوم 2005/6/22، والذي أشار إلى أن إصلاح الأمم المتحدة بأسلوب فعال (يقصد به على الطريقة الأمريكية) يعد من أولى أولويات الرئيس "بوش"، جاء رد الفعل الأمريكي على تقرير عنان الأخير بشأن ذلك مغايرا لهذه التصريحات، ففي أول تصرف له عقب توليه مهام مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة قدم "جون بولتون" ما يقرب من 750 تحفظًا وتعديلاً على المشروع الحالي للوثيقة النهائية لإصلاح الأمم المتحدة التي ستعرض أمام القمة ، **تتضمن:** إلغاء أية وعود متعلقة بمساعدات التنمية إلى الدول الأكثر فقرا، عبر إلغاء أي إشارة إلى أهداف قمة الألفية التي انعقدت عام 2000، ورفضه أية مقترحات تتعلق باتخاذ إجراءات ترمي لمكافحة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، وإلغاء المقترحات والفقرات التي تتعلق بمطالبة الدول النووية الإسراع في نزع السلاح النووي، فضلاً عن مطالبه بفرض مراقبة أكبر على مصاريف الأمم المتحدة وإلغاء أي إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية في المشروع الإصلاحي. ودعا بدلاً من ذلك إلى التركيز على مكافحة الإرهاب الدولي، وتجاوزات حقوق الإنسان حول العالم.

ويرى مراقبون أن مناقشة مثل هذا الكم من التعديلات الأمريكية يعني أن مزيداً من الوقت سيتم إهداره، كما أن واشنطن لن ترضى عن أية وثيقة خاصة بالإصلاح لا تضع نصب عينيها هذه المطالب الأمريكية، هذا فضلاً عن أن الأطراف الدولية الأخرى لن تجرؤ على تمرير وثيقة لا تحظى بالقبول الأمريكي، الأمر الذي يعني، تبعا لهؤلاء، خطوة جديدة لتقويض الجهود التي تدعو إلى تعزيز مكانة الأمم المتحدة كمنظمة دولية متعددة الأطراف، ويضع قمة سبتمبر على المحك، بل وقد يقضي على وثيقة عنان المقترحة تماما.

ورغم الضغوط التي مارستها بعض الدول الحليفة لواشنطن عليها للتراجع عن أو تخفيض حدة تحفظاتها على وثيقة الإصلاح المقترحة؛ حيث وجه وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" نداء إلى وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" يطلب منها . بحسب ما نشرته صحيفة الجارديان يوم 9/11 . سحب اعتراضها على وثيقة الإصلاح التي يقترحها عنان، إلا أن واشنطن لم تبد أية استجابة لهذه المطالب.

وتعد المقترحات الأمريكية بشأن إصلاح الأمم المتحدة هي الأكثر خطورة على مستقبل المنظمة الدولية، فقد أشار بولتون في مذكرته رغبة واشنطن في إلغاء التوصيات التي أقرها إعلان الألفية عام 2000 والخاصة بشأن دور الأمم المتحدة في مكافحة الفقرِ والتخلف، ومساعدة الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية، الأمر الذي سيثير حتما مزيدا من السخط والكراهية للولايات المتحدة، ويؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والسلم الدوليين، وهو ما حذر منه تقرير صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يوم 2005/8/28 تحت عنوان "التنبؤ بعدم المساواة"، وجاء فيه أن الفقر المتزايد واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم يعد أحد العوامل القوية التي تساعد على عدم استقرار الدول النامية حول العالم، مشيرا إلى أنه إذا لم يتم تقويض "هذه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية فإن العالم سيتعرض إلى مزيد من العنف والإرهاب، وطبقًا للتقرير فإن 80% من الناتج المحلي العالمي تحت تصرف مليار شخص فقط يعيشون في الدول المتقدمة، بينما 20% فقط يتشارك فيها أكثر من خمسة مليارات شخص في العالم النامي، ومن ثم فإنه لا أمل في تحقيق الأمن والسلم الدوليين سوى تحقيق المساواة بين دول العالم أجمع.

ويكشف هذا الموقف عن استمرار العداء الأمريكي للأمم المتحدة، والذي برز سابقًا في **العديد من المؤشرات، منها:**

. الحملة التي شنتها إدارة "بوش" مؤخرا ضد المنظمة الدولية، والضغوط التي مارستها من أجل استقالة أمينها العام، فضلاً عن ظهور آراء الكثير من السياسيين والمحللين الأمريكيين التي تقلل من شأن هذه المنظمة، بل وتطرق البعض منها إلى حد المطالبة بإلغائها.

. أقرت لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون يطالب بقائمة إصلاحات طويلة في الأمم المتحدة، وضرورة بأن يفوض بقطع 50% من مدفوعات واشنطن

للمنظمة الدولية إذا لم يتم تنفيذ بعض هذه الاقتراحات، وهو ما شبهه مراقبون بأنه "محاولة استخدام مطرقة ضخمة لإصلاح منضدة عتيقة من خلال تثبيتها بمسامير"؛ الأمر الذي سيوقع الأضرار حتما بالمنضدة.

. قرار مجلس الشيوخ رفض مشروع إنشاء مبنى جديد للمنظمة الدولية في نيويورك؛ حيث برر السيناتور الجمهوري "سيرفين مالتيز" ذلك بقوله: "لقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر عداء لإسرائيل والسامية، وتحتوي على متطرفين ينتهجون سياسات ضد الحرية والديمقراطية وضد الأجندة الأمريكية".

. يظل تعيين "جون بولتون" مندوبا للولايات المتحدة لدى المنظمة هو المؤشر الأهم على عدم جدية نية إدارة "بوش" إصلاح المنظمة الدولية بطريقة عادلة وموضوعية، وإصرارها بدلاً من ذلك على المضي قدما في الانفراد بشؤون العالم، فرغم الانتقادات والتحفظات التي أبداها معظم أعضاء الكونجرس الأمريكي وحتى الجمهوريون منهم على شغل بولتون لهذا المنصب، قام بوش بتعيينه مستغلاً الصلاحيات التي منحها له الدستور بتعيين من يشاء في هذا المنصب خلال عطلة الكونجرس، رغم مواقفه وآرائه المعادية للأمم المتحدة، فهو القائل: "إذا انهارت عشرة طوابق من مبنى الأمم المتحدة بنيويورك فإن ذلك لن يكون له أي تأثير..لأنه لا يوجد في الأصل شيء اسمه الأمم المتحدة!!"، كما وصفه وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" بأنه "مولع بإشعال الحرائق السياسية في العالم"، أما رأيه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فأوجزه في تصريح له قال فيه: "لو كانت لي سلطة إعادة هيكلة مجلس الأمن لجعلته مقتصرا على عضو دائم واحد وهو الولايات المتحدة، لأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم"، كما أعلن أكثر من مرة أن بلاده غير ملتزمة قانونيا بدفع حصتها المالية المستحقة للمنظمة الدولية.

وكان طبيعيا أن يصاب الدبلوماسيون في الأمم المتحدة وحتى بعض الساسة الأمريكيين بالدهشة من إصرار بوش على تعيين هذا الشخص رغم كل ما أثير حوله من جدل؛ حيث يتساءل هؤلاء: كيف يختار بوش عدو الأمم المتحدة كي يكون سفيرا بها؟ وهو ما أجاب عنه كثيرون بأنه "مزيد من الاستهزاء الأمريكي بالمنظمة الدولية".

ويفسر المراقبون الموقف العدائي الحالي لإدارة بوش تجاه المنظمة الدولية وأمينها العام، بعوامل عديدة، أهمها:

. حرمان واشنطن وبريطانيا من الحصول على الشرعية الدولية اللازمة لشن الحرب ضد العراق، الأمر الذي اضطر الدولتين إلى شنها دون تفويض من مجلس الأمن.

. تصريحات "عنان" في أكتوبر 2004، والتي أكد فيها رفضه للحرب ضد العراق، ووصفها بأنها "غير شرعية"، فضلاً عن تصريحاته الرافضة للسياسات الأمريكية والبريطانية هناك، خاصة

ما يتعلق بشن هجمات على المدن السكنية، فقد اعتبر مسؤولو البيت الأبيض أن عنان بهذه التصريحات قد تعدى حدوده وصلاحياته.

2) الخلاف الدائر حول توسيع مجلس الأمن، وذلك حتى يضم عددا أكبر من الدول تعكس واقع عالم اليوم لاسيما من خلال تمثيل أكبر لدول العالم الثالث، وهو ما يستبعد المراقبون حدوثه خاصة في ضوء وجود حساسيات ومصالح متضاربة ومتناقضة للدول الكبرى والصغرى على حد سواء.

وقد تقدم العديد من الدول بمقترحات، **كان أبرزها:** تلك التي تقدمت بها "مجموعة الأربع" (ألمانيا، والبرازيل، والهند، واليابان)، وتنص على ضم عشرة أعضاء جدد إلى المجلس، ستة منهم دائمو العضوية، ولا يتمتعون بحق الفيتو، وأربعة أعضاء دائمون، ليصل بذلك عدد أعضاء المجلس إلى 25 عضوا، وبحسب الاقتراح فإن المقاعد الدائمة تمنح لدول المجموعة الأربع ، ودولتين أفريقيتين يحددهما الاتحاد الأفريقي. أما المجموعة الأفريقية فقد تقدمت بمشروع آخر نص على توسيع مجلس الأمن إلى 26 دولة، بإضافة ستة مقاعد دائمة تملك حق الفيتو اثنان لدولتين أفريقيتين، وخمسة مقاعد غير دائمة اثنان أيضا لأفريقيا. بينما اقترحت مجموعة ثالثة أطلقت على نفسها اسم "متحدون من أجل الإجماع" مشروعا ينص على توسيع مجلس الأمن ليشمل عشرة أعضاء جدد غير دائمين يتم انتخابهم لمدة سنتين مع إمكانية إعادة انتخابهم فور انتهاء ولايتهم، **وتضم هذه المجموعة:** إيطاليا، وباكستان، والمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية.

وهناك العديد من التحديات التي تعترض هذه المقترحات؛ فواشنطن تعارض منح دول أخرى حق النقض "الفيتو"، تحت زعم أن ذلك سوف يضعف من قدرة المجلس على اتخاذ القرارات، ولهذا فهي تدعو إلى منح بعض الدول العضوية الدائمة ولكن من دون حق استخدام الفيتو، وهو ما ترى فيه الدول الأخرى المرشحة لدخول مجلس الأمن إجحافا لحقها تأكيد مكانتها الدولية وجدارتها في صنع القرار العالمي.

وتتلخص المطالب الأمريكية بشأن توسيع المجلس في حصر عدد دوله (الدائمين وغير الدائمين) في 20 عضوا فقط، كما أنها تدعو إلى انضمام عضوين دائمين فقط أحدهما لليابان، أما الآخر فيترك إلى إحدى الدول النامية، على أن تكون صالحة ومناسبة وفقا للمعايير الأمريكية.

وتثار كذلك تحفظات أمريكية أوروبية على منح دولة نامية أو أفريقية حق امتلاك الفيتو ، وأقصى ما يمكن قبوله . في رأيهم . هو منح أفريقيا مقعدا أو مقعدين لعضوين دائمين في مجلس الأمن، ولكن من غير التمتع بامتياز استخدام الفيتو.

وفي القارة الأفريقية ذاتها يدور جدل كبير حول من يمتلك الصلاحية لتمثيل ها في مجلس الأمن وتنحصر المنافسة بين كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر ، وفي حين تحظى الأولى

بشبه إجماع دولي ، حيث ينظر إليها في أوروبا وأمريكا على أنها تمثل امتدادا بشكل أو بآخر للحضارة الغربية، فضلاً عن تقدمها الصناعي والاقتصادي، وقرارها الطوعي بالتخلص من أسلحتها النووية في مطلع التسعينيات . يحتدم الصراع بين الثانية والثالثة حول من تكون له الأحقية في المقعد الأفريقي الثاني، ووصل الأمر إلى درجة الملاسنات الكلامية بين مسؤولي الدولتين، فبينما تطالب مصر بتمثيل العرب والأفارقة في شمال القارة، تتذرع نيجيريا بأنها أكبر الدول الأفريقية سكانا ، هذا فضلاً عن الانتقادات الأخرى التي تتعرض لها مسألة توسيع مجلس الأمن من قبيل أن ذلك سوف يؤدي إلى تعقيد عملية صنع القرار.

ويرجح المراقبون أن تستمر هذه الخلافات، وأنه لن يتم خلال هذه القمة الاتفاق على رؤية مشتركة في هذا الشأن ، فيما تشير العديد من المصادر إلى أنه أصبح في حكم المؤكد تأجيل البت في هذه المسألة للمرحلة القادمة.

3) الخلاف حول مسألة تعريف الإرهاب؛ حيث يعد الوصول إلى تعريف دولي موحد للإرهاب من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل والخلاف في آن واحد، والمطروحة على أجندة قمة سبتمبر المقبلة. فقد باءت الجهود التي بذلتها البعثات الدبلوماسية المختلفة لدى الأمم المتحدة طوال السنوات الثماني الماضية للوصول إلى اتفاقية شاملة حول الإرهاب ، تتضمن تعريفه وسبل مكافحته، بالفشل، وينقسم هؤلاء إلى فريقين أساسيين، **الأول:** وتسانده الولايات المتحدة وأنصارها، ويطالب بضرورة وضع تعريف دولي موحد لذلك المصطلح، ويشير هؤلاء إلى أهمية أن يتضمن هذا النص الاعتراف بأن "قتل مدنيين لبلوغ أهداف سياسية يعتبر إرهابا". **أما الاتجاه الثاني :** والذي تدعمه وجهة النظر العربية بشكل عام، والفلسطينية بصفة خاصة، فيدعو إلى إدراج عبارة أخرى تؤكد شرعية نضال الشعوب ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال، وهو ما يعارضه أنصار الاتجاه الأول الذين يرون في هذا النص تبريرا لا يرضونه للأعمال الإرهابية تحت ذريعة مقاومة الاحتلال.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتطرق القمة المقبلة إلى مشروع القرار الذي أعدته بريطانيا وقدمته إلى مجلس الأمن أول الشهر الجاري، ويحث كل الدول الأعضاء على حظر التحريض على الإرهاب، وذلك على خلفية تفجيرات لندن التي وقعت في السابع من يوليو الماضي.

وينص مشروع القرار على أن كافة الدول يتعين عليها أن تتخذ إجراءات مناسبة للتصدي للفكر العنيف المتشدد، بما في ذلك اتخاذ خطوات لمنع قيام الإرهابيين ومؤيديهم من تخريب المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية ، كما يقول أيضا "إن الدول يجب ألا تمنح حق اللجوء لأشخاص توجد أسباب حقيقية تدعو للاعتقاد أنهم مذنبون بارتكاب هذا السلوك، وأن تعمل على تقديمهم للعدالة ". وهو ما انتقدته منظمات حقوق الإنسان، والتي عبرت عن مخاوفها من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع الدول على تبني المزيد من القرارات المقيدة للحقوق والحريات المدنية. كما

أعرب عدد من مندوبي الدول الأخرى، خاصة العربية والإسلامية، عن مخاوفهمن أن يستهدف هذا القرار المسلمين وحدهم، لافتقاد النص لتعريف محدد لمفهومي "التحريض"، و"العنف".

4. تراجع الثقة في مصداقية المنظمة الدولية نفسها، لاسيما بعد عمليات الفساد الواسعة في برنامج "النفط مقابل الغذاء" التي كشفها تقرير "فولكر" الأخير والذي أثار بدوره الجدل حول مصير الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" الذي كان أعلن تحمله مسؤولية هذه الفضيحة؛ حيث طالب البعض وخاصة في داخل الكونجرس الأمريكي باستقالته من منصبه، فيما أعلنت بعض الدول دعمها له، وطالبت بالإسراع بخطى عملية الإصلاح الشامل للمنظمة.

ولا تقتصر النقاط الخلافية على ذلك، فهناك . وكما تشير الجارديان . أكثر من 200 نقطة خلافية أخرى في الوثائق الخاصة بقضية الإصلاح، مما يجعل من فرص تحقيقه أمرا شبه مستحيل. ورغم ذلك يظل مطلب إصلاح وتفعيل دور الأمم المتحدة أمرا محوريا لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وبما يضمن للشعوب احترام سيادتها على أراضيها وتحقيق استقلالها الوطني ومصالحها المتبادلة، وإلا فإن البديل لذلك سيكون هو سيطرة "شريعة الغاب" وقيم الفردية والأحادية واستخدام القوة العسكرية في التحكم بمقدرات الشعوب.

(*)جدول يوضح أهم الأحداث **في تاريخ الأمم المتحدة:**

العام	المناسبة
1942	صاغ الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لأول مرة اصطلاح الأمم المتحدة ليصف به الـ 26 دولة أعضاء المنظمة فى مقابل دول المحور.
1945	وقعت حوالى 50 دولة ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو.
1949	توصل مبعوث الأمم المتحدة "رالف بنش" إلى وقف إطلاق النار بين الدول العربية وإسرائيل.
1950– 1953	المقاطعة الروسية سمحت لأمريكا وبريطانيا أن ترسلا القوات إلى كوريا لمقاومة الاحتلال الشيوعي.
1954	فاز المندوب الأعلى لشؤون اللاجئين في أوروبا التابع للأمم المتحدة بجائزة نوبل لعمله مع اللاجئين والتي تعد الأولى له، ثم أعقب ذلك فوزه مرة ثانية بنفس الجائزة.
1956	موافقة المنظمة على عمل قوات حفظ سلام تسمح بخروج الاحتلال الفرنسى . البريطانى لمصر بدافع تأميم القناة.
1980	أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا استئصال مرض الجدري.
1982	صدر قرار رقم 502 الذي يطالب بانسحاب فوري للأرجنتين من جزر فوكلاند.
1990	أعلنت الأمم المتحدة رسميا عمل تحالف دولي للقيام بعمل عسكري ضد العراق لإنهاء احتلال الكويت.

1991	نشرت الأمم المتحدة قوتها لاغاثة ضحايا الحرب اليوغسلافية في كرواتيا والبوسنة، ثم واجهت مجازر الصرب وأعلنت شرعية الضربات الجوية تحت سيطرة الناتو على الحرب.
1992	مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو والاجتماع ضم ممثلي حوالي 100 دولة اتفقوا على خطة مستدامة للتنمية.
1993	انتشرت القوات التابعة للمنظمة في الصومال بدعم من القوات الأمريكية، وقد قتلت الميليشيات حوالي 25 جنديا باكستانيا من قوات حفظ السلام وتوفي 18 جنديا أمريكيا مات بعضهم طعنا بالخناجر في الشوارع من جماهير الغاضبين.
1994	فشلت المنظمة في العمل على حل مشاكل رواندا، حيث قتل حوالي 800 ألف من التوتسي والهوتسي في خلال 100 يوم بعد اغتيال زعيم من الهوتسى وهروب 3 ملايين إلى الحدود.
1999	أشرفت المنظمة على استفتاء في تيمور الشرقية لدعم الاستقلال من إندونيسيا وحدثت مناوشات كبيرة بين القوات الموالية لجاكرتا وبين قوات حفظ السلام انتهت لصالح الأخيرة مما جعل مشكلة وعقبة إعادة بناء البلاد من أهم إنجازات المنظمة.
2003	صدور القرار رقم 1441 الذي يعطي صدام حسين فرصة أخيرة من أجل الانصياع لقرار المنظمة بنزع سلاحه.
مايو 2003.	صدور القرار رقم 1483 والذي يعترف بشرعية الاحتلال الأنجلو . أمريكى للعراق.
سبتمبر 2004	صدور القرار رقم 1559 عن مجلس الأمن والذي دعا إلى خروج القوات السورية من لبنان، وحل الميليشيات المسلحة هناك، في إشارة إلى حزب الله.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/9/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة

لم يكن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مجرد خطوة سياسية تهدف من ورائها تل أبيب إلى التخلص من هذا القطاع الذي طالما أصاب الإسرائيليين بالأرق لدرجة تمنيهم أن يغرق في البحر ليرتاحوا منه إلى الأبد، وإنما حمل في طياته العديد من الدلالات المهمة، **لعل أبرزها:** إدخال إسرائيل بعض التعديلات على عقيدتها الأمنية، التي شهدت منذ فترة عملية مراجعة باتت تأخذ طابعا أكثر تسارعا في الوقت الحالي، لاسيما أن هذا الانسحاب قد تزامن مع الإعلان عن قيام فريق عمل إسرائيلي يضم شخصيات عسكرية وسياسية وأكاديمية ببلورة عقيدة أمنية جديدة تذهب إلى أن الأراضي العربية المحتلة عام 1967 فقدت أهميتها الأمنية بالنسبة لإسرائيل.

وقد كشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية مطلع سبتمبر الحالي عن أن هذا الفريق، الذي يتوقع أن ينتهي من مهمته مع نهاية شهر سبتمبر أو بداية أكتوبر القادم، سيقدم إلى رئيس الحكومة آرييل شارون توصيات تدور أغلبها حول فقدان الضفة الغربية لأهميتها الأمنية كجبهة استراتيجية تحمي إسرائيل لسببين، **أولهما:** تلاشي احتمال نشوب حرب مباشرة بين الجيوش، والذي حل محله تعاظم تهديد الصواريخ البعيدة المدى التي تحمل رؤوسا حربية غير تقليدية، وكذلك التهديد الذي يشكله "الإرهاب العالمي" ضد إسرائيل تحديدا، وهو ما أفقدها ميزة الاحتفاظ بالضفة والجولان، وذلك في الوقت الذي تمتلك فيه تل أبيب التكنولوجيا الحديثة التي تتيح لها الدفاع عن نفسها وشن هجمات على مواقع أبعد وأكبر بكثير من الضفة والجولان.

وثانيهما: ازدياد أهمية المجتمع الدولي بشكل كبير وتعاظم قدرته على فرض ضغوط على دول العالم، الأمر الذي سيؤدي إلى ممارسة ضغوط أكبر على إسرائيل لوقف سيطرتها على الأراضي الفلسطينية والسورية والعودة إلى حدود 1967.

وتتقاطع تلك النتائج التي توصلت إليها اللجنة مع العديد من المقالات والتحليلات التي راجت في وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، والتي رأت في هذا الانسحاب أولى الخطوات في مشوار طويل قد تقرر إسرائيل في نهايته حدودها الدائمة، وذلك حسبما رأى المعلق العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت" "إليكس فيشمان"، أو أحد المؤشرات الدالة على عدم قدرة تل أبيب على مواصلة سيطرتها على الأراضي التي احتلتها عام 1967 كما قال المعلق السياسي في صحيفة "هاآرتس" "عوزي بنزيمان".

وعلى الرغم من أن هذه النتائج لا تعد تطورا جديدا على الساحة السياسية الإسرائيلية؛ إذ شهدت العقيدة الأمنية لتل أبيب تطورات مستمرة طوال الخمسين عاما الماضية ارتبطت بشكل أو بآخر بالتغيرات في المعطيات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على وظائف القوة العسكرية في إسرائيل، إلا أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة الداخلية الإسرائيلية تحمل العديد من الدلالات الهامة التي تؤكد حدوث تحول غير مسبوق في

العقلية الأمنية الإسرائيلية؛ حيث إن انضمام بعض العسكريين والدبلوماسيين السابقين إلى اللجنة المعنية بإعادة صياغة العقيدة الأمنية، **من أمثال:** الوزير السابق "دان ميردور" ورئيس الأمن القومي "غيؤورا ايلاند" ورئيس أركان الجيش السابق "غابي اشكنازي" والمدير العام لوزارة الخارجية سابقا "يواف بن بيران"، يعكس اتجاه المزاج العام السائد في المؤسستين العسكرية والسياسية تجاه إقرار العقيدة الأمنية المقترحة من جانب تلك اللجنة حتى وإن كانت توصياتها غير ملزمة للقيادة الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، تدل تلك التوصيات على وجود اتجاه عام داخل إسرائيل لإعادة النظر في إحدى أبرز الركائز التي قامت عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية طوال السنوات الماضية، **وهي:** مبدأ "فرض حدود آمنة وملائمة" تمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها، وهي التي كانت إحدى الأسس التي رسخها المفكر والوزير الإسرائيلي الأسبق "إيجال آلون" في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي عقب حرب 1967 ضمن ما عرف باسم "خطة آلون"، كما كانت إحدى المفاتيح الهامة لإدراك أبعاد وأهداف السياسة التوسعية لتل أبيب طيلة العقود الماضية.

علاوة على ذلك، فإنه من الواضح أن عملية مراجعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية في اللحظة الآنية لم تأت من فراغ، وإنما جاءت لتعكس رغبة إسرائيلية في التجاوب مع سلسلة التحولات العاصفة في المنظومتين الإقليمية والدولية خلال الفترة الراهنة، وذلك حتى لا تكون تل أبيب بعيدة عما يشهده محيطاها الإقليمي والدولي من تطورات قد تؤثر بالسلب على فاعلية نظريتها الأمنية الحالية ومدى جدواها، خاصة أن غالبية تلك التطورات تسير باتجاه مغاير لما كانت تسير عليه النظريات السابقة؛ فالمتغيرات القائمة في البيئة الإقليمية تقلل كثيرا من إمكانية نشوب حرب عربية ضد إسرائيل على المديين القصير والمتوسط، كما أن احتلال العراق يؤكد فعليا ليس خروجه من ميزان القوى العربية وحسب، بل تحوله من مصدر تهديد لتل أبيب من الجهة الشرقية إلى أحد حلفائها في المنطقة، وذلك في حال نجاح المشروع الأمريكي هناك، إضافة إلى أن تصاعد الخسائر الإسرائيلية جراء الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتصاعد التهديدات التي يشكلها "الإرهاب"، وفشل القوى الدولية الكبرى في محاربته بالوسائل الأمنية والعسكرية ، **دفع القيادات الإسرائيلية إلى إدراك حقيقتين أساسيتين، الأولى:** أن التهديدات التي باتت تمثل خطرا على وجود "دولة إسرائيل" تنبع بالأساس من الداخل وليس من جانب البلدان المجاورة لها، وهي الحقيقة التي رسختها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن قبلها حرب الاستنزاف التي خاضها حزب الله في جنوب لبنان ضد القوات الإسرائيلية .

أما النتيجة الثانية، فتتمثل في ترجيح احتمال قيام الولايات المتحدة بالتحرك نحو إنهاء الصراع العربي . الإسرائيلي لينتهي بذلك أحد العوامل المنتجة للإرهاب العالمي، مما يفرض على تل أبيب التنازل عن بعض الأراضي، وهو ما من شأنه العمل على تآكل العمق الاستراتيجي

لإسرائيل لاسيما في شمال وشرق البلاد مما يقتضي إحداث تعديلات جيوستراتيجية تتوافق مع الوضع الجديد.

ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، والتي تشهد حالة مزمنة من التردي والتأزم، تلعب دورا رئيسيا في إعادة صياغة العقيدة الأمنية هناك، فمن جهة أولى، تفرض ضغوطاً تلقائية على عملية بناء القوات المسلحة الإسرائيلية، في ظل تصاعد الدعوة إلى تقليص الإنفاق العسكري الذي بلغ عام 2001 نحو 8.866 مليار دولار بنسبة 8% من إجمالي الناتج المحلي، وتوجيه تلك المخصصات لدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، وتعويض الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها الدولة بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية خلال الفترة بين عامي 2000 و2004، والتي تقدر ما بين 7 إلى 9 مليارات دولار.

ومن جهة أخرى، فإن المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة في قطاع غزة ومازالت موجودة في بقية الأراضي المحتلة لا تملك أية قيمة اقتصادية فعلية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية, بل إنها تشكل عبئا عليها؛ إذ تحتاج إلى نفقات إضافية نظرا لاحتياجها لإجراءات حماية مشددة نتيجة وقوعها على مقربة من المدن الفلسطينية التي لا ترحب بها، وتقدر تلك النفقات بأكثر من 2.5 مليار دولار سنويا، كما أن الإغراءات المادية التي كانت تعرضها الحكومة بهدف زيادة عدد سكان المستوطنات, كانت ترفع من تكلفة الاستثمار فيها.

ولذا، فمن المرجح ألا يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هو الانسحاب الأخير، لاسيما أن الانسحاب وتفكيك المستوطنات يحققتم العديد من النتائج الإيجابية على الاقتصاد الإسرائيلي إذا ما ساد جو من الهدوء بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني, الأمر الذي قد يساعد على تحسين تصنيف إسرائيل من قبل وكالات التقييم المالي الدولية, نتيجة انخفاض عامل المخاطرة السياسية, وهو ما قد يعيد ثقة المستثمرين ويجذب المزيد من الاستثمارات الدولية, والتي انخفضت بسبب الانتفاضة من 5.3 مليار دولار في العام 2000إلى 1.7 مليار دولار في العام 2002, وإن كانت قد شهدت تحسنا مرة أخرى بعد ذلك.

تلك المستجدات نجحت في إحداث تحولات في العقلية الأمنية الإسرائيلية بعد أن اختلفت طبيعة ومصادر التهديدات التي باتت تواجهها تل أبيب من تهديدات عسكرية إلى تهديدات تتسم بقدر كبير من الغموض وليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها، **ومن أبرزها:** "حرب العصابات" التي شرعت الفصائل الفلسطينية في انتهاجها ضد القوات الإسرائيلية، وانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها، لاسيما الصواريخ الباليستية، الأمر الذي يضع أمام الأمن الإسرائيلي تهديدا ليس من السهل بلورة ردود كافية في مواجهته.

ويتمثل التهديد الفعلي الأكثر إلحاحا في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي فيما يصفه الإسرائيليون بـ"الإرهاب الديني" الإسلامي مثل حماس وحزب الله، ولا يتوقف الأمر عند هاتين الجماعتين، بل يمتد إلى الجماعات الأصولية في معظم دول العالم الإسلامي؛ حيث تعتقد إسرائيل أن هذه

الجماعات تسعى إلى إقامة أنظمة حكم متشددة ينتظر أن تتخذ موقفاً عدائيا بصورة قد تصل إلى درجة شن حروب ضدها، وقد زاد إدراك تل أبيب لهذا التهديد بعد أعمال العنف التي استهدفت مصالح إسرائيلية ويهودية في الأرجنتين وبريطانيا وتركيا.

إضافة إلى ذلك، برزت التهديدات الداخلية، والتي تتمثل في احتمالات تفجر التناقضات الحادة القائمة في المجتمع الإسرائيلي، وذلك في ضوء انكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق التي تجابه إسرائيل، وتضاؤل الخطر الخارجي الذي كانت تلتف حوله مختلف التيارات والمذاهب هناك بما كان يساعد على تهميش تلك التناقضات ويزيد من التماسك الداخلي، ولعل الانقسام الراهن بين العلمانيين والمتدينين حول الانسحاب من غزة أحد أبرز المؤشرات على إمكانية حدوث ذلك.

علاوة على ذلك، برز التهديد الديموغرافي الذي بات يمثله الفلسطينيون على الطابع اليهودي للدولة؛ إذ تشير التقديرات إلى أن إسرائيل خسرت "المعركة الديموغرافية" في مواجهة الفلسطينيين الذين سيصبحون غالبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث يؤكد مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي أن 81% (ما يعادل 5.45 مليون نسمة) من مجمل سكّان البلاد هم من اليهود، بينما يمثل العرب 19%، ورجحت التوقعات الديموغرافية تحول اليهود إلى أقلية في نهاية العقد الحالي في حال بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك في الوقت الذي فشل فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي "آرييل شارون" في تحقيق خطته الخاصة باستقدام مليون مهاجر خلال 10 أعوام، بعد أن بدأ معدل الهجرة إلى إسرائيل يتراجع منذ عام 2003 بنسبة 31% مقارنة مع عام 2002، كما شهد انخفاضا مماثلاً خلال النصف الأول من عام 2005، حيث لم يسجل سوى وصول 9200 مهاجر.

وعلى الرغم من كل هذه التحولات السياسية والاقتصادية وما أفرزته من تهديدات ذات طبيعة جديدة على إسرائيل، إلا أنه من الملاحظ أن حجم التغيير الحادث في العقيدة الأمنية الإسرائيلية لن يكون جوهريا بالدرجة التي يمكن القول عندها إن هناك عقيدة جديدة باتت تظهر في إسرائيل، فقد ظلت العقيدة الأمنية الإسرائيلية تتحرك برغم مرونتها في إطار ثلاث افتراضات أساسية لقيت قبولاً واسعا داخل المجتمع الإسرائيلي حتى الوقت الراهن، **أولها:** أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، ومن ثم ليس هناك خيار أمام المجتمع والدولة في إسرائيل سوى الحرب والاستعداد لها والبقاء على أهبة الاستعداد دائما. **وثانيها:** أن إسرائيل مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية بشكل مستمر ودائم، ومن ثم فإنها لا تمتلك سوى بديل واحد وهو الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة للحفاظ على أمنها . **وثالثها:** أن العرب يمتلكونٍ تفوقا كميا على إسرائيل فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية يمكن توظيفها بشكل يحقق تفوقا عليها، وهو الأمر الذي أسفر عن ثلاث نتائج رئيسية، **هي:** أنه يجب على إسرائيل توظيف مواردها بطريقة أكثر كفاءة، وتعويض النقص في الموارد عن طريق الحفاظ على التفوق النوعي في مجال التكنولوجيا العسكرية،

واستغلال الموارد الخارجية بطريقة أكثر كفاءة تسمح بتنمية الموارد الاقتصادية والديموغرافية من خلال المساعدات الاقتصادية، والاعتماد على قوة خارجية كبرى سياسيا وعسكريا، والهجرة الدولية إلى إسرائيل.

ونتيجة لهذه الافتراضات، تبنت القيادات الإسرائيلية ثلاثة مبادئ رئيسية عند صياغة العقيدة الأمنية للدولة، **أولها:** الردع، الذي يهدف إلى إقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة أو المبادرة بشن الحرب من خلال توفير القوة العسكرية المتفوقة القادرة على تجسيد هذا المعنى، **وثانيها:** نقل المعركة إلى أرض العدو، **وثالثها:** الهجوم السابق أو ما بات يعرف بالهجمات الاستباقية، مثل الهجوم الذي شنته تل أبيب على المفاعل النووي العراقي عام 1981، أو ما تخطط له حاليا فيما يتصل بتوجيه ضربات تستهدف المنشآت النووية الإيرانية.

ومن الواضح أن التغير الوحيد الحادث في تلك العقيدة هو سقوط فكرة "الحدود التي يمكن الدفاع عنها"، والتي كانت أحد العناصر الأساسية للأمن الإسرائيلي؛ حيث ألغى التطور التكنولوجي، خصوصا تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والقنابل البشرية مفهوم الأمن القائم على حدود آمنة بالمعنى الجغرافي، ليحل محله مفهوم آخر للأمن يقوم على محورين رئيسيين تعززهما الركائز المذكورة آنفا، **وهما:**

* التوصل إلى اتفاقيات مع الأطراف العربية تفرض منظومة اقتصادية شرق أوسطية تقوم على التعاون الاقتصادي بما يخدم مصلحة الاقتصادين الأمريكي والإسرائيلي مع ترتيبات أمنية حامية لتلك المنظومة.

* ضمان احتكارها للسلاح النووي في المنطقة؛ إذ توصلت القيادة الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن القوة النووية الرادعة باتت الأداة الأكثر أهمية على الإطلاق في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وذلك لأن هذه القوة تمثل الوسيلة الجوهرية لتعزيز الفرص والمكاسب الإسرائيلية على امتداد الساحة الإقليمية والدولية، كما أنها تعتبر الضمانة الرئيسية لأمن إسرائيل والأداة الأكثر فاعلية لمواجهة أية تهديدات أو مخاطر في المستقبل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سقوط تلك الفكرة كانت نتيجة مباشرة لحرب الخليج الثانية؛ حيث طرحت الصواريخ التي أطلقها العراق على إسرائيل تساؤلات حول هذه الفكرة التي باتت غير فعالة أيضا مع تصاعد القدرة الصاروخية الإيرانية، ومن الإنصاف القول إن الانتفاضة الفلسطينية الثانية أعلنت وبشكل نهائي وفاة تلك الفكرة؛ إذ أثبتت العمليات الاستشهادية التي قام بها الفلسطينيون أن الخطر الذي تتعرض له إسرائيل لا يكمن خارج الأراضي وإنما داخل الأراضي التي تضمها، سواء أكان هذا الخطر أمنيا أو ديموغرافيا.

وخلاصة القول : إن تراجع العقلية الأمنية الإسرائيلية عن فكرة "الحدود الآمنة" واستبدالها بأخرى لا يعني أن إسرائيل باتت مقتنعة بضرورة العودة إلى حدود الرابع من يونيو 1967، وإنما يعني بالأساس استعدادها للتنازل عن الأراضي المكتظة بالسكان تحديدا، والاستيلاء على أراض غير

مأهولة بالسكان، أي استبدال مفهوم "العمق الديموغرافي" بـ"العمق الجغرافي"، الأمر الذي يضعف إلى حد بعيد من الجدوى الأمنية للاحتفاظ بالعديد من مناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية، وهو ما لا يعني أيضا عدم وجود رغبة لدى إسرائيل في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية يمكن أن تجنيها إذا ما تنازلت عن تلك الأراضي، فالمشكلة في تل أبيب ليست مشكلة أمنية، وإنما سياسية تتمثل في غياب قرار سياسي بالانسحاب من تلك الأراضي .. وهو ما يعود بنا إلى المربع رقم واحد ويغلق الباب أمام إمكانية كسر حالة الجمود الراهنة في عملية السلام بالمنطقة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/9/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

القومية العربية .. تراجع أم احتضار؟!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

القومية العربية .. تراجع أم احتضار؟!

يبدو المشهد العربي الراهن مدعاة للإحباط واليأس الشديدين لدى الحريصين على الحفاظ على هوية وانتماء هذه الأمة، ومصدر ارتياح كبير لدى كل من يعتبر العروبة، لأسباب عقائدية أو سياسية أو مصلحية، عدوًا لابد من التخلص منه .. إنها حرب شرسة تشهدها الأمة حاليًا على جبهات عدة في الخارج والداخل لتقويض هويتها، ونزع عروبتها، وضرب مكامن قوتها، وتفتيت وحدتها؛ لتكون غير قادرة على التصدي والمواجهة ـ وصلت ذروتها مع بروز قوى وتيارات سياسية تتنكر للعروبة وتطالب صراحة بنزع بلادها من تحت مظلة الهوية العربية باعتبارها السبب الأوحد لما آل إليه الواقع العربي من ضعف واستسلام! بشكل يدعونا للتساؤل: هل تشهد نزعة القومية العربية مرحلة جديدة من التراجع أم أنها دخلت بالفعل مرحلة الاحتضار والتلاشي؟.

لقد نشأت فكرة "القومية العربية" منذ بدايات القرن الماضي لتشكل إطارًا لحشد وتوحيد الشعوب العربية التي تجمعها لغة واحدة وثقافة وتاريخ مشتركان، وتوحدًا في المصير والآمال، ثم انتقلت من مجرد توجه "يوتوبي" يطرح فكرة الوحدة العربية طرحًا عاطفيًا إلى حركة مؤطرة على المستويين الفكري والتنظيمي بفضل جهود اثنين من أبرز منظري الفكر القومي العربي، وهما: "ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" اللذان أسسا في عام 1934 "جماعة الإحياء العربي" التي أصدرت مجلة الطليعة قبل قيامهما عام 1947 بتأسيس حزب "البعث العربي"، والذي كان في نشأته ومساره متأثرًا بالتجارب القومية الغربية وبخاصة الفرنسية والألمانية، بيد أن هذه الفكرة اكتسبت زخمًا قويًا مع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 والتي مثلت أول وأهم إطار رسمي جامع لتجسيدها ووضعها موضع التطبيق، ووصلت ذروتها إبان المد القومي الناصري في أواخر خمسينيات القرن الماضي، والذي تخللته بعض المحاولات الوحدوية وعلى رأسها الوحدة المصرية ـ السورية التي مثلت ذروة توهج المد القومي العربي.

غير أن هذا التوجه القومي العروبي بدأ يشهد منذ مطلع ستينيات القرن الماضي سلسلة من الضربات القوية والمتلاحقة، والتي أدت إلى خفوته تدريجيًا، وكانت البداية فشل مشروع الوحدة بين مصر وسوريا وحدوث الانفصال بينهما عام 1961؛ حيث ظهرت حملة قوية من الكتابات التي استهدفت تسفيه الوحدة العربية والطعن في الدعوة إليها وتحميل أخطاء المسؤولين في دولة الوحدة على فكرة الوحدة نفسها، ثم تلاها نكسة يونيو 1967، والتي مثلت بدورها نكسة للمشروع القومي بعد أن حمّلها الكثيرون أيضًا على التوجهات القومية والوحدوية التي كان يتبناها الزعيم الراحل "جمال عبد الناصر"، ثم جاء الغزو العراقي للكويت عام 1990 ليحدث شرخًا عميقًا في جدار التضامن العربي، ويطيح بكثير من مسلمات العمل العربي المشترك، ويوجه ضربة قاصمة لمفهوم الأمن القومي بعد انتفاء الحديث عن مصادر تهديد مشتركة لهذا الأمن طالما أن التهديد أصبح من الممكن أن يأتي من داخل النظام العربي ذاته، ومن ثم أدى إلى تراجع الثقة والحماس في دعاوى الوحدة والقومية العربية، لاسيما وأن من قام بالغزو كان يرفع الشعارات التي تنادي بالوحدة والحفاظ على الهوية العربية، ظاهريًا على الأقل!.

بيد أن اللافت أنه رغم تلك الضربات القوية التي تعرضت لها نزعة القومية العربية، والتي وصلت بالكثيرين إلى مرحلة القنوط من الفكرة وتوجيه النقد العنيف لها، بل والسخرية منها أحيانًا، إلا أنها لم تصل في أي وقت من الأوقات إلى حد الدعوة للقضاء على هذه النزعة والانسحاب من العروبة والتنكر للهوية العربية مثلما هو حادث الآن بدعم وتشجيع واضحين من بعض القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، ومؤشرات ذلك عديدة، **نرصد أبرزها على النحو التالي:**

1ـ تصاعد الضغوط الأمريكية الرامية إلى القضاء على النزعة القومية ومن ثم الهوية العربية في إطار جهودها لتغيير واقع المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية طبقًا لتصورها الخاص، وتجسيدًا لذلك طرحت إدارة "بوش" في فبراير 2004 مشروعها المثير للجدل حول "الشرق الأوسط الكبير أو الموسع" الذي تبنته قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى في يونيو

من نفس العام؛ حيث يرمي هذا المشروع الذي يعد امتدادًا للمشروع الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شيمون بيريز" عن الشرق أوسطية، إلى الإجهاز على فكرة القومية العربية وأي إطار من الأطر التي يمكن أن توحد العرب بحيث يسهل دمج إسرائيل في المنطقة، وهو هدف ليس بالجديد، فقد عبر عنه المسؤولون الإسرائيليين أكثر من مرة ومنهم "أبا إيبيان" الذي قال في أواخر عام 1968: "يجب أن يكون واضحًا أن مصير المنطقة العربية لا يمكن أن يكون الوحدة، بل العكس.. إنه الاستقلال القائم على التجزئة".

كما يرمي هذا المشروع إلى إحياء النزعات الطائفة والعرقية وإعلائها على النزعة القومية بما يسهل تفتيت مكونات هذه الأمة وتقسيمها، فضلاً عن القضاء على القوى السياسية التي ترفع شعارات القومية العربية مثل القوميين العرب والناصريين والبعثيين ... إلخ، وفي هذا الإطار يمكن تفهم الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق واحتلاله ثم القرار الخاص بـ"اجتثاث حزب البعث" الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي بعد الغزو مباشرة، وكذلك الضغوط القوية التي تمارسها واشنطن حاليًا على حزب البعث الحاكم في سوريا، إضافة إلى الإصرار الأمريكي على نزع الهوية الثقافية للأمة العربية من خلال التركيز على إصلاح وتغيير مناهج التعليم في العالم العربي وتغيير المنظومة القيمية والثقافية للمجتمعات العربية.

2- طمس الهوية العربية لبعض الدول العربية استجابة لمطالب قوى وأقليات عرقية لها توجهاتها في الانفصال والاستقلال ، ويقدم العراق نموذجًا صارخًا في هذا الشأن، فمسودة الدستور العراقي الجديد التي سيتم الاستفتاء عليها منتصف أكتوبر الحالي 2005 تحاول أن تقصر هوية هذا البلد العربية على العراقيين العرب دون سواهم بالنص على أن: "الشعب العربي في العراق جزء من العالم العربي"، أي أنه يحاول أن ينفي الانتماء العربي عنه كدولة، ويقصره على فئة محدودة، وذلك في تنازل واضح لحساب أقلية غير عربية هي الأقلية الكردية.

وفي السياق ذاته، طرح بعض النشطاء السوريين مشروعًا لدستور جديد لسوريا يتضمن حذف كلمة "العربية" من اسم الدولة لتصبح "الجمهورية السورية" بدلاً من "الجمهورية العربية السورية"، وقد يجد هذا المشروع طريقه إلى حيز التطبيق إذا أصرت إدارة "بوش" على المضي قدمًا في مخططاتها لإسقاط النظام السوري وحزب البعث الحاكم الذي يعتبره البعض أخر المعاقل التي ترفع شعارات الوحدة والقومية العربية.. ويبدو من المؤشرات القائمة أن واشنطن عازمة على تنفيذ هذا الأمر.

3- ظهور أحزاب مغرقة في القطرية وتنبذ فكرة القومية والعروبة، من ذلك محاولة تأسيس حزب في مصر على أساس فرعوني باعتبار أن مصر انتماءاتها وهويتها فرعونية وليست عربية!، وبعض الأحزاب في العراق التي تحمل نفس التوجهات القطرية مثل "حزب الأمة العراقي" والأحزاب القومية الأخرى الكردية والتركمانية والأشورية .. إلخ والتي ترفض الهوية العربية، فضلاً عن الترويج لشعارات قطرية في الأساس كـ "الأردن أولاً"، و"مصر أولاً"، و"لبنان أولاً" ... إلخ.

4- تهديد بعض الدول العربية بشكل رسمي بالانسحاب من الجامعة العربية، بدعوى أنها فشلت في تحقيق أي من الأهداف التي أنشئت من أجلها، والمثال الواضح على ذلك ليبيا التي هددت أكثر من مرة بالانسحاب، وتخلت رسميًا عن بعدها القومي وتوجهت نحو القارة الإفريقية في خطابها الرسمي، ونحو الغرب الأوروبي والأمريكي في توجهها الفعلي.

5- اتجاه عدد من الكتاب العرب - وللأسف بعضهم من المحسوبين على التيار القومي - إلى تسفيه الفكر القومي ومحاربته من خلال الاسترسال في الحديث عن "سلبيات القومية العربية وكوارثها وظلامها وانتهاء دورها". وقد أورد الكاتب "شبلي العيسمي" في مقاله بصحيفة الحياة اللندنية يوم 2005/4/19 بعض النماذج لمثل هذا النوع من الكتابات، والتي حملت مقولات مثل.. "أن الفكر القومي ينطلق من تصور خيالي لأمة عربية افتراضية لا صلة لها بالشعوب العربية"، ومقولات أخرى تصف فكرة القومية العربية بأنها "حالة فاشية" و"فات زمنها" و"وهم كبير" ... إلخ.

إن جميع هذه المؤشرات تؤكد أن الأمة العربية تعيش حربًا شرسة تستهدف نزع عروبتها وطمس هويتها، وهذه الحرب يتم شنها على جبهتين؛ **الأولى**: خارجية وتقودها الولايات المتحدة وإسرائيل؛ حيث لم يعد خافيًا أن أحد الأهداف الأساسية للمشروع الاستعماري الأمريكي - الصهيوني في المنطقة هو القضاء على مفهوم القومية كأساس للهوية العربية، واستبداله بإطار أوسع قائم على فكرة التقسيم حتى تستطيع إسرائيل فرض هيمنتها الإقليمية على المنطقة بالتحالف مع المشروع الأمريكي الساعي للهيمنة على المنطقة والعالم. أما **الجبهة الثانية** فهي داخلية تقودها بعض القوى والتيارات التي لها أهدافها ومصالحها الفئوية الذاتية، وهي غالبًا ما تكون متحالفة مع قوى خارجية تريد النيل من هذه الأمة، سواء بقصد أو من دون قصد.

ومن هنا، فإن هذه الأمة بمثقفيها وسياسيها وكافة شرائحها وقواها، مطالبة بالتنبه لخطورة هذه الحرب الضروس التي تشن ضدها، والعمل بشكل جاد على كسبها، وذلك **من خلال التحرك في مسارات ثلاثة**؛ يتمثل **أولها:** في العمل على إحياء وترسيخ مفهوم القومية العربية ومحاربة أية أفكار انهزامية أو تآمرية تستهدف النيل منه أو تحميله مسؤولية ما آل إليه وضع هذه الأمة الآن، فالخطأ ليس في القومية العربية أو الفكر القومي الوحدوي الذي كان أداة تحررية للتخلص من نير الدولة العثمانية ثم الاستعمار الأوروبي، كما كان أداة تحديثية تستهدف إعادة تأسيس المجتمع العربي على أسس تكاملية حديثة غير طائفية أو عشائرية، وإنما الخطأ كان في التطبيق والممارسات الخاطئة لبعض الأنظمة والتيارات السياسية، فلا يمكن على سبيل المثال أن نحمل فكرة القومية أخطاء وممارسات نظام "صدام حسين" حتى وإن كانت تلك الممارسات قد تمت تحت شعارات ومزاعم القومية والتوجه العروبي.

ويتمثل ثاني هذه المسارات في التحرك السريع لوقف المخططات التي تحاك ضد العراق وتستهدف طمس هويته وسلخه من جذوره وانتمائه العربي والحيلولة دون تقسيمه، لما لذلك من تداعيات كارثية ليس على العراق وحده بل أيضًا على جميع دول المنطقة، والتصدي كذلك للضغوط التي تتعرض لها سوريا والعمل على منع تكرار السيناريو العراقي معها. وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى الاجتماع المهم الذي عقدته اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالعراق في جدة يوم 2005/10/2، والذي أسفر عن عدة نتائج يمكن اعتبارها بداية مرحلة جديدة من التحرك العربي الجاد لاحتواء تطورات الأوضاع في هذا البلد؛ حيث قررت اللجنة إيفاد الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" إلى بغداد للقاء مختلف الأطراف العراقية والتحضير لعقد مؤتمر وطني للمصالحة تحت إشراف الجامعة، وهو ما علق عليه وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" بقوله: "لقد آن الأوان لتنتهي حالة الغياب والتغييب للمبادرات العربية بخصوص الوضع في العراق".. ونأمل أن يكون الأمر كذلك.

أما المسار الثالث والأهم فيتمثل في العمل على إصلاح الجامعة العربية وتدعيم دورها باعتبارها تجسيدًا لمفهوم الهوية والقومية العربية، والخروج بها من حالة الضعف والتهميش إلى دائرة الفعل والتأثير، حتى تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، والتي باتت تهدد ليس فقط مصالحها وأهدافها بل مصيرها ووجودها ذاته.. فهل يستفيق الجميع ويدركون حقيقة المخاطر التي تتعرض لها الأمة ويتحركون لمواجهتها وترسيخ هويتهم ووجودهم على الساحة الدولية، أم تستمر حالة الضعف والتخاذل العربي، لتدخل هذه الأمة بحضارتها وهويتها مرحلة الاحتضار والتلاشي؟.

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

السياسة الأمريكية .. متناقضة ومتلونة حتى مع الأصدقاء

مرسل الموضوع بصورته النهائية نهائي

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

السياسة الأمريكية .. متناقضة ومتلونة حتى مع الأصدقاء

عادةً ما تكشف الأيام عن الكثير من خبايا السياسة، وما يدور في كواليسها من مؤامرات ومكائد ليس ضد الأعداء فقط، ولكن ضد الأصدقاء أيضًا، ما دامت الأمور تدار وفقًا لأهداف معينة، وبغض النظر عما يكون بين هؤلاء الأصدقاء من مصالح وروابط مشتركة.

ولعل الشيء الأكثر إثارة بالنسبة لي في هذا السياق ما كشف عنه من أن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أبدى في مكالمة هاتفية لرئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" في 30 يناير 2003، أي قبل شن الحرب ضد العراق بشهرين حسب ما جاء في النيويورك تايمز يوم 2005/10/14، مخاوفه من أن يكون انتشار أسلحة الدمار الشامل غير قاصر على العراق فقط، وإنما يمتد ليشمل السعودية وباكستان بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية، والأخطر من ذلك قوله بأن السعودية هي ضمن الدول الموجودة على قائمة الاستهداف الأمريكي في المنطقة بعد العراق وكذلك سوريا وإيران وغيرها من الدول!.

وإذا كان الكشف عن فحوى هذه المكالمة حول السعودية قد يمثل مفاجأة لبعض المعنيين بشؤون منطقة الشرق الأوسط والعلاقات السعودية ـ الأمريكية بشكل أخص، على اعتبار أن الرياض من أبرز حلفاء واشنطن في المنطقة، وهذا التحالف يعضده رصيد من المصالح المشتركة، وأن السياسة السعودية تتسم بالاعتدال وتسعى لتحقيق السلام في المنطقة، إلا أن ما تم الكشف عنه ليس بغريب على كثير ممن يعرفون غدر السياسة الأمريكية، وبصفة خاصة سياسة إدارة الرئيس الحالي "جورج بوش"، والتي تتسم بالتناقض والتلون والانحياز، ولا تحكمها سوى اعتبارات المصلحة الأمريكية والأهداف الاستراتيجية لهذه الإدارة في عالم القطب الأوحد.

لقد أصبحت هذه الإدارة أسيرة فكر وطموحات جماعة المحافظين، والتي لأقطابها مشروعهم الطموح لفرض الهيمنة على العالم، ويحمل اسم "مشروع القرن الأمريكي"، الذي تم طرحه عام 1997 في عهد إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون"، وقد كانت هجمات 11 سبتمبر 2001 بمثابة فرصة تاريخية استغلتها هذه الجماعة لتنفيذ استراتيجيتها، وكان إعلان الحرب على الإرهاب وشن الهجوم على أفغانستان أول خطوة في هذا السبيل .. ولعل المهم في هذا الأمر أن السياسة الأمريكية الجديدة التي أصبحت تستخدم الأداة العسكرية في تنفيذ طموحاتها قد تم تكريسها رسميًا بموجب وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، والتي لا تسمح بمنازعة أمريكا في زعامة العالم، وتزعم أنها تسعى إلى فرض الديمقراطية والحريات في هذا العالم، بما يعني تبني سياسات تنتهك الشؤون الداخلية للآخرين، وبالطبع كانت منطقة الشرق الأوسط في بؤرة الاهتمام لاعتبارات عديدة، منها أنها تضم مخزونًا من النفط يعادل 70% من احتياطات النفط في العالم، وأن أقطاب الإدارة الأمريكية تربطهم مصالح قوية بعدد من شركات النفط الأمريكية العالمية، لذا يصبح من المنطقي العمل على فرض السيطرة على هذه المنطقة لضمان توفير حاجاتها من النفط بالأسعار التي ترتضيها، إضافة **إلى** وجود إسرائيل الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة؛ حيث تلعب هي واللوبي الصهيوني الموالي لها في أمريكا دورًا مهمًا في توجيه السياسة الأمريكية في المنطقة، ثم نظرة هذه الإدارة إلى المنطقة على أنها مفرخة للتطرف.

ولم يكن غريبًا أن يبدأ الاستهداف الأمريكي للمنطقة بضرب العراق ـ الذي أرهقه الحصار وأضعف قوته ـ في 2003/3/20 وغزوه واحتلاله؛ **على افتراض أن ذلك يحقق لها أهداف؛ مثل:** إسقاط نظام "صدام حسين"، إضافة إلى تطويق الدول المناوئة لسياسات واشنطن ومصالحها في المنطقة.

ولما كانت الحرب الأمريكية ضد العراق قد أثارت ردود فعل عالمية غاضبة، وخاصة في العالم العربي، عمدت الإدارة الأمريكية لتبرير ما أقدمت عليه باعتباره يهدف لإسقاط نظام حكم "صدام حسين" ونشر الديمقراطية والحريات في العراق بعد ثبوت زيف مزاعم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. كما عمدت هذه الإدارة من أجل امتصاص غضب شعوب المنطقة إلى إعلان تأييدها لإقامة الدولة الفلسطينية وتبنيها لخطة خارطة الطريق المفضية لإقامة هذه الدولة وفق جدول زمني محدد، ولكن اللافت أنه في الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تمنّي العرب بحلم إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فإنها كانت تفعل ما يتناقض مع تحقيق هذا الهدف، ويؤكد ذلك التنازلات التي قدمها الرئيس "بوش" لرئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" خلال زيارته لواشنطن في أبريل عام 2004، والتي عَّدت بمثابة وعد "بلفور" جديد منحته هذه المرة أمريكا لا بريطانيا لإسرائيل، وأيضًا سكوتها على ممارسات إسرائيل خلال الخمس سنوات الأخيرة ضد المدنيين، وموقفها الرافض والمناوئ لحكم محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الجدار العازل الذي بنته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

وإذا كانت واشنطن قد باركت الخطوة الإسرائيلية بالانسحاب من غزة باعتبارها خطوة على طريق تنفيذ خارطة الطريق، فإنها طالبت الدول العربية والإسلامية في المقابل بمكافأة شارون على هذه الخطوة من خلال تسريع عملية التطبيع وعدم الضغط عليه لتقديم تنازلات جديدة!.

ومن ضمن الشواهد التي تدل على تناقض السياسات الأمريكية في ظل إدارة الرئيس "بوش" أنها في الوقت الذي تتحدث فيه عن نشر الديمقراطية والحريات وثقافة حقوق الإنسان في العالم فإنها عمليًا تمارس العكس في أفغانستان والعراق وفي سجن جوانتانامو 00 أي أن واشنطن تقول غير ما تفعل، وأنها تأتي في مقدمة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان في العالم.

ونتيجة لكل ذلك، فقد تسببت إدارة الرئيس "بوش" وسياستها في جلب الكراهية للولايات المتحدة، وأدت إلى خلق مزيد من الأعداء.

ومع ذلك، فمازال اليمين الأمريكي غير راض حتى الآن عن تعاطي إدارة الرئيس "بوش" مع العديد من الملفات الداخلية والخارجية، ويضغط في اتجاه اتباع المزيد من السياسات المتشددة، رغم المآزق التي تعانيها واشنطن نتيجة مغامراتها غير المحسوبة في العراق وأفغانستان وتدخلها السافر في شؤون المنطقة تحت شعار الفوضى البناءة ونزع الاستقرار، الأمر الذي قد يدفع هذه الإدارة إلى اتباع سياسات أكثر عدوانية وأقل براجماتية تزيد من تشويه الصورة الأمريكية في المنطقة والعالم.

والأمر المؤكد، هو أن صورة أمريكا قد تتحسن ـ من وجهة نظري ـ أمام شعوب العالم باتباع سياسات وخطوات عملية كالتعامل بإنصاف مع قضايا المنطقة، والبعد عن الانحياز لطرف دون آخر في الصراع الدائر فيها منذ نصف قرن، علاوة على المساهمة بفاعلية في حل

المشاكل والقضايا التي يواجهها عالم اليوم كقضايا الفقر والمديونية والأمراض الفتاكة والابتعاد عن محاولات الهيمنة.

ولكن على ما يبدو فإن إدارة الرئيس "بوش" لا تدرك هذه الحقيقة، بل هي مستمرة في اتباع سياسات لا تهدف إلا إلى مصلحتها ومصلحة حليفتها إسرائيل.

ولا شك في أن الكشف عن وجود المملكة العربية السعودية وباكستان أقرب حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط ضمن قائمة الدول المستهدفة أمريكيًا يؤكد أن إدارة "بوش" ليست محل ثقة، ولا يمكن الاعتماد عليها، وبحسب ما ذكر المحامي الدولي "فيليب ساندوس" في كتاب "عالم بلا قانون" فإن المكالمة الهاتفية التي تمت بين "بوش" و"بلير" أوضحت أن العراق باعتباره هدفًا أول للحرب لا يمثل حالة منفصلة، وإنما هو خطوة أولى ضمن مشروع كبير، وقد جاء ذكر السعودية ليدل على أن الهدف الرئيسي من مشروع "بوش" لا يقتصر على أسلحة الدمار الشامل .. كما أشار السياسي البريطاني "ميزنيس كامبل" إلى أن فحوى هذه المكالمة الهاتفية من الممكن أن يثير حالة من الذعر في السعودية، وأضاف أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تمتد على مدار عقود على التحالف مع السعودية، ولو كانت المحادثة تعبر عن سياسة حقيقية فإنها تشير إلى تغير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية.

والحقيقة الدامغة التي تؤكدها هذه الواقعة هي أن الولايات المتحدة ليس لها صديق دائم، وأنها دولة نفعية تحركها فقط اعتبارات المصلحة، وهي لن تجد غضاضة في التضحية بالأصدقاء إذا وجدت أنه قد استنفد الغرض منهم.

وإذا كانت مكالمة "بوش" و"بلير"، وما كشفت عنه من نوايا تبطنها أمريكا لدول وشعوب المنطقة تستدعي عدم الوثوق في الصداقة أو السياسة الأمريكية، فإن على الدول العربية التي تقول إنها صديقة وحليفة واشنطن مراجعة نفسها، وأن تدرك تمامًا أنها من الممكن أن تصبح هدفًا لتقلبات السياسة الأمريكية، ومن الممكن أيضًا أن تتحول بين يوم وليلة إلى عدو، وأبلغ دليل على أن واشنطن ليست موضع ثقة هي تراكمات العقود والسنوات الماضية من سياسات متحيزة ضد الحقوق والمصالح العربية بدءًا من فلسطين وانتهاءً بالعراق.

خلاصة القول: إننا أمام إدارة أمريكية متقلبة لا يهمها سوى تحقيق مصالحها، ولا يمكن الوثوق بها أو التعويل عليها في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن ثم فعلى الأنظمة والحكومات العربية أن تدرك جيدًا أن حماية نفسها وتحقيق أمن واستقرار دولها ورخاء شعوبها لن يتحقق إلا بتحقيق التوافق وتعزيز الثقة بين هذه الأنظمة وشعوبها، وليس بإرضاء الإدارة الأمريكية وخدمة سياساتها التي جعلت هذه المنطقة والعالم أقل أمنًا واستقرارًا.

د. عمر الحسن **2005/10/20**

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

هل ينفض التحالف بين بوش والمحافظين الجدد؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

هل ينفض التحالف بين بوش والمحافظين الجدد؟

جاء فوز الرئيس "جورج دبليو بوش" في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2000، بمثابة صحوة جديدة لمن أطلق عليهم "المحافظين الجدد"، بعد أن ظلوا مهمشين سياسيا طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما . هي فترتا حكم الرئيسين "بوش" الأب و"بيل كلينتون" . حيث يعد "بوش" الابن . بنظر العديد من المراقبين السياسيين في الغرب والشرق . أكثر الرؤساء الأمريكيين تبنيا لأفكار هذا التيار اليميني المتشدد، والذي اتخذ من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة انطلاق لتطبيق أجندته السياسية على أرض الواقع، والخاصة بالسيطرة على العالم في إطار تنفيذ ما عرف بـ "مشروع القرن الأمريكي" الذي تم إعداده في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة.

وكان التيار "المحافظ" قد ظهر في الولايات المتحدة في بداية حقبة الستينيات من القرن العشرين، خلال رئاسة "جون كيندي"، الذي سمح لأنصار هذا التيار باحتلال أماكن إدارية مهمة مكنتهم من نشر أفكارهم ومبادئهم، غير أنه سرعان ما تحول هؤلاء في السبعينيات عن اليسار والليبرالية التي لطالما نادوا بها، وانضموا للحزب الجمهوري، لرفضهم سياسة الوفاق التي كان يتعامل بها الحزب الديمقراطي مع الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن رفضهم ما اعتبروه "سياسات تهاونية" تجاه أمن إسرائيل الذي كان ولا يزال يمثل هدفا استراتيجيا لهم، لذا فقد أعلنوا انسلاخهم عن عباءة الحزب الديمقراطي بتأييد المرشح الجمهوري "رونالد ريجان" عام 1980، والذي احتضنهم وتحدث بلغتهم عن "شرور الشيوعية"، و"إمبراطورية الشر"، الأمر الذي ساهم بدرجة كبيرة في نشر أفكارهم مثل مواجهة الزحف الشيوعي عن طريق المواجهة العسكرية، فضلاً عن نجاحهم في جعل الإرهاب الدولي موضوعا أساسيا في مجال السياسة الخارجية الأمريكية.

غير أن تولي "بوش" الأب الرئاسة في بداية التسعينيات، ثم "كلينتون" بعد ذلك، أدى إلى تعطيل الأجندة السياسية لهؤلاء، نظرا لأن السياسات الخارجية التي اتبعها كل منهما كانت تعرقل مخططاتهم التوسعية، والتي كانت تنطلق من رؤية مفادها: أن أمريكا هي الدولة الوحيدة القادرة على قيادة العالم، ذلك أنها . تبعا لهم . "الأمة العظمى الوحيدة ذات الأعراق المتعددة الحريصة على الحرية التي تكفل لها ريادة العالم، وأنه من دون الحضارة الأمريكية فسوف تسود الهمجية والتخلف الحضاري والعنف في أنحاء المعمورة"، وقد حدد هؤلاء عدة خطوات عملية للحفاظ على نظامٍ دولي يتيح لهم تحقيق أهدافهم، والتي تمثل أولها في احتلال العراق، وتنصيب نظام تابع، تمهيدا لصناعة شرق أوسط جديد "خال من الإرهاب الإسلامي" . على حد زعمهم . وهو ما لم يتفق وسياسة الاحتواء التي اتبعها كلٌ من بوش الأب وكلينتون مع النظام البعثي في العراق، فكلاهما كان يؤمن بأن سياسة تغيير الأنظمة تسبب المزيد من الإرهاب الكوني الذي يرتد على الأمريكيين قبل غيرهم.

ورغم أن "بوش" الابن لم يكن بالنسبة لأنصار هذا التيار تلك الشخصية الملائمة التي تتصدى للتحديات؛ فقد بدا خلال حملته الانتخابية الأولى التي جرت عام 2000 واقعيا حذرا في مجال السياسة الخارجية، إلا أنه ألقى خطابا بعد ذلك هلل له هذا التيار، لأنه كان قريبا من الفلسفة الريجانية التي تتطابق وأفكارهم ومبادئهم، وقد ذهب البعض إلى أنه . أي بوش الابن . "وقع ضحية المحافظين الجدد لأنه يسهل الاحتيال عليه، ذلك أنهم استغلوا "جهله وعدم خبرته" واستولوا على السياسة الخارجية للبلاد، فيما أشارت إحدى الدراسات التي أعدها معهد "أمريكان إنتربرايز" . أحد أعمدة الفكر المحافظ في الولايات المتحدة . إلى أن بوش الابن دخل "حلبة السباق الرئاسي ولم يكن لديه برنامج سوى الوصول إلى السلطة، غير أنه بعد تفجيرات 11 سبتمبر شعر بأنه مكلف برسالة هي القضاء على الإرهاب النابع من الشرق الأوسط والثقافة السياسية السائدة فيه التي تبتعد عن مبادئ الحرية والديمقراطية، الأمر الذي أوجد نقطة التقاء بينه وبين هذا التيار".

وقد أثبت بوش حسن نواياه تجاه المحافظين الجدد عندما اختار "ديك تشيني" نائبا له، وهو الاختيار الذي مثل الخطوة الأولى لدخولهم هذه الإدارة ثم سيطرتهم عليها فيما بعد، فأصبح "زالماي خليل زادة""، و"إليوت إبرامز" من مستشاري الأمن القومي وتولى "دونالد رامسفيلد" وزارة الدفاع، الذي عين بدوره كلاً من "لويس ليبي" و"بول وولفويتز" و"دوجلاس فيث" و"وليام لوني"، بينما تولى"ريتشارد بيرل" مجلس سياسات الدفاع، ثم استقال منه بعد ارتباط اسمه بفضيحة فساد.

وقد بدأت إدارة بوش الأولى في تنفيذ مخططات المحافظين الجدد التوسعية، مستخدمةٍ ذريعة الحرب ضد الإرهاب، بدءا من أفغانستان، ثم غزو العراق واحتلاله، وقدمت دعما مطلقا لإسرائيل لم يسبقه فيها أي من الإدارات الأمريكية السابقة، كما تدخلت بشكل سافر في شؤون العديد من الدول، خاصة الدول العربية والإسلامية، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية والإصلاح، وخلقت احتقانا جديدا في العلاقات الدولية شبيها بما كان قائما في عصر الحرب الباردة بفعل خروجها السافر على القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية وسعيها الجارف إلى تحقيق الهيمنة والانفراد بقمة النظام الدولي.

وحتى في مجال السياسات الداخلية تبنى بوش الأفكار والمبادئ المحافظة كخفض الضرائب، ورفض إقرار قوانين الإجهاض، والخلايا الجذعية، كما تبنى أفكارهم الدينية المتطرفة.

وقد مثل إعادة انتخاب بوش لفترة رئاسة ثانية، بنظر العديد من المراقبين، مزيد من التلاحم الذي بدا بينه وبين المحافظين الجدد، واستمرارا لذلك النهج المتطرف الذي بدءوه في ولايته الرئاسية الأولى، غير أنه برزت خلال الآونة الأخيرة بعض المؤشرات الدالة على وجود بعض القضايا الخلافية التي قد تعصف بهذا التحالف؛ حيث يرى البعض أن تزايد الانتقادات التي وجهت لبوش خلال العامين الأخيرين، والتي أدت إلى انخفاض مستوى شعبيته بدرجة غير

مسبوقة، يعود بالأساس إلى الفشل الذريع الذي تلقته القوات الأمريكية في العراق، وذلك بعد أن تكشفت حقائق وفضائح هذه الحرب الواحدة تلو الأخرى، بدءا من كذب الادعاء بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، مرورا بفضيحة سجن أبو غريب والمعاملة اللاإنسانية التي تلاقها العراقيون على أيدي الجنود والمحققين الأمريكيين هناك، ثم نجاح المقاومة العراقية في إنزال خسائر مادية وبشرية فادحة في صفوف القوات الأمريكية؛ حيث وصل عدد القتلى الأمريكيين في العراق إلى أكثر من ألفين (بمعدل قتيل أمريكي كل يوم)، كما بلغ عدد الجرحى 15 ألفا، على نحو ما نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية يوم 2005/10/26، وانتهاء بكشف حقيقة المسرحية السياسية الهزلية التي تجري في العراق، والمتعلقة بالانتخابات ثم الإعداد للدستور، والذي قد يكون شرارة البدء لحرب أهلية في العراق.

من ناحية أخرى، فقد أدى بطء تحرك الهيئات الحكومية الأمريكية لاحتواء تداعيات إعصار كاترينا إلى تردي شعبية بوش المنخفضة بالفعل، وجاءت خسائر إعصار ريتا لتزيد الموقف سوءا؛ حيث تشير أحدث استطلاعات الرأي إلى أن 29% من الأمريكيين فقط يؤيدون سياسات بوش في الداخل وحول العالم.

والواقع فإن السياسات الاقتصادية التي اتبعها بوش خلال فترة ولايته الأولى، خاصة ما يتعلق بخفض الضرائب قد أدت إلى ظهور عجز واضح في الميزانية الأمريكية، إضافة إلى ذلك العجز في مدفوعات المعاشات والذي يشير خبراء الاقتصاد الأمريكيين إلى أنه يقدر بـ 10 تريليونات دولار، ومن المتوقع أن يتفاقم خلال العام 2008، ويمكن أن يصل إلى مرحلة إفلاس تام بحلول عام 2042، وكان بوش قد تعهد بخصخصة جزء من نظام المعاشات، إلا أنه لم يقدم أية إيضاحات حول ذلك، ويرى المراقبون أن إصلاحات بوش تواجهها العديد من العقبات في مقدمتها ذلك العجز المستفحل في الميزانية الأمريكية بسبب خفض الضرائب، ورفض بوش التام لزيادتها، هذا بالإضافة إلى تزايد النفقات الأمريكية على الحرب ضد الإرهاب. وعليه فإنه لن يكون أمام بوش ومعاونيه سوى خفض الإنفاق على الدفاع الوطني . والذي تبلغ ميزانيته حوالي 460 مليار دولار . الأمر الذي يرفضه المحافظون الجدد تماما.

من ناحية أخرى، فقد أدى التشريع الذي اقترحه بوش والقاضي بالعفو عن المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين داخل الولايات المتحدة وعدم قيامه بتشديد الرقابة على الحدود الأمريكية لمنع تسلل هؤلاء إلى الداخل، إلى إغضاب العديد من المحافظين الذين كانوا يطالبون بعكس ذلك تماما.

وقد مثل قيام بوش بترشيح "هاريت مايرز"، المستشارة بالبيت الأبيض، لتولي منصب قاضٍ في المحكمة العليا بدلاً من القاضية "ساندرا أوكنور" التي تقاعدت مؤخرا، قمة الخلاف بين بوش والمحافظين الجدد، الذين قابلوا هذه الخطوة بانتقادات واسعة والعديد من التحفظات على ترشيحها، فهي لا تعد من الشخصيات المحافظة، ولا تنتمي إلى طائفة منظري التيار المحافظ

الذين يلهبون العقول، ولديهم قدرة على إقناع الآخرين بالمبادئ والأفكار المحافظة، ولهذا فقد قررت العدول عن تعيينها في المحكمة العليا للولايات المتحدة، حسبما أعلن يوم 2005/10/27.

وقد بدا الشعور بخيبة الأمل واضحا على لسان العديد من المحافظين الجدد تجاه هذه الخطوة التي اتخذها بوش؛ حيث كتب "جورج ويل" . وهو أحد منظري الفكر المحافظ. يقول "إن مايرز لا تتميز عن آلاف المحامين الآخرين"، وأعلن آخرون أنها تعد "أسوأ خيار منذ "مجيء هارولد كارسويل" مرشح الرئيس "نيكسون" الذي رفضه مجلس الشيوخ عام 1970، واتهم "مايكل غريف" الباحث القانوني في معهد "أمريكان إنتربرايز" بوش بأنه رشح مايرز كمكافأة على إخلاصها له طوال فترة عملها معه، وذلك بعيدا عن معايير الكفاءة والتميز، متسائلاً "هل سيعمل بوش على استبدال محافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي بسيدة شابة من البيت الأبيض كانت قد أبلت بلاء حسنا في هيئة السكة الحديد في تكساس؟".

وعليه، فقد توقع بعض المحللين السياسيين أن يقوم المحافظون الجدد بالتخلي عن بوش الذي تخلى من وجهة نظرهم عن العديد من المبادئ التي يؤمنون بها، وهو ما أشارت إليه "سيدني بلومنثال" أحد مستشاري البيت الأبيض في عهد "كلينتون" في مقال لها بصحيفة "الجارديان" نشر يوم 2005/10/20 من أن المحافظين الجدد سيتخلون عن بوش الابن الذي أصابته لعنة الانتقادات بدعوى أنه لم يطبق مبادئ المحافظة على أرض الواقع.

وفي المقابل، يشير آخرون إلى أن بوش عقد صفقة مع المحافظين التقليديين (القدامى) تقضي بتخفيض دور المحافظين الجدد في رسم السياسات الأمريكية والتوقف عن المغامرات غير المحسوبة في الخارج، بالانسحاب من العراق، واستعادة العلاقات الودية مع الدول الأوروبية بعد أن ساءت خلال فترة ولاية بوش الأولى، وتبعا لدراسة أعدتها دورية "إكزيكتيف إنتلجنس ريفيو" فقد بدأت الصفقة في 29 سبتمبر الماضي عندما قام الجنرال "ويليام أودوم" . الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي الأمريكية، وبمشاركة النائب الجمهوري "والتر جونز" والنائب الديمقراطي "نيل آبركرومبي" وأعضاء آخرين في مجلس النواب بتقديم مشروع قرار يقضي بانسحاب القوات الأمريكية من العراق؛ حيث وصف هؤلاء غزو العراق بأنه "أكبر كارثة استراتيجية في تاريخ الولايات المتحدة"، وأنه لابد من تحالف واسع مع الأوروبيين وحلفاء واشنطن لتثبيت الاستقرار في المنطقة لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

كما أشارت الدراسة إلى مؤشر آخر وهو الكشف داخل مؤسسات الدولة نفسها عن بعض الشخصيات بوزارة الدفاع، وهي "لاري فرانكلين" واثنين من كبار مسؤولي لجنة الشؤون العامة الأمريكية . الإسرائيلية "إيباك"، صدرت بحقهم إدانات قانونية لاتهامهم بتسريب معلومات سرية إلى إسرائيل، وقد اعترف "فرانكلين" بالجرم، وقبل التعاون مع المدعى العام للكشف عن مزيد من المعلومات حول أشخاص آخرين قد يكونوا متورطين، وقد يتسع الأمر ليشمل الإعلان عن شبكة جاسوسية واسعة من العملاء الإسرائيليين داخل وزارة الدفاع الأمريكية، وهو ما يمثل بنظر

الكثيرين ضربة للعلاقات الأمريكية . الإسرائيلية، والتي يدافع عنها المحافظون الجدد وباعتبارها هدف استراتيجي بالنسبة لهم.

وقد صدرت أيضا إدانتان بحق نائب جمهوري من ولاية تكساس وهو"توم ديلاي" رئيس الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي وهو من اقرب المقربين لتشيني، أولاهما كانت يوم 28 سبتمبر والأخرى كانت يوم 2 أكتوبر لاتهامه في عمليات فساد مالي، وجمع تبرعات من جهات مرتبطة بمافيا القمار وغسيل الأموال؛ حيث تم تسريبها خلال حملته الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى تخليه عن منصبه بالكونجرس.

غير أنه لا يزال المؤشر الأكثر أهمية، والذي يمثل ضربة قاضية للمحافظين الجدد في إدارة بوش، هو ما يتعلق بالكشف عن معلومات تفيد تورط مكتب نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" وكبار رجال مكتبه في عملية تسريب اسم العميلة السرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية "فاليري بلايم" إلى وسائل الإعلام . انتقاما من زوجها الدبلوماسي "جوزيف ويلسون" بعدما كشف كذب الادعاءات الأمريكية، بأن العراق استورد موادا نووية خام من النيجر لصنع قنابل نووية، علنا في مقال نشره بصحيفة "نيويورك تايمز" في نوفمبر 2003، أي بعد غزو العراق بأشهر قليلة . ويعد الكشف عن أسماء العملاء السريين للوكالة خيانة عظمى بحق الأمن القومي الأمريكي. وكانت الصحيفة نفسها قد أفادت يوم 200/10/26 أن "تشيني" على صلة بتسريب معلومات حول اسم العميلة السرية، مشيرة إلى أن محامين اطلعوا على ملف القضية، أكدوا أن مذكرات "لويس ليبي" كبير موظفي مكتب تشيني تفيد بأنه علم بشأن هوية فاليري من تشيني يوم 12 يونيو 2003، أي قبل أشهر من الكشف عن هويتها في الصحف، وهو ما يتناقض مع سبق وقاله ليبي أمام هيئة المحلفين الفيدرالية من أنه علم بشأن "بلايم" من الصحفية "جوديث ميللر".

وهي فضيحة قد يؤدي إثبات صحتها إلى إجبار العديد من مسؤولي الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد على تقديم استقالاتهم والابتعاد عن الأضواء السياسية.

وعلى أية حال، وبصرف النظر عن من ينوي التخلي عن الآخر أولاً فإن الخلاف الواضح بين رموز المحافظين الجدد وبين بوش، حول بعض القضايا على الصعيدين الداخلي والخارجي، يثير في مجمله العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقة بين الطرفين وماذا ستسفر عنه، والأهم تأثير ذلك على قضايا الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قضايا العراق وسوريا وفلسطين، وإن كان الكثيرون لا يتوقعون أن يحدث تغيرا ذا أهمية في علاقة التحالف الاستراتيجي بين الجانبين، لاسيما في ظل السياسات المتشددة التي ينتهجها الأول الآن فيما يتعلق بالملفين السوري والإيراني على النحو الذي يتفق وتوجهات اليمين المحافظ.

2005/10/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

المرأة العربية ومواقع صنع القرار

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

المرأة العربية ومواقع صنع القرار

أثار نجاح أنجيلا ميركل، زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي، في أكتوبر 2005، في تحقيق ما لم تتمكن امرأة ألمانية قبلها من تحقيقه باحتلالها كرسي الاستشارية لتصبح بذلك ليس فقط أول سيدة تتولى مقاليد الأمور في ألمانيا وإنما أيضا أول سيدة تحكم دولة أوروبية بهذا الحجم منذ أكثر من عشر سنوات– أثار تساؤلاً حول إمكانية تكرار ذلك النموذج في الوطن العربي.

من الناحية التاريخية أولت العديد من الدول العربية اهتماما خاصا لوضع المرأة منذ دخولها عملية بناء الدولة الحديثة تمثل في التركيز على تعليم المرأة كأفضل وسيلة لتحقيق الحرية والكرامة والمساواة، ثم القضاء على التمييز في التشريعات بما في ذلك الإصرار على تمكينها ودخولها سوق العمل لتحقيق استقلالها الاقتصادي والمالي، وذلك انطلاقاً من أن عملية تحسين وضع المرأة جزء من عملية تحسين وضع المجتمع ككل. وقد زاد من الدفع بهذه العملية التفاعل بين المجتمعات العربية والغربية من ناحية، والتأثير المباشر لأجهزة الأمم المتحدة في العالم العربي من ناحية أخرى، لكن بمرور الوقت ظهرت قضايا النوع كقضايا يتم النظر إليها بشكل منفصل وتحتاج إلى استراتيجيات وموارد محددة.

وعلى ذلك، تم إقرار الكثير من البرامج من جانب الحكومات استجابة لطلبات المنظمات العربية والمحلية وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، كما تم تخصيص موارد لتنفيذ هذه البرامج، وزاد هذا التوجه الخاص بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية منذ مؤتمر بكين (1995)، وإسراع الأنظمة العربية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العربية في التصديق على المعاهدات الدولية المعنية (المعاهدة الدولية لحقوق المرأة والطفل ومعاهدة مناهضة التمييز ضد المرأة وغيرهما).

وشهد العقد الماضي عملاً مكثفاً في مجال مأسسة المبادرات التي تركز على تقدم المرأة العربية، بل ويتم كل عام تخصيص موارد لذلك، كما بدأت مؤسسات معينة أيضا في ممارسة العديد من الأنشطة في هذا الشأن، وحكوميا تم اتخاذ عدة إجراءات للتوافق مع المطالب المتزايدة للمجتمع المدني فيما يتصل بالفرص المتساوية للمرأة والرجل واحترام حقوق الإنسان، والتركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة في صناعة القرار على كل المستويات وفي كل المجالات من أجل ضمان مراعاة احتياجاتها ورغباتها وطموحاتها في أي قرار وفي أي تخصيص للموارد.

ومع أنه لا يمكن إنكار الجهود الحكومية لتمكين المرأة في مواقع صنع القرار إلا أن هناك **ملاحظتين أساسيتين، هما:**

1- أن مشاركة المرأة العربية في مواقع صنع القرار ضئيلة مقارنة بنسبة الوزراء ، فنسبة الوزيرات في عشرين دولة عربية حتى أكتوبر 2005 -فيما عدا الصومال وجزر القمر- تصل إلى 8.6%، حيث هناك 43 وزيرة من أصل 499 وزيرا عربيا (وزيرة واحدة في كل من قطر والكويت والإمارات واليمن، ووزيرتان في كل من لبنان وفلسطين وسوريا وتونس والسودان والبحرين ومصر وجيبوتي، وثلاث وزيرات في كل من موريتانيا والمغرب والأردن وسلطنة عمان، وخمس وزيرات في الجزائر، وست في العراق).

2- أن تعيين الوزيرات في الغالب يتم لحقائب الشؤون الاجتماعية أو الشؤون الثقافية أو في شؤون المرأة وحقوق الإنسان والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والمهجرين والبلديات والأشغال العامة والتخطيط والتنمية والسياحة والآثار والتعليم العالي والصحة والبيئة ، في الوقت الذي يتم استبعادهن بصفة عامة عن ما يعرف بالوزارات ال سيادية (وزارة الخارجية والإعلام والدفاع والداخلية) باستثناء د.فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي في مصر والسيدة سهير العلي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن والسيدة حواء أحمد يوسف وزيرة دولة مكلفة بالتعاون الدولي لدى وزارة الخارجية في جيبوتي والشيخة لبنى القاسمي وزيرة الصناعة والتخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولمزيد من الدقة، لا يمكن التعامل مع الدول العربية ككيان متجانس فال 22 دولة ليست في وضع ثابت؛ فهي تخضع لعمليات تغيير مستمرة، خاصة أنها تفاوتت في حصولها على الاستقلال، وبالتالي اختلفت فيما بينها في مسألة تمكين المرأة في مواقع صنع القرار، فمن خلال التطرق إلى تاريخ تقلد المرأة العربية أعلى منصب وصلت إليه حتى الآن وهو " وزيرة " نجد أنه رغم أن العراق تاسع دولة عربية تحصل على استقلالها في 14 يوليو 1958، إلا أنها أول دولة عربية تعين امرأة في منصب وزيرة في وزارة عبد الكريم قاسم عام 1959 وهي "د.نزيهة الدليمي" وزيرة البلديات، والتي يطلق عليها "أم الوزيرات العراقيات"، تلتها مصر حيث عينت أول وزيرة لها عام 1962 أي بعد عشر سنوات من ثورة يوليو 1953 وهي "د. حكمت أبو زيد" وزيرة الشؤون الاجتماعية، وعينت السودان . سادس دولة مستقلة في 1 يناير 1956. أول وزيرة للشؤون الاجتماعية عام 1973 "د. فاطمة عبد المحمود" وقد كانت عضوا بالبرلمان السوداني وعميدة المعهد العربي لصحة الأم والطفل بجامعة الخرطوم , ثم تقلدت منصب وزيرة الصحة بعد ذلك ، في حين عينت سوريا . ثاني دولة مستقلة في 17 إبريل 1946 . أول وزيرة عام 1976 بعد ثلاثين عاما من الاستقلال وهي السيدة "نجاح العطار" وزيرة للثقافة، وبقيت في منصبها هذا عدة وزارات متتالية ، وبقيت معها الثقافة في سورية "شأنا نسويا" حتى عام 2003.

وفي فلسطين عينت "انتصار الوزير" –أول وزيرة في سلطة الحكم الذاتي– وزيرة للشؤون الاجتماعية عام 1994، وفي جيبوتي تولت أول امرأة منصب وزيرة عام 1999 أي بعد اثنين وعشرين عاما من الاستقلال الذي تم في 27 يونيو 1977 وهي حواء أحمد يوسف وزيرة المرأة والعائلة والشؤون الاجتماعية، وفي اليمن تم بتعيين "د. وهيبة غالب فارع" عام 2001 وزيرة الدولة لحقوق الإنسان بعد أكثر من أربعين عاما من الاستقلال في 14 أكتوبر 1963، وفي أكتوبر 2003 – بعد 59 عاما من الاستقلال في15 مايو 1946 – ضمت حكومة رئيس الوزراء الأردني فيصل الفايز 3 نساء لأول مرة في تاريخ الوزارات الأردنية من واقع 20 وزيرا؛ حيث تولت أسمى خضر منصب الناطقة الرسمية باسم الحكومة بدرجة وزير، وتم دمج بعض الوزارات منها وزارة البيئة مع وزارة السياحة وتتولاها علياء بوران سفيرة الأردن السابقة في بلجيكا، فيما تتولى أمل فرحات وزارة البلدية والقروية.

وبعد 62 عاما أي أكثر من نصف قرن من استقلالها، و في سابقة هي الأولى من نوعها ، تم السياسي من باب الحكومة في لبنان –أول دولة مستقلة في إدخال العنصر النسائي المعترك 22 نوفمبر 1943– وقد تم تعيين سيدتين في حكومة الرئيس عمر كرامي في ديسمبر 2004 وزيرة للصناعة. وهما وفاء الضيقة حمزة وزيرة دولة وليلى الصلح

وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي **عن باقي الدول العربية، فقد حصلت على استقلالها في السبعينيات أي بعد ثلاثين عاما من حصول أول دولة عربية على استقلالها –وهي لبنان 1943– وتم تعيين أول وزيرة خليجية في سلطنة عمان ب مرسوم سلطاني صدر يوم 4 مارس2003، وهي: "عائشة بنت خلفان السيابية" رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بمرتبة وزيرة, كما عينت قطر شيخة المحمود وزيرة للتربية والتعليم في نوفمبر عام 2003, وعينت البحرين د. ندى حفاظ وزيرة للصحة في21 إبريل2004, ثم د. فاطمة البلوشي وزيرة للشئون الاجتماعية في 14 يناير 2005 ، كما صدر في الإمارات مرسوم اتحادي في الأول من نوفمبر 2004 بتعديل تشكيل مجلس الوزراء , ونص المرسوم على تعيين الشيخة لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط. وأخيرا تم تعيين أول وزيرة كويتية هي الدكتورة معصومة المبارك وزيرة التخطيط والتنمية الإدارية في 15 أكتوبر 2005 لتلحق بركب المرأة الخليجية والعربية.**

وفي هذا الصدد يمكن القول إنه لا قلق من أن تتولى المرأة مراكز متقدمة في صناعة القرار العربي، يؤكد ذلك أن إحدى الدراسات الصادرة عن أحد مراكز الدراسات السياسية الكبرى بواشنطن تناولت الزعماء الذين يتمتعون بـ "الكاريزما السياسية" في العالم، وتوصلت إلى أن

الرجال أقل حظًا في الزعامة الكاريزمية بينما تحظى النساء بالقدر الأكبر خاصة اللاتي تولين السلطة في بلدانهن، حيث حققن شهرة ونفوذًا لدى الرأي العام، كما سجلت الدراسة ما يزيد على عشرين سيدة كن الأكثر شهرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ك . "أنديرا غاندي، ومارجريت تاتشر، وإيفيتا بيرون، وبنظير بوتو، وخالدة ضياء الدين، ووينى مانديلا".

ويمكن هنا طرح عدة نماذج على مستوى العالمين الغربي والإسلامي والتي تدل على قدرة المرأة رئيسة "شبه القارة الهندية اشتهرت عالميا "أنديرا غاندي على القيام بمهام صناعة القرار، ففي نهرو أول رئيس وزراء للهند، واستمرت في منصبها لمدة 11 عاما في وزراء الهند السابقة، وابنة حتى عام 1977 ثم عادت للسلطة مرة أخرى، بعد أن قدمت مثالاً للمرأة الحكيمة والقادرة الحكم على إدارة الدولة.

وأيضا توقف الباحثون الأمريكيون طويلاً أمام اللقب الذي منحه البريطانيون لرئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر "المرأة الحديدية"، وهو لقب لم يحصل عليه أي من رؤساء وزراء الإمبراطورية العظمى. وقد لقبت بهذا اللقب، لأنها كانت مثلها مثل الزعماء العظماء في عصرها تتمتع بالصفات الأساسية التي تؤهلها لأن تترك بصمات دائمة في ذاكرة العالم، فقد كانت تتمتع بشجاعة كبيرة، وإصرار لا يلين وإيمان شديد بمجموعة من المبادئ الراسخة، كما كانت تجمع بين الذكاء والحضور الذهني والقدرة على التخيل، وقد كانت السيدة الوحيدة في تاريخ المملكة المتحدة التي تولت منصب رئاسة الوزراء، بل وضربت الرقم القياسي في بقائها في هذا المنصب بالمقارنة مع كل من سبقوها من رؤساء وزراء بريطانيا من الرجال الذين حكموا البلاد في القرن العشرين: فقد بلغت فترة حكمها 11 سنة و209 أيام (مايو 1979 إلى نوفمبر 1990).

وتعد تاتشر نموذجا للإرادة والتحدي؛ حيث انتخبت نائبة لحزب المحافظين بالبرلمان عن مقعد فينشلي عام 1959، وتنقلت بين الكثير من المناصب في حكومة الظل بزعامة إدوارد هيث إلى أن أصبحت وزيرة للتعليم والعلوم لدى تولي هيث السلطة في 1970 وكانت السيدة الوحيدة بالحكومة حينذاك، ليسطع نجمها أكثر بتوليها زعامة حزب المحافظين في 1975 ثم رئيسة للوزراء. وعلى مدى الأحد عشر عاما التي تولت فيها تاتشر رئاسة الحكومة تبنت اقتصاد السوق الحرة وحولت فترة الثمانينيات، بالتعاون مع الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريجان، إلى عقد السياسات المحافظة والمعادية للشيوعية.

أما رئيسة الوزراء فاديس كريسين فتعد آخر امرأة في فرنسا تحتل منصبا بهذا الحجم لمدة عشرة أشهر في الفترة من 15 مايو 1991 إلى 12 إبريل 1992.

وتعتبر "جروها رلم برودلاند" أول وأصغر امرأة في الدول الاسكندنافية تعتلي منصب رئيسة حكومة نرويجية، وهي في عمر 41 عاما؛ حيث استطاعت أن تصل إلى زعامة حزب العمال بل وقادته للنجاح في الانتخابات لثلاث مرات، فأصبحت بهذا الفوز رئيسة لوزراء النرويج لفترتين (1986.1996). وخلال العشر سنوات هذه استطاعت أن تحصل على استحسان محلي ودولي لمجمل نشاطها، فقد بدا في أغلب سياساتها الداخلية قلقها المتنامي إزاء القضايا ذات البعد العالمي، الأمر الذي كفل لها احترام وتقدير دولي لأبعد الحدود. ومن ثم رشحت لمنصب المديرة العامة لـ "منظمة الصحة العالمية" في يناير 1998. وبهذا التعيين أصبحت أول امرأة تدير منظمة الصحة العالمية.

وعلى المستوى الإسلامي هناك "بنظير بوتو" رئيسة وزراء باكستان وابنة ذو الفقار علي بوتو رئيس وزرائها السابق، والذي أعدم عام 1979 إثر انقلاب ضده من قبل محمد ضياء الحق، والذي سجن بنظير فور عودتها من المنفى عام 1986، ويعرف عنها أنها موهوبة وتمتلك قدرات قيادية متميزة فقد كانت تشرف على القضايا بنفسها وتعرف كيف تحرك الآلة السياسية من مسافات بعيدة، إلا أنها خرجت من رئاسة الوزراء لمرتين عامي 1990 و1996.

زعيمة سياسية آسيوية، وتعود وفي إندونيسيا، هناك "ميجاواتي سوكارنو" والتي تعد أول رئيسة أو كبير من الأقل تعليما إلى سبب حزبها بـ34% من أصوات الفقراء وقسم شعبية ميجاواتي وفوز والسياسي والثقافي العائلات ذات التاريخ الاقتصادي فكثير من الشعوب الآسيوية تحترم ثقافي؛ أول رئيس لإندونيسيا. الفني، وميجاواتي ابنة أحمد سوكارنو والديني وحتى

حسينة واجد ابنة والمعارضة بين امرأتين هما: شيخة في بنغلاديش تدور حلبة الحكومة وأخيرا المنصب في يوليو 1996 بعد أن مؤسس بنغلاديش الحديثة، التي استلمت شيخ مجيب الرحمن السياسية، وخالدة ضياء أرملة سياسي سابق والتي منفاها في لندن لتحرك المعارضة انطلقت من تنافس حسينة بشدة.

وبناء على ما تقدم لابد من الإقرار بوجود فروق بين ظروف ظهور كل شخصية من هذه الشخصيات في العمل السياسي وشخصياتهن بالطبع، التي مكنتهن من تولي القيادة في بلدانهن. وبصفة عامة، إن الزيادة في عدد الوزيرات من 11 وزيرة من أصل 600 وزير عربي في يناير عام 2002 إلى 43 وزيرة من أصل 499 وزيرا في أكتوبر 2005 لأكبر دليل على الاتجاه العام في الدول العربية لمنح المرأة دورا أكبر في صنع القرار وفي التخطيط للموارد والاشتراك في إدارتها وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، كما أصبح هناك تحول إيجابي للتجاوب مع احتياجاتهن

في مجال صنع القرار في مجالات محدودة ، وما يشكل نقلة نوعية ومتقدمة تقوم على الإقرار والاعتراف بجهودهن في الدفع بعجلة التنمية التي دفعت المخططين إلى تبني بعض الإصلاحات في السياسات ومحاولة تضييق الفجوة بينهما وتوسيع الفرص المتاحة لهن والتغلب على المعوقات التي تعترض مساهمتهن مع الرجل في التنمية .

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/10/29

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

تقرير "فولكر" الأخير .. والكشف عن متورطين جدد

خارج الأمم المتحدة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

تقرير "فولكر" الأخير .. والكشف عن متورطين جدد

خارج الأمم المتحدة

جاء التقرير الخامس والأخير الذي أصدرته لجنة "فولكر" ـ المكلفة من قبل منظمة الأمم المتحدة بالتحقيق في فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء ـ يوم 2005/10/27 ليكشف عن أسرار وحقائق جديدة حول الجهات والأطراف المتورطة في هذه الفضيحة، وإن كان التركيز فيه قد انصب في الأساس على أطراف خارجية ليس لها صلة بالمنظمة الدولية.

ولعل أهمية وخطورة هذا التقرير وغيره من التقارير الصادرة عن "لجنة فولكر" ترجع إلى أنها تمس بدرجة كبيرة أداء الأمم المتحدة وأسلوب إدارتها، خاصة وأن التحقيقات قد كشفت عن واحدة من أكبر فضائح الفساد في تاريخ المنظمة الدولية منذ إنشائها مما دفع الكثير من الجهات، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، إلى اتهام المنظمة والقائمين عليها بفساد الإدارة والافتقاد إلى معايير الشفافية والنزاهة والدقة في إدارة عملياتها. ومن ثم أصبح مستقبل المنظمة على المحك. وهو الأمر الذي جعل البعض ـ ومنهم "فولكر" نفسه ـ ينادي بضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على المنظمة تكفل لها القدرة على النهوض بمسؤولياتها في مرحلة يمر فيها العالم بمنعطف خطير مع تعدد وتنوع القضايا والأزمات والمشاكل التي يواجهها، والتي تستلزم درجة عالية من الكفاءة في التعامل معها.

ولاشك أن ما يعظّم ويضخم من أهمية وخطورة هذه الفضيحة هي الطبيعة الإنسانية لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي أنشئ، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986، لمواجهة الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، واستمر 13 مرحلة بقيمة تجاوزت 67 مليار دولار خلال فترة تطبيقه، من ديسمبر 1996 وحتى نوفمبر 2003، وكان يعني كشفها التشكيك في العمليات الإنسانية التي تشرف عليها المنظمة وقدرتها على إدارة المسألة العراقية بصفة خاصة.

وقد كان من الطبيعي في ضوء حرج موقف المنظمة أن تسعى لمحاولة استجلاء الحقائق حول هذه القضية، فكان تكليف "كوفي أنان" أمين عام المنظمة في مارس 2004 لشخصية محايدة هي "بول فولكر" ـ الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ـ ليرأس لجنة دولية تتولى التحقيق في هذه الفضيحة وكشف أبعادها والجهات المتورطة فيها.

ويلاحظ أن تحقيقات لجنة "فولكر" في مراحلها الأولى قد ركزت على أطراف وشخصيات داخل المنظمة الدولية كان لها صلة مباشرة بالبرنامج. وقد خلص التقرير المرحلي الأول الذي صدر في 4 فبراير 2005 إلى توجيه إدانة صريحة إلى "بينون سيفان" رئيس البرنامج الذي اتهم بالتورط في انتقاء عقود شراء النفط العراقي لصالح شركات بعينها بصورة وضعته في تعارض واضح مع معايير الثقة والاستقامة.

وجاء التقرير الثاني للجنة الذي صدر يوم 2005/3/29 ليتضمن نتائج المرحلة الثانية من التحقيقات، والتي ركزت بالأساس على محاولة الكشف عن دور "كوفي أنان" أمين عام المنظمة الدولية وكذلك نجله "كوجو أنان" في هذه القضية، خاصة وأن الأخير حامت حوله شبهات قوية نظرًا لعلاقته بشركة سويسرية استفادت من البرنامج.

وقد خلص هذا التقرير إلى نتيجة مؤداها عدم تدخل "أنان" الأب لمنح شركة "كوتيكنا" السويسرية ـ التي كان يعمل بها نجله ـ عقدًا في إطار البرنامج، لا سيما وأن الشركة قدمت أقل الأسعار .. ورغم تبرئة "أنان" الأب إلا أن التقرير انتقده؛ لأنه لم يحدد بدقة طبيعة العلاقة التي تربط ابنه "كوجو" بالشركة السويسرية التي ظل يحصل منها على رواتب لمدة ثماني سنوات، كما أنه لم يتخذ من التدابير الاحترازية ما ينبغي لضمان عدم وجود تنازع بين نشاطات ابنه وبرنامج النفط مقابل الغذاء .. واتهم كذلك "كوجو" والشركة بمحاولة إخفاء العلاقة بينهما بعد نجاح الشركة في الحصول على عقد في إطار البرنامج، وزاد من حرج الموقف ادعاء الشركة السويسرية ترك "كوجو أنان" العمل بها عام 1998 رغم وجوده على جدول رواتبها حتى عام 2004.

وجاء التقرير الثالث الذي أصدرته لجنة "فولكر" في 2005/8/8 ليؤكد ما جاء في التقرير الأول، وأن هناك فعلاً فسادًا في إدارة البرنامج، إذ اعتبر أن مديره السابق "بينون سيفان" استفاد عن طريق الفساد من البرنامج وحصل على رشا تبلغ 147.184 دولارًا من شركة نفطية يتولى إدارتها صديق ساعده في الحصول على عقد.

وأيضًا اتهم التقرير "ألكسندر ياكوفليف" الموظف الروسي السابق بقسم المشتريات بالأمم المتحدة بالحصول على رشا، واعترف "ياكوفليف" أمام القضاء الأمريكي بثلاث من التهم الموجهة إليه، **وهي:** التآمر، والاحتيال، وتبييض الأموال. وتم توجيه الاتهام كذلك إلى "فلاديمير كوزينتسوف" الدبلوماسي الروسي بالمنظمة الدولية بإقامة شركة مع "ياكوفليف" باسم "موكسيكو" للحصول من شركات على دفعات مالية غير مشروعة كانت تمر عبر حسابات في انتيجوا وسويسرا مقابل معلومات سرية لتحصل هذه الشركات على عقود.

وعلى الرغم من أن التقرير الرابع الذي أصدرته لجنة "فولكر" يوم 2005/9/6 أشاد بدور الأمين العام للمنظمة "كوفي أنان" كقيادي محترم، إلا أنه اعتبر واجباته كقيادي دبلوماسي وسياسي للأمم المتحدة لم تنفذ بشكل كامل، وطالب بإجراء إصلاحات عميقة وعاجلة في المنظمة الدولية يبررها الخلل في إدارة البرنامج النفطي، كما رأى أن الثغرات الأخلاقية والضعف في إدارة البرنامج بمثابة مظاهر للمشاكل المنهجية في إدارة الأمم المتحدة بشكل عام ... مؤكدًا أن هذه المنظمة لا يمكن أن تكون قادرة على أداء مهامها إذا لم تحافظ على أهليتها ونزاهتها ومسؤولياتها وكلها صفات كانت غائبة في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء.

وكان صدور التقرير الرابع يعني انتهاء مرحلة التحقيقات الخاصة بالمنظمة والشخصيات العاملة بها والمتورطة في الفضيحة، وجاء تقرير اللجنة الخامس الصادر يوم 2005/10/27 ليرصد نتائج التحقيقات التي قامت بها لتكشف عن الجهات والشركات والأفراد ـ من خارج الأمم المتحدة ـ المتورطين في فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء.

ويلاحظ أن التقرير الأخير كشف عن حصول نظام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" على مبلغ يقدر بـ 1.8 مليار دولار من فرض عمولات وإتاوات على الشركات التي تعاملت مع العراق في إطار البرنامج الذي صمم ـ كما سبقت الإشارة ـ لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي، إذ يشير التقرير ـ الذي جاء في 623 صفحة ـ إلى أن 2200 شركة تنتمي إلى 66 دولة قد تورطت في دفع هذه الإتاوات لنظام "صدام حسين" .. وبحسب ما ورد في الفايننشيال تايمز يوم 2005/10/28 فإن "فولكر" انتقد الفشل الكبير للأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمقاولين المتعاقدين مع المنظمة في النهوض بمسؤولياتهم فيما يتعلق بمراقبة البرنامج.

وقد أكد "فولكر" أن فساد برنامج النفط مقابل الغذاء من قبل نظام "صدام" ما كان ليحدث لو كانت الأمم المتحدة أكثر انضباطًا .. وحرص كذلك على تبرئة ساحة الأمين العام السابق الدكتور "بطرس غالي" وزوجته اللذين لم يتسلما أية أموال من بيع النفط العراقي.

ويلاحظ أيضًا أن التقرير ركز على نظام الرشا، وليس فقط على الكوبونات النفطية التي كانت تمنح للمؤيدين السياسيين لـ "صدام"؛ حيث أشار التقرير إلى مجموعة من الشركات التي استفادت من البرنامج بشكل غير قانوني، بعضها من الدول النامية، وبعضها الآخر من العالم المتقدم ومنها دول غربية، ولم يكن غريبًا أن تكون الشركات الروسية والفرنسية من أكبر الشركات التي دفعت لنظام "صدام" لضمان العقود، نظرًا لأن الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات كانت من بين الدول المعارضة للعقوبات المفروضة على العراق. وكان من بين هذه الشركات "بنك ناسيونال دوباري" الذي كان يحمل الحساب الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وقد سمح له اتفاقه مع الأمم المتحدة ليس فقط بتأكيد خطابات الائتمان ولكن أيضًا إصدارها بالنيابة للمشترين للنفط الذين تمت الموافقة عليهم، وقد أدى هذا ـ طبقًا للجنة فولكر ـ إلى خلق تضارب في المصلحة بين التزامات البنك تجاه عملائه التجاريين وعميله الأساسي وهو الأمم المتحدة، كما ألقى التقرير أيضًا الضوء على شركة "جلاكسو سميثكلين" البريطانية للأدوية، والشركة الهندسية الأسكتلندية "وير جروب"، وشركة "ديملر كريسلر" الألمانية، وشركة "سايمنس" الألمانية أيضًا على أنها من بين الشركات التي دفعت عمولات وإتاوات للنظام العراقي من أجل الحصول على عقود، وذُكرت أسماء شركات أخرى مثل "بي بي" البريطانية، و"شيفرون" الأمريكية، و"ليكيول" الروسية، و"شل" الهولندية البريطانية، و"توتال" الفرنسية، وغيرها. كما ذكر تقرير اللجنة كذلك أن شركة النفط العراقية "سومو" بدأت في فرض الإتاوة على الشركات النفطية الأجنبية في منتصف عام 2000 وقد اتخذ القرار من قبل وزارة النفط العراقية. ووصلت الإتاوة إلى 50 سنتًا على برميل النفط الواحد.

وجدد "فولكر" التأكيد على أن النظام العراقي السابق قد منح امتيازات للشركات الروسية والفرنسية والصينية بالنظر إلى أن الدول الثلاث التابعة لها هذه الشركات دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأنها كانت أكثر ميلاً إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق.

وقد حرص "فولكر" في تقريره على لفت الأنظار إلى أن موافقة الشركات على دفع العمولات والإتاوات لا يعني أن حكوماتها قد أذنت لها بذلك، أو كانت على علم بما كانت تقوم به، مؤكدًا أن اللجنة لا تملك سلطات لمتابعة وملاحقة الشركات التي انتهكت برنامج النفط مقابل الغذاء، وأنها على استعداد للتعاون مع سلطات الدول القضائية بهذا الشأن.

ولعل من الأمور الملفتة أن التقرير الخامس أفرد تسع صفحات لسياسي البريطاني "جورج جالاوي"، جاء فيها أنه حصل على كوبونات نفطية تقدر بـ 18 مليون برميل، نظرًا لعلاقاته بنظام صدام حسين عن طريق زوجته والجمعية الخيرية التي أنشأها من أجل متضرري العراق.

وما من شك في أن التقارير التي صدرت عن لجنة "فولكر" بما كشفت عنه من حقائق ومعلومات وما خلصت إليه من نتائج قد منحت فرصة لبعض القوى المتحفزة للمنظمة كي توجه إليها سهامها، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، ففي أعقاب صدور التقرير الرابع للجنة يوم 2005/9/6 ـ والذي طالب فيه "فولكر" بضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأكد حاجة المنظمة إلى إدارة تنفيذية قوية وإصلاح إداري عميق وعمليات مراقبة وتدقيق في الحسابات تتمتع بمصداقية أكبر ـ جدد السيناتور الجمهوري الأمريكي "نورمان كولمان" يوم 2005/9/9 مطالبته باستقالة الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان"، حيث اعتبر أنه من الصعوبة بمكان تصور إمكانية نجاح المنظمة في إصلاح نفسها ما دام بقي على رأسها أمين عام "ملوث" ـ حسب وصفه ـ بمزاعم الفساد وسوء الإدارة، وأكد أن واشنطن تعمل جاهدة لضمان تحقيق الإصلاحات المطلوبة في الأمم المتحدة ـ بغض النظر عن موقفها من الأمين العام ـ لأنها بحاجة إلى أمم متحدة قوية وتتمتع بالمصداقية والمسؤولية والشفافية.

ولم يكن من المستغرب أيضًا أن تثير النتائج التي خلصت إليها التقارير هجوم البعض ممن أدانتهم ووجهت إليهم الاتهامات؛ فـ"بينون سيفان" المدير السابق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق ـ الذي اتهمته لجنة فولكر بالفساد في تقريرها المبدئي الأول وأكدت إدانتها له في تقريرها الثالث ـ رفض النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة، واعتبرها مغلوطة، ولا تستند إلى أدلة، بينما حمَّل مجلس الأمن مسؤولية وقائع الفساد بدعوى أنه كان على إطلاع دائم وبصفة شبه يومية على سير عمل البرنامج بما في ذلك المشاكل التي يواجهها في مجالات تحديد الأسعار والفواتير المبالغ فيها والعمولات والعقود، وكان يرفع تقارير منتظمة وبصورة شبه يومية إلى الأمين العام "كوفي أنان"، وأشار إلى أن مكتب إدارة البرنامج لم يكن مخولاً له الإشراف والتحقيق حول انتهاك العقوبات الدولية التي ارتكبها نظام "صدام حسين". وأن هذه المسؤولية تقع حصرًا على مجلس الأمن والدول الأعضاء، كما أن الأخير هو الذي وافق على السماح لـ"لصدام حسين" باختيار الشركات التي تستفيد من العقود لشراء النفط وبيع مواد استهلاكية.

ولم يكن "سيفان" وحده هو الذي انبرى للدفاع عن نفسه فـ"شارل باسكوا" وزير الداخلية الفرنسي السابق وأحد المتهمين مع 12 شخصية فرنسية أخرى بالتربح من البرنامج نفى يوم 2005/10/18 أي تورط له في عمليات تحويل أموال، وأكد أنه لم يحصل مطلقًا على أية كوبونات نفطية، كما أن اللجنة لم تجد دليلاً فيما يتعلق بتورطه في الفضيحة.

لقد كانت تقارير لجنة "فولكر" بما أثبتته من وجود فساد وإثراء غير مشروع في عمليات برنامج النفط مقابل الغذاء دافعًا للعراقيين والحكومة العراقية للمطالبة باسترداد الأموال المنهوبة، وقد كانت هذه المسألة بالذات محل بحث وحوار بين المسؤولين الأردنيين ونظرائهم العراقيين الذين قاموا بزيارات متعددة للأردن طالبوا خلالها بإلحاح باسترداد الأموال العراقية الضائعة سواء تلك المتحققة من خلال عمليات تهريب النفط أو تلك المودعة في البنوك الأردنية من قبل نظام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"، والتي تم إخفاؤها والتصرف بها بمجرد سقوط بغداد.

ويرى بعض المراقبين أن تقرير لجنة "فولكر" الخامس والأخير يتوقع أن يتبعه تحرك على جبهتين؛ **الأولى:** هي التحقيقات الوطنية والمحاكمات المحتملة لمن وردت أسماؤهم في التقرير. **والثانية:** هي بذل جهود جديدة لإصلاح الأمم المتحدة. وعلى صعيد الجبهة الأولى أدت التقارير المؤقتة الصادرة عن لجنة "فولكر" قد أدت إلى إجراء تحقيقات جنائية داخل الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا، ونظرًا لاهتمام واشنطن الخاص بهذه القضية قامت بتشكيل لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ برئاسة "نورمان كولمان" تقوم بتحقيقات موازية لتحقيق لجنة "فولكر"، وإن كان تركيزها حاليًا منصبًا على بحث دور بعض الشخصيات في هذه الفضيحة وأبرزها "جورج جالاوي" السياسي البريطاني وغيره.

ورغم أن فضيحة النفط مقابل الغذاء تعد أكبر فضائح الفساد خلال تاريخ الأمم المتحدة الممتد عبر ستة عقود، وكان لها تأثيراتها وتداعياتها السلبية على صورة المنظمة ومكانتها الدولية، إلا أنه يمكن القول إن التقارير الخمسة الصادرة عن لجنة "فولكر" **كانت مدعاة لإثارة الملاحظات الآتية:**

1- أن تنافس المصالح للدول (خاصة الكبرى) في العراق، أحد أكبر منتجي النفط في العالم، لعبت دورًا محوريًا في إحباط استعدادات المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن للأشراف على ومراقبة برنامج النفط مقابل الغذاء.

2- أن توافق فساد نظام "صدام حسين" مع عجز حكومات العالم وسوء إدارة الأمم المتحدة أدى إلى السماح بحدوث مثل هذه الفضيحة.

3- أنه خلال سبع سنوات من البرنامج ابتداء من عام 1996 وحتى عام 2003 توفر لأعضاء مجلس الأمن الكثير من الفرص لسد الفجوات التي سمحت بإهدار الأموال العراقية، ولكنهم غالبًا ما اختاروا النظر في اتجاه آخر أو أعاقوا الإصلاحات بقوة.

4- أنه من أجل فهم المسار الخاطئ الذي اتخذه البرنامج فإنه من الضروري فهم المسار الخاطئ لبرنامج العقوبات الذي سبقه في التاريخ؛ لأنه حتى في الأيام الأولى للعقوبات استغل "صدام حسين" التصدعات والخلافات الدبلوماسية لصالحه.

5- أن البرنامج عابه من البداية وجود ثغرة كان "صدام حسين" يسعى دائمًا لاستثمارها، وهي أنه سمح للعراق باختيار شركائه التجاريين، بل وأصر النظام العراقي السابق منذ البداية على تحكم بلاده في تحديد شركائه وإنفاق عائدات البرنامج باعتبارها مسألة ذات علاقة بالسيادة، وتمسك بذلك إلى أن وافق مجلس الأمن على طلبه في مايو 1996.

6- أن نظام "صدام حسين" كان على دراية جيدة بمصالح الأطراف المختلفة وكيفية استغلال لعبة التعارض في هذه المصالح؛ فقد كشفت التحقيقات عن وجود قوائم بأسماء شخصيات بارزة من السياسيين ورجال الدين والصحفيين والشخصيات الاجتماعية الذين اعتقد أنهم من الممكن أن يؤثروا على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدعم العراق خلال المفاوضات، وبالفعل تم منح هذه الشخصيات كوبونات يمكن أن يبيعوها إلى شركات النفط أو وسطاء نظير أرباح كبيرة.

وأخيرًا لم يكن من الغريب أن يطالب "فولكر" في تقارير لجنته بإدخال إصلاحات قوية في إدارة منظمة الأمم المتحدة، لاسيما وأن هذه الفضيحة قد كشفت عن وجود أزمة شفافية والافتقار إلى معايير الدقة والمراجعة والمحاسبة، وهو ما يجعلها فعلاً في مواجهة أزمة حقيقية من الممكن أن تؤثر على وجودها في المستقبل، خاصة وأنها مستهدفة من جانب قوى دولية كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الساعية لتقويض أركانها وإعادة النظر في دورها ووظيفتها؛ حيث ترى أنها نشأت في ظل ظروف مغايرة تمامًا لما هو سائد حاليًا .. ومن ثم أصبحت قضية إصلاح الأمم المتحدة هي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، وكانت أحد البنود الرئيسية التي بحثتها اجتماعات الجمعية العامة على مستوى القمة في سبتمبر الماضي، وهي ضرورة أصبحت تفرضها طبيعة القضايا والمشاكل التي يواجهها العالم مع ما تتسم به من تعدد وتنوع، الأمر الذي يتطلب فعالية أكبر في التعامل معها، وهو ما لن يتحقق في ظل الأداء الحالي للمنظمة الدولية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/10/31

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

مواقف وسياسات "أحمدي نجاد"..

هل تعيد إيران إلى نموذج الجمهورية الإسلامية الأولى ؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

مواقف وسياسات "أحمدي نجاد" ..

هل تعيد إيران إلى نموذج الجمهورية الإسلامية الأولى ؟

أثار الفوز الساحق الذي حققه عمدة طهران السابق "محمود أحمدي نجاد"، والمحسوب على التيار المحافظ المتشدد، في انتخابات الرئاسة الإيرانية التي أجريت في يونيو الماضي 2005، المخاوف من أن ينتهج سياسات أكثر تشددا تجاه عدد من الملفات الخارجية الشائكة، كالملف النووي الإيراني، والعلاقة بين بلاده والغرب بشقيه الأوروبي والأمريكي، على النحو الذي قد يدفع باتجاه مزيد من التصعيد ضد طهران ويعيدها إلى أيام العزلة الإقليمية والدولية التي كانت تعانيها عقب الثورة الإسلامية أواخر سبعينيات القرن الماضي، وينذر بإضافة بؤرة توتر أخرى إلى المنطقة بجانب بؤر التوتر العراقية، والسورية، والفلسطينية.

وكان العديد من المراقبين للشأن الإيراني قد أعربوا عن قلقهم من أن يعيد انتخاب "أحمدي نجاد" رئيسا لإيران . والذي يعد الرئيس السادس منذ الثورة الإسلامية عام 1979. البلاد مرة أخرى إلى جذور الجمهورية الأولى التي قامت على الالتزام بالقيم الإسلامية الثورية وتبني نهج التشدد مع الدول الغربية، خاصة وأنه أعربٍ . في أكثر من مناسبة . عن إعجابه بـ "تقاوة" السنوات الأولى للثورة، عزز ذلك كونه ضابطًا سابقًا في الحرس الثوري المعروف بتوجهه المتشدد، وأحد أهم المقربين من المرشد العام "علي خامنئي" الزعيم الروحي والفعلي للتيار المحافظ في البلاد، والذي نجح في استعادة معاقله السياسية التي استولى عليها الإصلاحيون بزعامة "محمد خاتمي" طوال السنوات الثماني الماضية، والسيطرة على كافة مراكز صنع القرار بالدولة، **وأبرزها:** البرلمان (في الانتخابات التشريعية التي أجريت في فبراير ومايو 2004)، والمجالس البلدية (في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 2003)، والمؤسسة القضائية، وأخيرا المؤسسة الرئاسية.

وبالفعل فقد عمد "نجاد" عقب فوزه إلى اتخاذ العديد من الخطوات التي تؤكد هذا المنحى الجديد؛ حيث قام بزيارة ضريح "الخوميني" مؤسس الدولة الإسلامية، وتقبيل يد خليفته "خامنئي"، والذي تعهد أمامه بالحفاظ على المبادئ الأصيلة للثورة الإسلامية، مشيرا إلى أن "الديمقراطية التي تستند إلى الدين هي من أفضل أنواع الحكم في العالم". وبدوره عبر "خامنئي" عن مساندته وتأييده للرئيس الجديد أثناء مراسم تنصيبه عندما قام بنفسه بتسليمه وثائق نقل السلطة بدلاً من الرئيس السابق "محمد خاتمي" كما هو متبع عادة.

كما رفض "نجاد" التوجه الليبرالي الذي أبداه الوزراء في عهد "خاتمي"، وعلق على ذلك بقوله: "لم نقم بالثورة كي نحصل على الديمقراطية..علينا اختيار حكومة شجاعة مخلصة لحزب الله"، وانتقد أداء الحكومة السابقة بقوله: "ثقافتنا السياسية باتت خارجة عن السيطرة خلال السنوات الأخيرة..هناك شبكات منظمة تنشر فيها الانحطاط"... وهي تصريحات عكست في مجملها إلى انتمائه إلى اليمين الأصولي.

ووفق هذا المنظور قام بتشكيل حكومة يغلب عليها الطابع المحافظ، الأمر الذي اعتبره الكثيرين مؤشرا آخر على نهجه المتشدد، فقد كان العامل الحاسم في اختيار نجاد لمساعديه هو مدى التزامهم بمبادئ الثورة الإسلامية بغض النظر عن اعتبارات الخبرة والكفاءة، وقد وصفهم أثناء تقديم أوراقهم لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) بمصطلحات "الشجاعة"، و"الالتزام"، و"الإيمان" كصفات تميزهم عن من سواهم، ومن أبرز هؤلاء "علي لاريجاني" الذي اختير أمينا عاما للمجلس الأعلى للأمن القومي ومسؤولاً عن الملف النووي الإيراني، بدلاً من المعتدل "حسن روحاني"، والمعروف عنه أنه من أشد المعارضين لتوقيع إيران البرتوكول الإضافي الذي يسمح بتفتيش صارم ومباغت لمنشآتها النووية، بل طالب في مرات عديدة بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي.

ورغم أن السياسة الخارجية الإيرانية بوجه عام تعد أقل تأثرا بالتغيرات السياسية الداخلية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالملفات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل العلاقات مع الغرب، والملف النووي الإيراني، وغيرها من الملفات التي تمس المصالح العليا الإيرانية بشكل مباشر؛ حيث يتم التخطيط لهذه الملفات في العادة من قبل أعلى مستويات السلطة في إيران وبمشاركة عدة أجهزة ومؤسسات، إلا أن انتماء "نجاد" إلى اليمين الأصولي المحافظ واختياره لحكومة من التيار نفسه، كان لابد وأن ينعكس على بعض ملامح التعاطي الإيراني مع مثل هذه الملفات الشائكة، وهو ما تحقق بالفعل؛ ففيما يتعلق **بعلاقات طهران بالغرب**، أبدى درجة عالية من التشدد والصرامة، على عكس المرونة التي كانت تتمتع بها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب في عهد الإصلاحي "محمد خاتمي"؛ حيث أكد منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة عزم بلاده عدم التفريط في الاستقلال والإرادة الوطنية؛ ففي أول مؤتمر صحفي له كرئيس دولة أعلن أن إيران ليست في حاجة حقيقية لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة، مذكرا بأنها لا تزال بنظر الجمهورية الإسلامية ذلك "الشيطان الأكبر" . وهو المصطلح الذي أطلقه عليها الإمام الراحل الخوميني . ولم يقتصر ذلك النهج المتشدد لنجاد على العلاقات مع الولايات المتحدة فقط، بل امتد ليشمل أيضا الدول الأوروبية، وهو ما أكده الخلاف الحاد الذي نشب بينه وبين سفراء بلاده في عدد من الدول الأوروبية، والذي قام على أثره بسحبهم من مناصبهم؛ حيث أعلن "نجاد" أمام هؤلاء السفراء أنه لا يثق بالأوروبيين، ووصف اتفاق باريس بشأن الملف النووي الإيراني بأنه من "النوع الاستعماري" ، مشيرا إلى أنه على الأوروبيين الموافقة على الطرح الإيراني وإلا "فإننا نعلم كيف نتصرف معهم"، وهو ما رفضه السفراء الذين أكدوا أن أوروبا تحترم حق طهران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية وأن اتفاق باريس يهدف إلى بناء الثقة تدريجيا، الأمر الذي رفض نجاد الاعتراف به، متهما أوروبا بأنها تعطي إيران دروسا حول حقوق الإنسان في حين أنها "لا تحترم هذه الحقوق لديها".

وفيما يتعلق **بالملف النووي**، أعرب نجاد عن تمسكه الشديد بحق بلاده في امتلاك تكنولوجيا نووية، مشيرا إلى أنه "ليس لأي دولة أخرى، مهما كانت، الحق في منعها من تحقيق ذلك"، وهو ما أكده في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2005/9/17، محذرا من

محاولة استخدام القوة ضد طهران، بقوله: "إنه في حال أرادت بعض الدول فرض إرادتها عبر استخدام القوة على إيران، فإن هذا سيدفعها حتما إلى إعادة النظر في كل سياساتها النووية"، وهو المعنى الذي ذهب إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في طهران "على خامنئي"، والذي أكد أن بلاده "لن ترضخ أبدا" للضغوط والتهديدات بشأن ملفها النووي، وقد هاجم "نجاد" أيضا الدول التي تنتقد مساعي بلاده لامتلاك قدرات نووية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بقوله: "إن الدول التي تملك أسلحة نووية لا يحق لها إبداء الرأي إزاء برامج الدول الأخرى، فهي أولى بالمعروف لمراقبة نفسها"، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تملك أكبر ترسانة نووية في العالم، ما يستوجب إخضاعها لمراقبة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشدد على أن عصر الغطرسة والتهديد بالقوة قد انتهى، وأن بلاده لن تتخلى عن مشروعها النووي للأغراض السلمية ؛ لأن المنطق الذي يبيح الطاقة الذرية لدول ويحرمها عن أخرى مرفوض.

وفي مثل هذا السياق فقد مثل تعيين "لاريجاني" مسؤولاً عن إدارة الملف النووي، خير دليل على إصرار "نجاد" تنفيذ ما جاء في خطابه، الأمر الذي انعكس سلبا على محادثات بلاده مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) التي سارعت عقب هذا الخطاب إلى وقف هذه المحادثات وتصعيد الهجوم ضد طهران، بل وهددت برفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وهو ما سيتم بحثه أثناء الجلسة التي سيعقدها مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي ستعقد في نهاية نوفمبر الجاري.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وفي خضم حماسته الثورية أصدر نجاد بعض التصريحات العدائية تجاه بعض الدول الأخرى، التي تعتبر من أعداء إيران التقليديين؛ حيث دعا في خطبته التي ألقاها أمام عدد من مؤيديه من الشباب التابعين للتيار المحافظ، في مؤتمر "العالم بلا صهيونية"، الذي عقد بمناسبة الاحتفال بيوم القدس العالمي، إلى شطب إسرائيل من على الخريطة الدولية وهو ما اعتبره العديد من المراقبين بمثابة "هدية" قدمها إلى أعدائه؛ حيث أدى هذا الخطاب إلى إثارة موجة عارمة من الانتقادات الدولية، فمجلس الأمن من ناحيته أصدر قرارا بإدانته، كما تذرعت به واشنطن لتبرير موقفها الرافض لامتلاك طهران أسلحة نووية، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" بقولها: "أن هذه التصريحات تظهر لماذا تعمل بلادها بجهد كي تمنع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، ولماذا تسعى إلى تذكير العالم بأنها دولة راعية للإرهاب"، كما اعتبرتها إسرائيل فرصة مناسبة لشن حملة ضارية ضد طهران، حاولت فيها التأكيد على مزاعمها السابقة في أنها توجد في وسط عدد من الدول المعادية لها، والتي تسعى لإبادتها، وحتى الدول الحليفة لإيران أبدت تحفظها على مثل هذه التصريحات؛ إذ اعتبرها زير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" غير مقبولة، منبها طهران إلى أن من يصرون على تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن قد حصلوا على ذريعة جديدة.

وفي ضوء كل ذلك ، وفي ظل سيطرة المحافظين الكاملة على الحكم في إيران يتوقع الكثيرون أن تشهد الجمهورية الإسلامية نوعا من العزلة الدولية والإقليمية بسبب هذا التشدد الذي تبديه حيال العديد من القضايا والملفات الخارجية، كإصرارها على المضي قدما في برنامجها

النووي، واتهامها بالتدخل في الشؤون العراقية وظهور بعض التوجهات الإيرانية، والتي تكشفها بعض الممارسات والتحركات على الساحة الخليجية، والتي تؤكد أن هناك توجها إيرانيا نحو إشاعة حالة من عدم الاستقرار في المنطقة؛ فعلاوة على تدخلها في العراق تلجأ إيران من حين لآخر إلى تصدير بعض المشاكل لدول الجوار الجغرافي.

خلاصة القول ، إن الظروف الدولية والإقليمية التي تمر بها إيران في هذا التوقيت تفرض على المسؤولين الإيرانيين أن يدركوا أن التصريحات العدائية، قد تزيد من المأزق الذي تعيشه بلادهم، خاصة في ظل التربص الأمريكي والإسرائيلي، والساعي إلى عزل طهران عن محيطيها الإقليمي والدولي، وإقناع حلفائها بالتخلي عنها، تمهيدا لتوجيه ضربات استباقية لمنشآتها النووية إذا لم تتراجع عن تطوير برنامجها النووي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/11/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

قانون مكافحة الإرهاب في بريطانيا ..

فشل جديد لحكومة توني بلير

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

قانون مكافحة الإرهاب في بريطانيا ..

فشل جديد لحكومة توني بلير

مرة أخرى ذهبت جهود حكومة رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" أدراج الرياح مع فشل محاولتها الأخيرة لإقرار قانون مكافحة الإرهاب داخل مجلس العموم فيما عُد من المرات القليلة التي يمنى فيها "بلير" بالهزيمة داخل المجلس منذ توليه رئاسة الوزراء عام 1997. وعلى ما يبدو فإن إقرار قانون جديد لمكافحة الإرهاب كان أمرًا صعبًا نظرًا لحدة الجدل الدائر بين القوى والأحزاب السياسية وأيضًا بين طوائف الشعب البريطاني المختلفة، وفي مقدمتها الأقلية المسلمة، حول الإجراءات الجديدة التي تحاول فرضها الحكومة العمالية لمواجهة خطر الإرهاب المتزايد على بريطانيا، ولاسيما بعد هجمات 7 يوليه الماضي، والتي أسقطت 56 قتيلاً علاوة على مئات الجرحى.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية ساقت الكثير من الحجج والمبررات لتؤكد بها صحة وجهة نظرها والأهمية الملحة للإجراءات الجديدة لضمان سلامة المجتمع البريطاني، إلا أن نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين المعارضة، وأيضًا القضاء البريطاني، تمثلت في طبيعة الإجراءات الجديدة، والتي يرى كثيرون أنها تخالف قوانين حقوق الإنسان الأوروبية، وبالذات الإجراء الخاص بحق السلطات الأمنية في احتجاز المشتبه بتورطهم في الإرهاب لمدة تصل إلى ثلاثة شهور من دون توجيه اتهام لهم.

ولعل طبيعة الجدل الذي أثير حول القانون الجديد عكست بدرجة كبيرة إلى أي حد أصبحت قضية الإرهاب تمثل هاجسًا قويًا بالنسبة للبريطانيين الذين ما كادوا يفيقون من كابوس الإرهاب الذي كان يمثله الحزب الجمهوري الأيرلندي حتى وجدوه يطل عليهم برأسه، ولكنه هذه المرة قادم إليهم من خارج بريطانيا حتى وإن نفذت عملياته بأيدي مقيمين داخلها.

ولا يمكن إنكار أن من ضمن الأسباب الرئيسية التي جعلت بريطانيا مستهدفة من جانب الإرهاب الدولي، راجع إلى موقف حكومة "توني بلير" المؤيد على طول الخط لواشنطن وسياساتها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وخاصة ما يتعلق بحربها ضد الإرهاب، فيما ضاعفت مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة في شن الحرب ضد العراق من مخاطر استهدافها من جانب منظمات الإرهاب، وهو ما أكده السفير البريطاني السابق في واشنطن "كريستوفر ماير"، في تصريحات له لصحيفة الجارديان يوم 2005/11/7، بقوله: "إن تلك الحرب مسؤولة عن تصاعد الهجمات الإرهابية في بريطانيا"، كما أكده قبل ذلك التقرير الصادر عن المعهد الملكي البريطاني.

وباعتبار أن قضية مكافحة الإرهاب تشكل لب اهتمام حكومة بلير ، لاسيما بعد التداعيات السلبية التي أحدثتها تفجيرات السابع من يوليو الماضي، إلا أن الاهتمام بهذه القضية ليس جديدًا، ويعود إلى ما قبل هجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة؛ حيث أقرت الحكومة عدة قوانين بهذا الشأن منها **قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2000**، وهو القانون الذي أعطى سلطات جديدة للشرطة البريطانية تستطيع بموجبها احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين لمدة تصل إلى سبعة أيام من دون توجيه اتهامات رسمية إليهم، وزادت فترة الاحتجاز إلى 14 يومًا في عام 2003، كما أدى هذا القانون إلى زيادة سلطة حظر المنظمات الإرهابية الدولية، وتجريم الأعمال الإرهابية، وعمليات التدريب لأغراض إرهابية أو تقديم تعليمات أو تدريبات على استخدام متفجرات أو أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية.

ومن جانبه أعطى **قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2001** وزارة الداخلية سلطات لاحتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين من الأجانب من دون محاكمة؛ وفي إطار هذا القانون تم احتجاز 17 شخصًا في سجن "بلمارش" وفي سجون أخرى.

وكان الدافع وراء فرض هذا القانون الحاجة إلى وجود إجراءات أكثر صرامة في مواجهة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر، بعد ما تردد عن أن بريطانيا أصبحت ملاذًا آمنًا للإرهابيين. وقد رأى البعض أن هذا القانون ينتهك تشريعات حقوق الإنسان بشكل كبير؛ حيث إنه يعطي سلطات لوزير الداخلية لاتهام ومقاضاة والحكم على أشخاص من دون محاكمة.

ولعل الجديد في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005 أنه سحب سلطة احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين من الأجانب دون اتهامات بعد أن أقر خبراء القانون بعدم شرعية تلك السلطات، ولكنه أعطى رخصة فرض قيود على التحركات والاتصالات الخاصة بالمشتبه فيهم، امتدت لتشمل كل البريطانيين والأجانب .. ويرجع السبب في فرض هذا القانون إلى الحاجة لوجود قوانين جديدة تسمح بتعقب الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم، لكن بعض القانونيين والسياسيين والمعنيين بحقوق الإنسان رأوا أن هذا القانون يقوض حقوق الإنسان الخاصة بالمشتبه فيهم وأسرهم، وتم في إطاره احتجاز بعض المشتبه فيهم، استعدادًا لترحيلهم.

ولم يكن هناك بد من أن تلجأ الحكومة البريطانية تحت تأثير الصدمة التي أحدثتها تفجيرات لندن في 7 يوليه الماضي إلى تشديد الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب .. فكان مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي جرم عددًا من الأعمال، **منها:** مدح الإرهاب، والتحريض عليه، وحضور معسكر تدريب إرهابي، والاستعداد لتنفيذ أعمال إرهابية، كما اقترح القانون زيادة مدة احتجاز المشتبه بكونهم إرهابيين لتصل إلى تسعين يومًا، وهو ما اعتبره بعض القانونيين تقوضًا لحرية التعبير والحريات المدنية والحق في الحصول على محاكمة عادلة، فضلاً عن أنه يساعد على الاحتجاز التعسفي.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون الجديد تم النظر فيه لأول مرة داخل البرلمان في جلسة يوم 26 أكتوبر 2005، وقد أثار غضب جميع الأحزاب بسبب الاقتراح الخاص باحتجاز المشتبه فيهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر من دون توجيه اتهام ضدهم، وكذلك حول تجريم امتداح الإرهاب أو تمجيده. وعلى الرغم من أن القانون حظي بمناقشة أخرى في البرلمان إلا أن المعارضة الكبيرة التي لاقاها أوضحت وجود احتمال أن تواجه الحكومة احتمال رفضه عندما يقوم أعضاء مجلس العموم بمراجعة تفاصيله. وكان 94 عضوًا من أعضاء المجلس قد صوتوا ضد مشروع القانون منهم 16 عضوًا من حزب العمال وثمانية أعضاء من حزب المحافظين.

وكان التصويت ضد المشروع مؤشرًا على المصير السيئ الذي سيلقاه، فعندما ناقشه مجلس العموم في 2 نوفمبر الجاري حظي بتأييد صوت واحد فقط، مما أدى لإعادته إلى لجنة صياغة القوانين. وقد أوضح فريق المعارضين للقانون داخل المجلس أن بعض مواده غير مقبولة، ولا يمكن الدفاع عنها، وهو ما أكد عليه مجلس العموم في بيانه إلى مجلس اللوردات، والذي أشار فيه لعدم قبول المادتين الخاصتين بتجريم التشجيع على الإرهاب أو تمجيده (الإشادة به) واحتجاز أشخاص لمدة 90 يومًا دون اتهامات، واضطرت "هازل بليرز" وزيرة الدولة لشؤون الشرطة والأمن إلى إعادة صياغة الفقرات الخاصة بتجريم الإشادة بالإرهاب أو التشجيع عليه، والتي اعترض عليها أعضاء البرلمان، ومنهم وزير الداخلية الأسبق "جون دنهام".

والأمر المثير للانتباه هنا هو تضامن أعضاء من حزب العمال داخل البرلمان مع نظرائهم من المحافظين والديمقراطيين الأحرار والقوميين في التصويت ضد الحكومة، ومنهم وزراء سابقين أمثال "كلير شورت" و"فرانك ديبون" و"ميشيل ميشر" و"جيلندا جاكسون" و"مارك فيشر". وهذه المعارضة المتزايدة للمشروع هي التي دفعت "جون ماكدونالد" أحد نواب حزب العمال بمجلس العموم إلى أن يعلن أن هذه المعارضة تعني أن مشروع القانون بصيغته المقترحة قد مات فعلاً.

ولعل الطبيعة الصارمة والقاسية للإجراءات التي تضمنها مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد كانت هي السبب الرئيسي للجدل الذي أثير حوله لدرجة جعلت البعض يرى أنه سيجعل بريطانيا أشبه بالدول البوليسية، في الوقت الذي ينظر إليها العالم باعتبارها النموذج لغيرها من الدول في الديمقراطية وحماية الحريات.

وباستعراض وجهات نظر ومواقف الحكومة والأحزاب والقوى السياسية وأيضًا جماعات ومنظمات حقوق الإنسان داخل بريطانيا وخارجها وكذلك رد فعل الصحافة والمسلمين المحتمل أن يكونوا أول المتضررين بسبب الإجراءات الجديدة من الممكن الوقوف على مدى الصراع الذي يعتمل داخل المجتمع البريطاني ما بين مقتضيات حماية أمن المجتمع ومراعاة وحماية حقوق الإنسان.

فرئيس الوزراء "توني بلير" أشد المتحمسين لمشروع القانون كان شديد اللهجة في دفاعه عنه، واعتبر أي تفاوض حول بنوده بمثابة مساومة على الأمن القومي البريطاني، وأنه من غير الممكن مواجهة الإرهاب الجديد بأساليب التسعينيات من القرن الماضي، وأشار إلى أن فكرة احتجاز المشتبه بهم لمدة 90 يومًا جاءت بناءً على طلب الشرطة البريطانية التي أثبتت أن مثل هذه الصلاحيات ستقلل من احتمال وقوع هجمات إرهابية جديدة.

واعتبر الادعاءات بأن القانون الجديد سيؤدي إلى أزمة مع المسلمين في بريطانيا لاحتمال استخدامه لاحتجاز بعضهم واستجوابهم لا أساس لها، منوهًا بأن المسلمين يكرهون الإرهاب، ويريدون مكافحته كغيرهم من البريطانيين، وعلى الرغم من إقرار بلير بأنه أصبح من المرجح تعديل بند فترة الاحتجاز على ذمة التحقيق قبل تصويت البرلمان على المشروع في 2005/11/9 إلا أنه رفض تحديد الفترة في الاقتراح الجديد بعدما طالبت المعارضة بفترة أقصاها 28 يومًا، وهي ضعف الفترة المتاحة في القوانين الحالية (14 يومًا). غير أن وزير الداخلية "تشارلز كلارك" ذكر أن فترة الاحتجاز التي سينص عليها الاقتراح المعدل لن تنخفض إلى 28 يومًا كما يرغب منتقدو الاقتراح.

وبالنسبة للأحزاب والقوى السياسية فيلاحظ أن الديمقراطيين الأحرار والمحافظين ونواب عمال معارضين لـ"بلير" داخل البرلمان قد طالبوا بتعديل مشروع القانون فيما يتعلق بمد فترة الاحتجاز إلى 90 يومًا كما طالبوا أيضًا بإدخال تعديل فيما يتعلق بالبند الخاص بإدانة وتجريم تمجيد الأعمال الإرهابية، والمطلب الثاني بالذات كان مبعثه وجود مخاوف من أن يؤدي إقرار هذا البند إلى فرض قيود على الجماعات التي تعمل ضد الأنظمة الحاكمة الديكتاتورية، وقد تمت الإشارة بهذا الخصوص إلى قضية "نيلسون مانديلا" وعلق "كين ليفنجستون" ـ عمدة لندن ـ على مقترحات الحكومة بشأن تجريم تمجيد الإرهاب بأن ذلك يعني اعتبار "نيلسون منديلا" مجرمًا وأن أي شخص يتبعه يعتبر مجرمًا.

وعلق وزير الداخلية الأسبق "جون دنهام" قائلاً: " إذا شجع شخص أوزباكستاني يعيش في أوزباكستان تدمير تمثال كرمز للمعارضة للنظام الحاكم فسوف يعتبر متهمًا ـ بحسب مشروع القانون البريطاني الجديد ـ ويكون عرضة للمقاضاة والسجن لمدة 7 سنوات.

أما **جماعات ومنظمات حقوق الإنسان** فكانت في مقدمة المعارضين لمقترحات الحكومة؛ حيث أشارت "شاسي شكربارتي" مديرة منظمة ليبرتي إلى أن اقتراح الثلاثة أشهر لاحتجاز المشتبه فيهم من دون محاكمة يبرر إغفال الحكومة حقيقة أن الاستخبارات الجيدة وليست القوانين السيئة هي التي يجب أن تدفع وتحقق الأمن العام، وأكدت أن هذا المشرع سيكون مثل غيره ذا نتائج عكسية مخيفة على جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين الأيديولوجي والاجتماعي، فمثلاً تهمة التشجيع والتمجيد ستعوق حرية التعبير بشكل كبير، ومن هنا يجب تعديلها حتى لا تثير بعض الأفراد وتدفعهم لارتكاب جرائم أخرى، وحتى يتم التوصل إلى تعريف أدق للإرهاب.

ولم يختلف موقف منظمة "هيومان رايتس ووتش" الحقوقية الأمريكية عن موقف "ليبرتي" في انتقادها للاقتراحات الجديدة التي ضمنتها الحكومة في القانون؛ إذ اعتبرت أن من شأنها إضعاف سيادة القانون وحقوق الإنسان، كما صرح "هولي كارتنر" مدير فرع المنظمة في أوروبا ووسط آسيا أن الحكومة البريطانية تريد حبس الأشخاص دون اتهام محدد لهم بأي جريمة لشهور، وأن إضافة الجرائم الجديدة للقانون الجديد سيكون لها تأثير سلبي على حرية الرأي سواء في غرفة المحاضرات أو غرفة الأخبار أو حتى المساجد.

وبدورها لم تتخلف منظمة العفو الدولية عن إبداء موقفها المعارض إزاء مقترحات هذا القانون، وقد أشارت المنظمة إلى أن السلطات البريطانية شنت هجومًا على حقوق الإنسان واستقلال القضاء وسيادة القانون منذ أن أعلنت الحكومة الأمريكية الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ونظرت المنظمة ـ بحسب ما ورد في الجارديان يوم 2005/11/3 ـ للإجراءات المقترحة بعد أحداث 7 يوليو الماضي على أنها غير متوافقة مع التزامات بريطانيا بموجب قانون حقوق الإنسان داخليًا ودوليًا، وإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات فسوف يؤدي ذلك إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، كما أدانت المنظمة خطة "بلير"، واعتبرت كل عنصر فيها تعديًا على حقوق الإنسان خاصة المسلمين، والأجانب، ومن يسعون للجوء السياسي، كما اعتبرت محاولة الحكومة الربط بين التهديد الإرهابي والأجانب كفيل بتعزيز الخوف من الأجانب والعنصرية والجرائم ضد الدين.

أما عن موقف المسلمين من مقترحات القانون الجديد فلا شك أنهم يشعرون أنهم مستهدفون بهذا القانون؛ حيث جعلت أحداث 11 سبتمبر وأحداث 7 يوليو بؤرة الاهتمام تتركز حول الأقلية المسلمة. ويرى مراقبون أن الإجراء الخاص بتجريم تمجيد الإرهاب كان سيكون له تأثير كبير على الطائفة المسلمة لأنه كان سيستهدف بالأساس المسلمين وأئمة المساجد بوجه خاص، وربما يلعب دورًا عكسيًا بالنسبة لمسعى الحكومة لتجنيد الطوائف المسلمة في بريطانيا؛ حيث اعتبره البعض رسالة صريحة بأن الحرب ضد الإرهاب تعتبر حربًا ضد الإسلام.

وكانت الحكومة قد استبقت الأحداث، وأعلنت عن تفكيك العديد من الجماعات الإسلامية مثل جماعة "المهاجرون"، التي تم منع رئيسها "عُمر بكري محمد" من العودة إلى بريطانيا، وكذلك حزب "التحرير".

وبالنسبة لموقف الصحافة من القانون الجديد فقد عبرت عنه معظم الصحف عندما تناولت شرعية هذا القانون، ورأت أنه سيؤدي إلى تآكل الحريات المدنية وتزايد احتمالية إساءة استخدامها؛ حيث إن مدة الـ 90 يومًا لاحتجاز المشتبه بهم من الممكن إساءة استغلالها، وسيكون لها تأثيرات غير عادية على الأشخاص المحتجزين، خاصة إذا تم الاحتجاز عن طريق الخطأ. واعتبرت بعضها أن الخوف وحده ليس سببًا كافيًا وجيدًا لتطبيق تشريع ظالم وسيئ.

وهكذا يبدو في ضوء ما سبق أن حكومة "بلير" في محاولتها لحماية المجتمع البريطاني من مخاطر الإرهاب بعد تفجيرات 7 يوليو الماضي قد فشلت في استصدار قانون جديد لا يشوبه أي خلل أو أي غموض.

ولم يكن غريبًا أن يثير فشل "بلير" في إقرار المقترحات والإجراءات الجديدة داخل مجلس العموم في جلسته يوم 11/9 الجاري ارتياح الكثيرين ممن عارضوا هذه الإجراءات، وبصفة خاصة الجالية المسلمة، ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي اعتبر فيه "بلير" قضية تمرير هذه الإجراءات في البرلمان قضية شخصية بالنسبة له، إلا أن إقدام الكثيرين من نواب حزبه على التمرد وتقديم مصلحة بريطانيا على الاعتبارات والولاءات الحزبية الضيقة وضعه في مأزق حرج، وزاد من حرج موقفه عندما صوت البرلمان لمشروع قرار تقدم به المتمردون في الحزب يضاعف مدة الاحتجاز دون محاكمة للمتهمين بالإرهاب من أسبوعين لأربعة أسابيع.

ومع أن البعض يرى أن أيام "بلير" في الحكم معدودة مع اتساع دائرة التمرد ضده داخل حزبه، إلا أن الحقيقة المؤكدة التي كشف عنها هذا الجدل والصراع حول قانون مكافحة الإرهاب الجديد تتمثل في تمسك البريطانيين الشديد وحرصهم على الحفاظ على تراثهم العريق في مجال الحريات ودعم قيم العدالة والحفاظ على استقلالية القضاء رغم المخاطر التي تواجه المجتمع البريطاني الذي أصبح مستهدفًا من جانب الإرهاب ربما نتيجة لحسابات وسياسات خاطئة وقعت فيها حكومة "بلير".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/11/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

تحليل إخباري

ساحة إيران الداخلية مرشحة لتوترات قادمة

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

تحليل إخباري

ساحة إيران الداخلية مرشحة لتوترات قادمة

يبدو أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذها رئيس إيران الجديد "محمود أحمدى نجاد"، خاصة الداخلية منها، والتي وصفت بأنها "غير ناضجة" و"غير حكيمة"، ستدخل إيران في أزمة لا أحد يعرف أبعادها وعواقبها, لاسيما أنها اعتبرت مؤشرا على وجود إرهاصات لتحول ما في السياستين الداخلية والخارجية لطهران بعد رحيل الرئيس "محمد خاتمي" عن السلطة, فقد كان الأخير يفضل الحديث عن "المرونة" و "التهدئة" في إدارته للشأن الداخلي وعن "حوار الحضارات" مع الخارج، وقاد جهودا لتحسين علاقات بلاده بالغرب، كما أظهرت طهران خلال فترة ولايته دبلوماسية هادئة وتلتزم بالثوابت في موقفها من إسرائيل ... هذا في الوقت الذي جاءت فيه تصريحات الرئيس الجديد لتناقض ذلك كله, حيث بدا منها أنه يريد أن يبعث برسالة إلى الداخل والخارج معا فحواها أن إيران لن تتخلى عن مبادئها الثورية.

ومع أن اتخاذ "نجاد" سياسات متشددة كان متوقعا منذ البداية بمجرد فوزه في الانتخابات الرئاسية, حتى أن البعض اعتبر وصوله لقمة السلطة بمثابة "تسونامي سياسي" قد يؤدي إلى تغيير جذري في الوضع داخل إيران وفي علاقاتها مع الغرب , إلا أنه لم يكن متوقعا أن يثير القلق والتوتر بهذه السرعة, فبعد ثلاثة أشهر فقط من توليه السلطة, بدا واضحا أن الاعتراضات على سياسته المتشددة تأخذ طابعا تصعيديا ظهرت ملامحه في عدد من الخطوات و التصريحات **والتي كان أبرزها:**

1 . قيام عدد من النواب الإصلاحيين في 15/ 11/ 2005 بإعداد مشروع قرار لتقديمه إلى البرلمان حول عدم أهلية الرئيس الجديد في إدارة شؤون البلاد، وتزامن ذلك مع توجيه الأقلية الإصلاحية في مجلس الشورى خلال اجتماع عقد بحضور عدد من الشخصيات الإصلاحية انتقادات لاذعة إلى "نجاد" بسبب أدائه السلبي منذ اعتلائه السلطة.

2 . قيام 674 ناشطًا سياسيا وثقافيا بنشر رسالة موجهة للشعب الإيراني تحذره من استمرار استبعاد الإصلاحيين عن الساحة السياسية ومن الكثير من المواقع الهامة؛ لما لذلك من آثار سلبية ستؤدي إلى المزيد من التطرف والتوتر في شتى مؤسسات الدولة.

3 . توجيه الرئيس السابق "محمد خاتمي" اتهامات مباشرة لمن وصفهم بـ"المتطرفين الذين يسعون إلى تقليد بن لادن والذين يقدمون أفضل الذرائع ليتهجم الأعداء على الإسلام وإيران"، في إشارة إلى التعيينات الجديدة التي قام بها "نجاد" للمحافظين أعوانه في بعض مؤسسات الدولة وذلك على حساب استبعاد وإقصاء أصحاب الاتجاه الإصلاحي. كما اعتبر "خاتمي" أن لهجة "نجاد" المتشددة قد تهدد المصلحة الوطنية وتشجع على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، الأمر الذي قد يفضي إلى تحمل طهران خسائر اقتصادية وسياسية هي في غنى عنها.

4 . اعتبار الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني" والمحسوب على كلا التيارين، المحافظ والمعتدل معا، أن عمليات "التطهير السياسي" التي يقوم بها "نجاد" تخدم أهداف أعداء إيران وتعرض البلاد ومصالحها للخطر، ويكتسب هذا التصريح أهمية من عدة اعتبارات منها: أن "رفسنجاني" ليس فقط زعيما كبيرا لتيار سياسي قوي وهو "كوادر البناء" وإنما طرفاً رئيسيا من أطراف دائرة صنع القرار في إيران، كما أنه منح مؤخرا صلاحيات أكثر اتساعا كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام وهو ما اُعتبر محاولة للتضييق وتقييد يد حكومة "نجاد" في التصرف، كما أن رفسنجاني" يمثل الطبقة الغنية والمستفيدة من الثروات البترولية بالمقارنة بالمهمشين الذين يمثلهم الرئيس الحالي، هذا فضلاً عن أنه كان يمثل الخصم الأساسي لـ "نجاد" في سباق الرئاسة الأخير وأعلن حتى قبل وصوله للرئاسة أنه يريد "منع التطرف من الاستقرار في البلاد".

5 . رفض "نجاد" نفسه التراجع عن تصريحاته الأخيرة المناهضة لإسرائيل، بل وإصداره بأن تلك التصريحات "عادلة وصائبة وتعبر عن رأي الشعب الإيراني" ككل، وهو ما دفع وزارة الخارجية الإيرانية إلى التحرك بشكل منفرد للتخفيف من وقع تلك التصريحات ومن الانتقادات الدولية غير المسبوقة التي صاحبتها؛ حيث أكدت التزامها بتعهداتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، نافية أن يكون لديها النية لمهاجمة إسرائيل . كما أصدرت السفارة الإيرانية بالعاصمة الفرنسية باريس بياناً، أوضحت فيه أن إيران لا تكّن أي نوايا عدائية لليهود ، الأمر الذي اتخذه "نجاد" ذريعة لإقصاء عدد من دبلوماسيه من مناصبهم في الخارج لأنهم لم يدعموا موقفه وتصريحاته.

ومن المؤكد أن تصريحات "نجاد" المثيرة للجدل حول ضرورة إزالة إسرائيل من الخارطة, ومبادرته بتغيير ستة من كبار مديري البنوك الإيرانية خلال يوم واحد, وقرارات أخرى غير مدروس عواقبها اتخذتها حكومته خلال الأشهر القليلة الماضية, أكدت أنه قرر اعتماد نهج هجومي متشدد في سياساته يميل نحو العودة إلى مبادىء الثورة، إيذانا ببداية ما يمكن تسميته بـ "الجمهورية الثالثة" بعد "جمهوريات الخميني المحافظة "، و"جمهوريات الإصلاحيين" (رفسنجاني وخاتمي).

وبات واضحا أن سياسات الرئيس "نجاد" لن تثير الإصلاحيين فحسب, حيث تدل المؤشرات على أنه قد يشكل عبئاً على المحافظين أنفسهم في المرحلة المقبلة, بعد أن تبين أن نهجه السياسي قد يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران, ويهدد علاقتها بالعالم, وبعزلتها على كافة المستويات، وهو ما يفقدها تعاطف دول كانت مستعدة لمناصرته ا في معركتها السياسية ضد وكالة الطاقة الذرية والولايات المتحدة وبريطانيا, وليس أدل على ذلك من تعليق خبراء روس على تصريحات "نجاد" ضد إسرائيل بأنها "لم تضع الرئيس الإيراني فقط في موقف حرج ، بل وضعت كذلك تلك الدول التي تنادي بحوار سلمي مع طهران".

وعبر وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" عن قناعته بأن الجهات المنادية بتحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن حصل ت عبر هذه التصريحات على مبررات إضافية , وهو الأمر الذي تجلى بالفعل في إعلان الاتحاد الأوربي بأن "إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي باتت خياره الوحيد بعد أن أكد "نجاد" خطط بلاده للمضي قدما في إنتاج الوقود النووي , وبعد أن تبين أن سياس‌ته المتشددة تثير القلق بشأن دور بلاده في المنطقة وخططها المستقبلية".

ولم يكن غريبا أمام كل ذلك أن يرجئ الأمين العام للأمم المتحدة يوم 2005/11/15 . رغم نفي طهران لذلك . زيارة رسمية مقررة لها، بل إن الرئيس الإيراني نفسه بدا وكأنه أدرك مدى المأزق الذي تعيشه بلاده فقرر الا عتذار عن عدم حضور قمة المعلوماتية في "تونس" يوم 2005/11/16، وذلك تحسبا لمقاطعته من قبل المشاركين فيها.

غير أن هذه التداعيات الناتجة عن توجهات "نجاد" تثير تساؤلات عديدة بشأن واقع وطبيعة تفاعلات الساحة السياسية الإيرانية ومستقبل علاقات النظام الحاكم بالخارج، خاصة على المستوى الإقليمي، وذلك بالأخذ في الاعتبار مؤشرات التدخل الإيراني العديدة في العراق وسعي طهران إلى تصدير بعض المشاكل لدول الجوار الجغرافي، الأمر الذي قد يثير قلقاً وهواجس تمثل تهديداً للأمن القومي لدول المنطقة.

ويزيد من قلق الأمور, بروز وجهة نظر ترى أن صعود "أحمدي نجاد" ومجموعته إلى السلطة في إيران لا يشكل إحياء لسلطة المحافظين بقدر ما ينبيء عن ظاهرة جديدة لها خلفيات طبقية وسياسية، وتشكل ربما خطرا أكبر من توجه المجموعات المحافظة نفسها, إذ إنها تذكر بصعود دور الطبقات المتوسطة والطبقات الفقيرة وتحالفهما مع الأجهزة العسكرية والاستخباراتية في أماكن أخرى من العالم كأوروبا في القرن الماضي وتحولهما إلى مجموعة سياسية عسكرية يصعب ضبطها من أي جهة كانت (محافظة أو غير محافظة) . ولعل الاتجاهات المحافظة في إيران أدركت خطورة ذلك الوضع عندما قررت رفض أربعة من الوزراء الذين اختارهم "نجاد"، وتحفظت بشأن إقالته 40 سفيرا من سفراء البلاد في الخارج.

وبناء على ما سبق, فإنه من المحتمل أن يؤدي الاحتقان الحادث في إيران بسبب سياسات "نجاد", إلى صدام داخلي, **تبرز ملامحه في ضوء العاملين الآتيين:**

الأول: إقالة الرئيس الجديد، فعلى الرغم من أنه من المستبعد نجاح الإصلاحيين في ذلك الأمر بسبب سيطرة التيار المحافظ على البرلمان، إلا أن مجرد طرح طلب بإقالته في البرلمان من المؤكد أنه سيكون صفعة قوية إلى حكومته وإنذارا شديد اللهجة بأن سياساته يجب أن تكون أكثر هدوءا وأكثر حكمة, ورسالة مفادها بأن وصوله للسلطة لا يعني تفرده باتخاذ القرار, بل إن إقالته أمر محتمل خصوصا أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها إقالة رئيس إيراني, إذ صادق البرلمان الإيراني في بداية الثورة على قرار حول عدم أهلية الرئيس الأسبق "أبو الحسن بني صدر", وأصدر الإمام "الخميني" قائد الجمهورية الإسلامية آنذاك مرسوما بإقالته من منصبه والبدء بانتخابات رئاسية مبكرة.

الثاني: مدى الدعم الذي يحظى به "نجاد"؛ فعلى على الرغم من تأكيد البعض أن الرئيس الجديد لم يفقد بعد كل أنصاره, بل إنه لا يزال يحتفظ بدعم داخلي, مستدلين على ذلك بتصريح المرشد الأعلى للثورة آية الله "علي خامنئي" يوم 2005/11/14, حيث دعا إلى الكف عن توجيه الانتقادات المتزايدة إلى الرئيس, بل وشدد على ضرورة أن يجد " نجاد" دعما من الحكومة حتى يتمكن من القيام بعمله, إلا أن هناك العديد من الدلائل الأخرى التي تؤكد أن هناك قلقاً ومخاوف بين المرشد الأعلى والرئيس ؛ حيث تبع تنصيب "نجاد" رئيسا رسميا لإيران في 4 أغسطس 2005 نزاع على اختيار أعضاء الحكومة الجديدة عندما رفض هو ورجاله اقتراح "خامنئي" ترشيح رجله "علي أكبر ولايتي" لوزارة الخارجية، وأيضا تحفظهم على من رشحوا لوزارات التجارة والنفط وجهاز المخابرات.

وتشير دلائل أخرى إلى أن المرشد الأعلى "خامنئي" يخشى على سلطاته من تغلغل المؤيدين لـ "نجاد" في مراكز صنع القرار الأمنية والعسكرية, خصوصا أن هؤلاء يمكن أن يكونوا مصدر تهديد له باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ؛ لأنهم يسعون إلى عسكرة الحكومة ، وهو ما يقلص من القاعدة الدينية والسياسية التي ترتكز عليهما شرعية النظام و"خامنئي" ذاته . وفى ظل ذلك, فإنه من المتوقع أن يأتي وقت سيضطر فيه "خامنئي" للتدخل لضبط سلوك وسياسة "نجاد" وكبح جماحه, وهو ما سيؤدي **إلى احتمالين:** إما رضوخ "نجاد" وبشكل كامل للتوازنات السياسية المعمول بها داخل البلاد , وإما صراع, ولكنه هذه المرة ليس بين المحافظين والإصلاحيين فقط, ولكن بين المحافظين وبعضهم البعض.

مركز الخليج للدراسات **2005/11/22**

الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

قانون مكافحة الإرهاب الجديد ..

تهديد آخر لمستقبل بلير السياسي

لعل من أبرز الصفات التي يفخر بها البريطانيون على مدار تاريخهم الطويل الذي يمتد إلى أكثر من سبعة قرون هي الديمقراطية التي جعلت الشعب البريطاني يحظى بحرية التعبير وحقوق الإنسان بدرجة تفوق ما تحظى به الشعوب الأوروبية الأخرى، بل والشعب الأمريكي ذاته، والذي يعتبر حديث عهد بالديمقراطية، لحداثة تكوين الولايات المتحدة ذاتها كدولة يرجع تأسيسها إلى أكثر من قرنين من الزمان فقط.

بيد أن فخر البريطانيين بالديمقراطية يبدو أنه لن يدوم طويلاً؛ إذ منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي أصابت الولايات المتحدة، وما ترتب عليها من إطلاق ما يسمى "الحرب الدولية ضد الإرهاب" وقيامها باتخاذ سلسلة من الإجراءات وإصدار مجموعة من القوانين المقيدة للحريات بزعم مكافحة الإرهاب، وفي ظل التوافق التام في المواقف والسياسات البريطانية مع نظيرتها الأمريكية، لم يكن من المستغرب تأييد "توني بلير" المطلق لقرارات "بوش"، ما أدى إلى تقليص مساحة الديمقراطية التي يحظى بها الشعب البريطاني نتيجة التداعيات التي فرضتها إجراءات مكافحة الإرهاب من ناحية، والتورط في حرب العراق والتي جعلت من لندن هدفًا للجماعات الإرهابية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من منطقية بعض الإجراءات التي اتخذتها واشنطن كنتيجة لتداعيات أحداث 11 سبتمبر، والتي طعنت ـ من وجهة نظر البعض ـ الكبرياء والمكانة الأمريكية على المستوى العالمي، فإن سير حكومة "بلير" على خطى الإدارة الأمريكية في تبني نفس تلك الإجراءات، لا يوجد مبرر له، خاصة وأنها كانت في مأمن من تهديدات التنظيمات والجماعات الإرهابية آنذاك، باستثناء العمليات التي كان ينفذها الجيش الجمهوري الأيرلندي، والتي توقفت بتوقيع اتفاق السلام بين الجانبين.

ومع أن السياسات والإجراءات التي انتهجتها حكومة "بلير" كانت السبب المباشر كما يقول العديد من الكتاب والمحللين وحتى النواب لوقوع هجمات السابع والحادي والعشرين من يوليو 2005 التي هزت مدينة لندن، فإن الحكومة استغلت هذه الهجمات في إصدار مجموعة من القوانين لمكافحة الإرهاب، بدعوى حماية الأمن القومي للبلاد. وعلى الرغم من القبول الذي حظيت به تلك القوانين من جانب البريطانيين في البداية، إلا أنها بدأت تواجه بمعارضتهم في ضوء القيود العديدة التي انطوت عليها، لاسيما إعطاؤها أولوية قصوى للبعد الأمني وفرضها العديد من القيود على حرية التعبير وحقوق الإنسان، بل واعتبرها الكثيرون قد تؤدي إلى زيادة الإرهاب.

ورغم أن سياسة إصدار القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب ليست بالأمر الجديد في تاريخ السياسة البريطانية، إلا أن ثمة ملاحظتين مهمتين في هذا الصدد؛ **الأولى:** أن بريطانيا لم تشهد في تاريخها السياسي إصدار عدد كبير من هذه القوانين وتعديلها مثلما شهدته في ظل حكومة "بلير"، والتي شهدت إقرار نحو خمسة قوانين، **والثانية**: أن هذه القوانين اتجهت باستمرار نحو مزيد من التشدد والتضييق على الحريات العامة حتى أصبحت تمثل تهديدًا حقيقيًا لقيم الديمقراطية والحرية البريطانية.

فقانون مكافحة الإرهاب لعام 1998، انطوى على مجموعة من القيود على الحريات العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان، من بينها: السماح للمحاكم بالأخذ بشهادات كبار ضباط الشرطة فيما يتعلق بانتماء أحد المتهمين لعضوية إحدى المنظمات المحظورة، والسماح للسلطات الأمنية بالاستيلاء على ممتلكات المتهمين في القضايا الإرهابية ومصادرة أموالهم، علاوة على توسيع مفهوم الإرهاب ليتضمن أي فرد لديه دافع سياسي أو ديني أو أيديولوجي لاستخدام العنف أو التهديد به ضد الأفراد أو الممتلكات. وقد كان هذا القانون يستهدف أساسًا الحد من طلبات اللجوء السياسي إلى بريطانيا، مما أدى إلى تعرضه لانتقادات عديدة من جانب منظمات حقوق الإنسان؛

حيث فرض قيودًا عديدة على تعامل السلطات الأمنية مع طالبي اللجوء السياسي، فضلاً عن القيود الخاصة بإجراءات التوقيف والاعتقال التعسفي.

ومنح القانون الصادر عام 2000، الشرطة سلطات جديدة تستطيع بموجبها احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين لمدة تصل إلى 7 أيام من دون توجيه اتهامات رسمية إليهم، وتم زيادة فترة الاحتجاز إلى 14 يومًا في عام 2003، كما أدى هذا القانون إلى زيادة سلطة حظر المنظمات الإرهابية الدولية، وتجريم الأعمال الإرهابية، وعمليات التدريب لأغراض إرهابية أو تقديم تعليمات أو تدريبات على استخدام متفجرات أو أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية. أما قانون مكافحة الإرهاب والجريمة الصادر عام 2001، والذي تزامن صدوره مع هجمات 11 سبتمبر واتهام لندن بأنها أصبحت "ملاذًا آمنًا للإرهاب"، فقد منح وزارة الداخلية سلطات أوسع لاحتجاز المشتبهين بالإرهاب من الأجانب دون محاكمة إذا لم يتم ترحيلهم بسبب قانون حقوق الإنسان؛ إذ أعطى وزير الداخلية سلطة اتهام ومقاضاة والحكم على أي شخص دون محاكمة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر، بدأت لندن في مراجعة القوانين والإجراءات التي تبنتها طيلة الفترة السابقة، ولجأت إلى استحداث قوانين جديدة تهدف لمنع جرائم الكراهية الدينية، والمراجعة الشاملة لنظام اللجوء والهجرة. وقد انطوت تلك القوانين على مجموعة من الإجراءات التي تصب في اتجاه انتهاك حقوق الأجانب، **ومنها:** الترحيل، وتقييد حق اللجوء السياسي.

وثمة ملاحظة عامة فيما يتعلق بالقوانين السابقة تتمثل في أنها كانت موجهة بالأساس ضد الأجانب المقيمين، رغم أن ذلك انتهاك أساسي للمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تكفل المساواة بين كافة الأجناس في التمتع بتلك الحقوق.

أما الجديد في القوانين اللاحقة لأحداث سبتمبر فتمثل في امتداد نطاق تطبيقها إلى المواطنين البريطانيين وعدم اقتصاره على الأجانب فقط، الأمر الذي يعني فرض مزيد من القيود على الحرية والحقوق الأساسية التي تتيحها الديمقراطية البريطانية لمواطنيها، بعد أن كانت تلك القيود قاصرة على الأجانب المقيمين في بلادهم فقط، ومن ذلك **قانون أوامر المراقبة والسيطرة البريطاني الذي صدر في مارس 2005**، وفرض مجموعة جديدة من القيود على المشتبه في علاقاتهم بالإرهاب، **تشمل:** التنصت عليهم إلكترونيًا، واعتقال المشتبه فيهم أو وضعهم رهن الحبس الاحتياطي، أو الإقامة الجبرية قبل محاكمتهم. ولعل الجديد في هذا القانون أنه سحب سلطة احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين من الأجانب دون اتهامات من وزارة الداخلية بعد أن أقر خبراء القانون بعدم شرعية تلك السلطات، ولكنه أعطى رخصة فرض قيود على التحركات والاتصالات الخاصة بالمشتبه فيهم، امتدت لتشمل كل البريطانيين والأجانب .. ويرجع السبب في فرض هذا القانون إلى الحاجة لوجود قوانين جديدة تسمح بتعقب الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم، لكن بعض القانونيين والسياسيين والمعنيين بحقوق الإنسان رأوا أن هذا القانون يقوض حقوق الإنسان الخاصة بهؤلاء فضلاً عن أسرهم، وتم في إطاره احتجاز بعضهم بالفعل، استعدادًا لترحيلهم.

ولم يكن هناك بد من أن تلجأ الحكومة البريطانية تحت تأثير الصدمة التي أحدثتها تفجيرات لندن في 7 يوليه الماضي إلى تشديد الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب .. فكان مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي جرم عددا من الأعمال، منها: مدح الإرهاب، والتحريض عليه، وحضور معسكر تدريب إرهابي، والاستعداد لتنفيذ أعمال إرهابية، كما اقترح القانون زيادة مدة احتجاز المشتبه بكونهم إرهابيين لتصل إلى تسعين يوما، وهو ما اعتبره بعض القانونيين تقويضا لحرية التعبير والحريات المدنية والحق في الحصول على محاكمة عادلة، فضلاً عن أنه يساعد على الاحتجاز التعسفي، وكنتيجة لذلك منى "بلير" بأول هزيمة سياسية له أمام البرلمان البريطاني منذ توليه رئاسة الوزراء عام 1997، وذلك برفض مشروع القانون الجديد الذي طرحته

حكومته للتصويت أمام البرلمان يوم 2005/11/7، وهي الهزيمة التي أدت إلى درجة القول إن نهايته باتت قريبة، لا سيما في ظل تصويت أعضاء حزبه في البرلمان ضد القانون.

ولعل الطبيعة الصارمة والقاسية للإجراءات التي تضمنها مشروع القانون الجديد كانت هي السبب الرئيسي للجدل الذي أثير حوله لدرجة جعلت البعض يرى أنه سيجعل بريطانيا أشبه بالدول البوليسية، في الوقت الذي ينظر إليها العالم باعتبارها النموذج لغيرها من الدول في الديمقراطية وحماية الحريات.

ومن أبرز البنود التي أثارت الجدل بشأن القانون الجديد من جانب كافة أطياف المجتمع البريطاني وقواه السياسية، هو ذلك البند الذي يشير إلى تحديد فترة احتجاز المشتبهين بالإرهاب من أسبوعين إلى تسعين يومًا من دون توجيه تهم أو محاكمة. وهو البند الذي لا يوجد له نظير في بعض الدول الأخرى، ففي أستراليا على سبيل المثال يتم احتجاز المشتبه في كونهم إرهابيين لمدة 168 ساعة بعد صدور تصريح أمني خاص، وفي ألمانيا تتم محاكمة المتهم بعد يوم من القبض عليه، وكذلك في اليونان، وفي النرويج يمكن احتجاز المشتبه فيهم لمدة 48 ساعة، وقد يطول احتجازهم، ولكن بعد موافقة المحكمة ..إلخ.

ومن البنود المثيرة للجدل أيضًا ذلك البند المتعلق بتمجيد الإرهاب، والذي يبدو هو الآخر غير واضح، إذ إن العمل به قد يؤدي إلى تقليص الحريات العامة، فوفقًا لهذا البند، فإن هناك ضرورة لغلق محال الكتب الإسلامية في بريطانيا بزعم أنها تحث على التطرف, وكذلك حظر شرائط الفيديو الخاصة بالقاعدة, لأنها تشيد وتحفز على الإرهاب! وبنفس المنطق فإن هناك إمكانية للتحقيق مع هيئة الإذاعة البريطانية إذا قامت بإذاعة مثل هذه الأشرطة ... يذكر أن هيئة الإذاعة البريطانية قامت ببث الشريط الأخير لتنظيم القاعدة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2005، وكان هذا الشريط ـ وفقًا لمشروع القانون الجديد ـ واحدًا من أكثر الشرائط المثيرة والمحفزة على الإرهاب. وتبعًا لذلك، فإن هيئة الإذاعة البريطانية تُتهم بالتحريض على الإرهاب.

وإضافة إلى ما سبق، فقد تمت صياغة الاقتراحات التي تدعو إلى تجريم التشجيع على الإرهاب بشكل مبالغ فيه, قد يؤدي إلى توسيع رقعة الاتهامات وبالتالي تجريم العضوية في الأحزاب السياسية التي تمارس العنف. كما يفرض مشروع القانون الجديد قيودًا على أماكن العبادة فيما يتعلق بإمكانية إغلاقها إذا تم اعتبارها على صلة بنشاط إرهابي, وفي هذا الإطار قال أسقف "ساوثوارك" العضو بمجلس اللوردات: "إن تحديد الحكومة لأماكن العبادة على وجه الخصوص سيؤثر بالسلب على حرية العبادة، ومن ثم الإضرار بالقيم التي يقوم على أساسها المجتمع البريطاني", **مضيفًا:** "إن دخول العامة إلى الكنائس أمر تضمنه التشريعات، بحيث يستطيع كل أفراد الشعب دخول أماكن العبادة العامة, ومن هنا فإن وضع قيود على هذا الحق سوف يصعد الكثير من القضايا ذات الصلة بحرية العبادة".

ويبدو أن مشروع القانون يستهدف ـ كغيره من القوانين السابقة ـ الجاليات المسلمة أكثر من الجاليات الأخرى، وربما يفسر هذا حالة القلق التي انتابتها في أعقاب طرح مسودة المشروع للنقاش، حيث شعرت بأنها هي المستهدفة من وراء هذا المشروع, بعد أن جعلت أحداث 11 سبتمبر وأحداث 7 يوليو2005 الأقلية المسلمة في قلب بؤرة الاهتمام, خصوصًا أن ذلك تزامن مع تفكيك جماعات إسلامية مثل: "المهاجرون" و"حزب التحرير" بضغوط حكومية, كما تزامن مع تصريح وزير الداخلية "تشارلز كلارك" بأن تواجد رئيس جماعة "المهاجرون" "عمر بكري" لم يعد من المصلحة العامة, وأخيرًا فإن الجالية المسلمة اعتبرت أن إثارة الجدل حول المساجد الإسلامية يعتبر غير مأمون العواقب, وبمثابة رسالة صريحة بأن الحرب ضد الإرهاب تعتبر حربًا ضد الإسلام.

كما يبدو واضحًا من هذا المشروع حرص الحكومة البريطانية على تغليب الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات الأخرى المتعلقة بالحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان. ويكاد يكون

ذلك توجهًا عامًا بدأ في التنامي في العديد من الدول الغربية، ففرنسا وأستراليا تقومان حاليًا بمناقشة قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، (كان وزير الخارجية الفرنسي "نيكولا ساركوزى" يستعد لاستخدام المراقبة وشرائط تسجيلات المكالمات التليفونية كدليل ضد من يُشتبه في تورطهم في أعمال العنف التي شهدتها باريس وبعض المدن الفرنسية في شهر نوفمبر 2005. أما في أستراليا فكانت هناك خطط لزيادة سلطات الشرطة وقوات المراقبة لاحتجاز المشتبه فيهم دون محاكمة).

وعمومًا فقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من هجمات إرهابية استهدفت العديد من مدن العالم ومنها الأوربية، بمثابة الاختبار الحاسم للعلاقة بين الأمن وحقوق الإنسان، وأيهما يأتي أولاً إذا ما تم وضعهما على المحك؛ ومن جانبها اختارت الحكومات الغربية خيار الأمن حتى لو جاء ذلك على حساب حقوق الإنسان، وأصدرت معظمها قوانين مقيدة للحريات بتأييد شعبي، بدأ يتراجع خوفًا من الإرهاب.

ومع التسليم بحاجة بريطانيا إلى حماية نفسها من الإرهاب، فإن اتجاهات المجتمع البريطاني بدأت تدرك ـ بعد تراجع صدمة هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ أن حقوق الإنسان ليس من الضروري التضحية بها بهدف اتخاذ إجراءات فاعلة في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تعزيزها والدفاع عنها من شأنه أن يدعم جهود مكافحة هذه الظاهرة، في حين أن تشديد القيود على حريات الأفراد وحقوقهم قد تدفعهم في الاتجاه المعاكس ، وربما هذا يفسر تمسك أحزاب المعارضة وبعض نواب حزب العمال في البرلمان برفض تمرير مشروع القانون الجديد، لما تضمنه من مواد تؤثر بالسلب على أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وهكذا، يمكن القول إن الديمقراطية البريطانية تواجه مأزقًا حادًا نتيجة سياسات حكومة "توني بلير" على المستويين الداخلي والخارجي، بسبب تأييدها خطط الإدارة الأمريكية لغزو واحتلال العراق، وتبنيها الإجراءات والخطوات نفسها التي اتخذتها في الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر، والتي أفقدتها شعبية في الداخل وأكسبتها عداوة في الخارج، ومع هذا لم يتعظ "توني بلير" من أخطاء حليفة بل أصر على طرح مشروع القانون الجديد لمكافحة الإرهاب للتصويت عليه مرة ثانية، رغم المعارضة الكبيرة التي ووجه بها، ما يضع الديمقراطية البريطانية أمام مفترق طرق لن ينقذها منه سوى استقالة "بلير" نفسه .. وفق رؤى الكتاب في بريطانيا وناشطي ومنظمات حقوق الإنسان.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/12/7

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

ملخص

مذكرات "إياد علاوي" – رئيس وزراء العراق السابق

المحتويات

- الوضع السياسي للعراق بعد سقوط "صدام"
- موقفه تجاه اجتثاث حزب "البعث"
- قضية حل الجيش
- اتهام حكومته بالفساد
- أداء حكومته ومقارنته بحكومة "الجعفري"
- عروبة العراق
- رؤيته لسياسات الحكومة المقبلة
    - السيرة الذاتية لعلاوي
    - أبرز محاولات الاغتيال التي تعرض لها "علاوي"

صحيفة "الشرق الأوسط" تنشر "مذكرات إياد علاوي" رئيس أول حكومة عراقية بعد سقوط نظام "صدام حسين"

نشرت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية على مدى ثمانية حلقات في الفترة من 11/26 وحتى 2005/12/3، مجموعة من التقارير المسلسلة جاءت تحت عنوان: "في حقل الألغام .. الشرق الأوسط تنشر مذكرات أول رئيس للحكومة العراقية بعد سقوط صدام". وقد تضمنت هذه الحلقات المواقف المختلفة لـ "إياد علاوي" تجاه جملة القضايا التي عايشها وتعاطى معها أثناء فترة ولايته القصيرة للحكومة العراقية التي امتدت من نهاية شهر يونيو 2004 وحتى إجراء الانتخابات النيابية وتسلم حكومة "إبراهيم الجعفري" الحكم في 2004/3/14. **وفيما يلي أبرز آراءه ومواقفه إزاء القضايا التالية:**

الوضع السياسي للعراق بعد سقوط "صدام":

ـ أوضح "علاوي" أنه في أواخر شهر إبريل وأوائل مايو عام 2003، بدأت اجتماعات ونقاشات مع الحاكم الأمريكي العسكري الجنرال "جاي ج ارنر" للبحث في كيفية تشكيل حكومة عراقية، مؤكدًا لـ "ج ارنر" أهمية أن تصير هناك سلطة عراقية وأن تكون لها صلاحيات تدريجية ثم تنتقل السيادة لها، كما رفض تشكيل حكومة صورية تأخذ أوامرها من واشنطن.

ـ بوصول "بول بريمر" الحاكم المدني الأمريكي إلى العراق في 12 مايو 2003 ليحل محل "ج ارنر"، بدأ "الأول" يناقش مقترحاته مع القوى السياسية العراقية، ونتيجة لهذه الحوارات تكوّن الرأي بالشكل **التالي:** تشكيل مجلس حكم كسلطة تشريعية، وتشكيل مجلس وطني فيما يشبه البرلمان، وأن يشكل مجلس الحكم بدوره مجلسًا للوزراء كسلطة تنفيذية على أن يكون تابعًا لسلطة التحالف . وهنا برزت عدة نقاط خلافية، أبرزها يتعلق بعدد أعضاء مجلس الحكم، حيث كان العدد المطروح من قبل قوات التحالف ما بين 30 إلى 35 عضوًا، بينما اقترح هو ـ أي علاوي ـ أ ن يكون العدد ما بين 11 إلى 15 عضوًا.

ـ هناك جملة موضوعات كان فيها رأيه ـ أي علاوي ـ مخالفًا لـ " بريمر "، من أهمها مسألة حل الجيش واجتثاث البعث، بالإضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بصلاحيات المحافظات , حيث منح "بريمر" مجالس المحافظات شبه استقلالية على القرار المركزي ، مؤكدًا أنه كتب مقالات نشرت كافتتاحيات لأهم الصحف الأمريكية تندد بالسياسة الأمريكية المتبعة في العراق.

ـ أن مجلس الحكم لم يكن صاحب قرار بل كان بشكل عام مجلسًا استشاريًا , ولم تكن له سيطرة أو صلاحيات على مجلس الوزراء الذي كان يترأسه "بريمر"، الذي كان مسؤولاً وبشكل مباشر عن الحكومة، وشكليًا كان يتم عقد لقاء أسبوعي بين رئيس مجلس الحكم والوزراء، وكانت تدور خلال هذه اللقاءات أحاديث عامة في وقت غابت فيه السلطة تمامًا عن العراقيين ، أي أن القرارات الرئيسية والمهمة التي تتعلق بالوضع العراقي كانت تتخذها الإدارتان الأمريكية والبريطانية.

ـ أن "بريمر" كان يتصرف على مضض وكان يكابر، حيث كان "دكتاتورا"، غير أن الصدام معه ـ أي من جانب علاوي ـ لم يكن مبنيًا على مصالح شخصية بل من أجل العراق والعراقيين.

موقفه تجاه اجتثاث حزب "البعث":

ـ أنه طالب الولايات المتحدة بأن تكون مسألة اجتثاث "البعث " قضية قانونية وليست سياسية , وألا يتم تسليط السيف على رقاب الناس لأنهم كانوا بعثيين، مع إحالة البعثيين الذين اقترفوا جرائم ضد الشعب العراقي إلى القضاء بدلاً من تطبيق قانون اجتثاث البعث الذي أثرَّ على كثير من عوائل الموظفين الأبرياء.

ـ أن "البعث" حكم العراق أكثر من 35 عاما وغالبية الموظفين أجبروا على الانتساب إليه وتمت ترقيتهم إلى درجة أعضاء في الحزب وذلك في عهد "صدام"، فهل تجب معاقبة الملايين منهم دون جريرة ارتكبوها، علمًا بأنه يجب مضاعفة أعداد المجتثين إلى أربعة أضعاف وهو عدد أفراد عوائلهم.

ـ أن غالبية البعثيين ومن أجل (أكل عيشهم) انتموا إلى خلايا إرهابية، والدليل هو "أبو عزام " الذي قتل قبل فترة وكان ضابطًا كبيرًا.

ـ أن الأحزاب والحركات والقوى التي كانت لها قواعد شعبية داخل العراق تعرف حقيقة أنه ليس كل البعثيين والعسكريين مؤمنين بنظام "صدام "، وأن الكثير من هم إلى جانب كبار المسؤولين تركوا الجيش ولجأوا إلى كردستان العراق وهؤلاء كانوا على استعداد لتغيير النظام.

ـ أنه شخصيًا ـ أي علاوي ـ لم يقترب من البعثيين ولم يعين أيًا منهم في وظائف الدولة، وكل ما قيل ضده في هذا الشأن يقع في باب الاتهامات الرخيصة غير المستندة إلى الواقع.

قضية حل الجيش:

ـ أنه أكد لـ "بريمر" أنه لا توجد دولة بلا جيش وإذا وجد الجيش يجب أن تكون له قوات مدرعة وقوات ردع (القوات الخاصة) التي يجب أن تتحرك ضد الإرهابيين والقوى المتمردة ، وقد أ ثارت هذه الآراء لدى "بريمر" استياءً شديدًا.

ـ أنه لو كان الجيش العراقي قد اختار أن يحارب ويقاوم لحماية "صدام " لما دخلت القوات المتعددة الجنسيات بهذه السهولة، لكن الجيش العراقي كان ضد نظام "صدام" وعمل على التخلص منه.

ـ أن من جملة الأمور التي هاجم الحاكم الأمريكي فيها ما يتعلق بفكرة تسمية الجيش بالدفاع المدني التي اقترحها هو، حيث أوضح للأمريكيين أن هذا المسمى لا يتناسب مع كرامة العراق، فالمعروف أن اختصاصات الدفاع المدني هي إطفاء الحرائق ومساعدة الناس في الكوارث ، وعندما انتقلت السيادة للعراقيين اتخذ قرارًا بتسمية الجيش العراقي والحرس الوطني ثم اتخذ قرارًا فيما بعد بتحويل الحرس الوطني إلى الجيش العراقي.

اتهام حكومته بالفساد:

ـ أنه عندما انتقلت السيادة إلى العراقيين وتحمل في إطار الحكومة مسؤولية البلد كانت نصف الميزانية مصروفة, وليست هناك أية أموال في خزينة الدولة، وقد رفض تسلم الوثائق التي تتعلق بالصرف المالي في عهد "بريمر"، نظرًا لعدم وجود تفصيلات حول طريقة الصرف.

ـ كان هناك تلاعب كبير بالأموال من قبل بعض الوزارات في عهد "بريمر"، ولم تكن هناك رقابة مالية أو أية رقابة أخرى، حيث كان "بريمر" منشغلاً بالموضوع السياسي العام وليس بتفاصيل الحياة اليومية وأمور الميزانية وكانت هناك حالة من الفوضى مستشرية في بعض وزارات الدولة.

ـ أن هناك ضوابط صرف في الدولة وتعليمات من وزارة المالية والمصرف المركزي، وبالتأكيد لا يستطيع أي شخص أن يعمل مثلما يشاء، لكن هناك وزارات وقعت عقودًا تجاوزت فيها تعليمات اللجنة

الاقتصادية والحد المتفق عليه, ولهذا قام بإحالة هذه الوزارات إلى التحقيق بعد أن تواردت معلومات حقيقية عن سوء التصرف, لكنه رفض نشر هذه التحقيقات في الإعلام.

ـ أنه أول من حارب الفساد الإداري من خلال دعم ه لديوان الرقابة المالية وتشكيل ه لهيئة النزاهة واللجنة الاقتصادية.

ـ بالتأكيد هناك جانب تسييسي في مسألة الحديث عن قضايا الفساد الإداري في حكومت ه، حيث تستخدم هذه القضايا لأغراض انتخابية، وبالتأكيد أيضًا كان هناك فساد في بعض جوانب حكومته.

ـ أنه عندما تكون هناك قضية فساد يجب إحالتها إلى القضاء، حتى يتم الحفاظ على الحق العام, وهذا ما عمل عليه ووضعه في مقدمة المهام الأساسية عندما تسلم الحكومة، فق د قام بزيادة رواتب الموظفين، حتى لا يلجأ الموظف إلى الرشوة مثلما كان يحدث في عهد "صدام".

أداء حكومته ومقارنته بحكومة "الجعفري":

ـ أن حكومته عملت لمدة 7 أو 8 أشهر أجرت خلالها الانتخابات، وتم فيها إلغاء ديون العراق وإعادة بناء الجيش والشرطة وقوات الأمن.

ـ أنه استطاع أن يحقق خلال هذه الفترة الوجيزة العديد من الإنجازات خاصة في مجال الخدمات ، فعلى سبيل المثال تم تح قيق درجة عالية من وصول الطاقة الكهربائية للمواطنين بزيادة ثلاث ساعات وساعة انقطاع واحدة، أما الآن فالانقطاع يزيد على 12 ساعة والتيار يصل لساعة واحدة فقط، كما أن الخدمات الصحية وهي مهمة للغاية، تتدهور، فمنذ الانتخابات التي جرت في نهاية يناير الماضي وحتى اليوم اختفى ألف طبيب عراقي إما اغتيالاً أو اختطافًا والآخرون تركوا البلد حفاظا على حياتهم.

ـ أنه لم يتصل بالإدارة الأمريكية أو أية جهة أخرى لأخذ موافقتها قبل اتخاذ القرارات، بل حصل ما هو عكس ذلك، عندما اتخذ قرارًا بإعادة تشكيل الجيش العراقي والاستعانة بعناصر الجيش الذي حله "بريمر".

ـ خلال فترة حكمه تدخل في الموضوعات الاقتصادية والأمنية من غير أن تكون عند ه خلفية عن تلك الموضوعات، فهو رجل سياسي، ولكن هناك منطق عام يتحكم في الأحداث جعله يقر ما هو لصالح البلد.

ـ عندما تسلم رئاسة الحكومة بادر مباشرة بتشكيل الكثير من المؤسسات مثل اللجنة الاقتصادية العليا، مجلس النفط، مجلس الإعمار، مجلس الأمن القومي، الوزارات.

ـ أنه في اللجنة الاقتصادية اتخذ قرارا مهما وهو عدم توقيع أي عقد يزيد مبلغه على الخمسة ملايين دولار إلا بعد دراسته من قبل اللجنة والموافقة عليه، أما ما قيل عن الفساد الإداري والمليار دولار في وزارة الدفاع، فلا يعتقد أن هناك تجاوزًا بمليار دولار.

ـ أن الوضع العراقي الحالي يثير القلق، ومن المخاطر الأساسية التي يمر بها العراق حاليا تصدع الوحدة الوطنية وغياب مؤسسات الدولة والركود بل الجمود في الوضع الاقتصادي. كما أ ن القوى المعادية، سواء في الداخل أو في الخارج، تحاول إيقاف عجلة التطور.

ـ أن هناك غيابًا حتى في المؤسسات التي تم بناؤها خلال فترة حكومت ه القصيرة، خاصة المؤسسات القضائية ومؤسسات الأمن والشرطة والاستخبارات والجيش.

ـ أن هناك يوميًا أكثر من 60 عراقيًا يذهبون ضحية الاغتيالات، حيث يواجه العراق الآن ثلاثة أنماط من الإرهاب متداخلة فيما بينها؛ **هي:**

1 ـ الأعمال الإجرامية التي يقترفها مجرمون محترفون ضد المواطنين كالخطف والتهديد وتفشي مظاهر الفساد والاعتداء على الموظفين وعرقلة عمل المؤسسات ومصالح الحكومة وارتكاب جرائم هدفها ترويع المواطنين وإشاعة الخوف في المجتمع العراقي.

2 ـ نشاطات تخريبية تستهدف البنى الأساسية وقوات الشرطة والحرس الوطني والقوات المتعددة الجنسيات تحت شعارات زائفة وأهداف مضللة تقوم بها جماعات ضالة من عناصر النظام المقبور الهادفة إلى عرقلة المسيرة.

3 ـ أعمال إرهابية تخطط لها عناصر أجنبية تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد تنتمي إلى تنظيمات كتنظيم "أبو مصعب الزرقاوي" و "أسامة بن لادن" وغيرهما وهم يعملون على الاستفادة من هذه الفرصة لإيذاء العراق وأهله.

عروبة العراق:

ـ أن العراق لعب دورًا مهمًا على الصعيد العربي منذ إنشائه، وأن الجهات التي تحاول أن تدفع العراق عن محيطيه العربي والإسلامي هي جهات تحاول الإضرار به أولاً وبالمنطقة ثانيًا، لأن استقرار العراق وسلامته من استقرار المنطقة، وإبعاد ه لا يقع في خدمة العرب إطلاقًا ولا في خدمة الدول الإسلامية.

ـ أنه عندما كان يتعرض لمشاكل كان يتحدث مع القادة في مصر أو السعودية أو الكويت أو الأردن، للعمل على حلها أو طلب المساعدة، وكانوا يستجيبون، فقد أرسل العاهل الأردني الملك "عبد الله الثاني" دروعًا مجانًا، وكذلك مصر، أما الإمارات فإن مساعداتها للعراق كانت مفتوحة.

ـ أن العراق بحاجة إلى حزب ليبرالي ديمقراطي مؤمن به وبعمقه وانتمائه العربي والإسلامي ، ويؤمن بضرورة عدم وقوع البلاد في الفخ الطائفي وفي نظام حكم سياسي أصولي يحوله إلى جمهورية إسلامية.

رؤيته لسياسات الحكومة المقبلة:

ـ إقامة نظام ديمقراطي دستوري يكرس وحدة العراق أرضًا وشعبًا ويصون سيادة البلاد ويقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية ويضمن تداول السلطة سلميًا وفقًا لاتجاهات الاقتراع السري المباشر من قبل الشعب ويرد الاعتبار للشعب باعتباره مصدرًا لشرعية الحكم.

ـ الالتزام بالعمل على انتخاب جمعية تأسيسية خلال فترة انتقالية لا تزيد على سنتين مهمتها سن الدستور الدائم للعراق وسن قانون جديد لانتخاب ممثلي الشعب.

ـ الفصل ما بين السلطات الثلاث، القضائية والتنفيذية والتشريعية، وضمان عدم سيطرة إحداها على الأخرى.

ـ السعي لتطوير العلاقات الأخوية مع مجموعة الدول الإسلامية بما يضمن المصالح المشتركة, وبما يخدم السلام والأمن والعمل لأن يكون العراق عضوًا فعالاً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ـ أن يكون العراق عضوًا في هيئة الأمم المتحدة يلتزم بميثاقها ويسعى لتطبيق جميع قراراتها ويتعاون مع بقية دول العالم من أجل تطويرها بما يصون السلم والأمن الدوليين ويرفع الغبن والحيف عن الشعوب المقهورة والضعيفة.

ـ ضرورة العمل على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان المشروع في الأمم المتحدة عام 1948 وتعميقها على النطاق الدولي والسعي لتطويرها بما يضمن مصالح الشعوب ويحقق حياة كريمة لائقة للإنسان ومقاومة جميع أعمال التمييز العنصري والدفاع عن ذلك على النطاق العالمي.

فيما يلي السيرة الذاتية لعلاوي:

ـ ولد عام 1945 في أحضان أب شيعي بغدادي وأم من عائلة عسيران الشيعية اللبنانية، وعائلته معروفة بنشاطاتها التجارية، لكنها أفرزت في المقابل عددًا من المسؤولين والوزراء في الحكومات العراقية المتعاقبة إبان العهد الملكي، من بينهم عمه وزير الصحة الأسبق "عبد الأمير علاوي "، كما أن جده شارك في التفاوض مع الاحتلال البريطاني حول استقلال العراق خلال فترة العشرينيات.

ـ التحق بكلية الطب في جامعة بغداد وتخرج فيها عام 1973، وكان رئيسًا للاتحاد الوطني لطلبة العراق وهو التنظيم الطلابي لحزب البعث.

ـ انتقل إلى بريطانيا عام 1974 للحصول على شهادة الدكتوراه في الطب, وفي لندن أصبح مسؤولاً عن التنظيم الطلابي البعثي في إنجلترا وأيرلندا، لكنه اختلف مع النظام عام 1977 لأسباب يقول عنها إنها فكرية وتنظيمية، فترك الحزب الذي أصدر قرارًا فيما بعد بفصله.

ـ يوصف بأنه أرستقراطي، لا يتأثر ولا يثور، ويفضل بلوغ مآربه بكثير من الهدوء، ولم يؤثر انتماؤه البعثي السابق في لغته وسلوكه، فهو لا يتحدث بمنطق أيديولوجي، ويحاول أن يجمع بين مفاهيم متباعدة وربما متناقضة: العروبة والانتماء العراقي، الاشتراكية والليبرالية، كما يرفض امتدادات الماضي السلطوي ويرغب جدياً في المساهمة بتحديد ملامح مستقبل الحكم في العراق.

ـ يصنف ضمن التيار الشيعي ـ العلماني، وهو يدعو إلى عدم عزل البعثيين وإنما إدماجهم في المجتمع عدا أولئك الذين تلطخت أياديهم بدماء العراقيين, حيث يطالب بإحالتهم إلى محاكم عادلة.

ـ عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، التقى علاوي مجموعة من رفاقه السابقين في حزب البعث؛ من بينهم "صلاح الشيخلي " و"تحسين معلا " و"سليم الإمام " و"نوري البدران "، وجميعهم من الشيعة، وأعلنوا تأسيس "حركة الوفاق الوطني"، وأصدر صحيفة سماهًا "بغداد".

ـ نقل نشاطه بعد ذلك إلى الأردن، فكانت حركته الأولى بين القوى العراقية المعارضة لصدام التي افتتحت مكتبًا لها في عمان في فبراير 1996، وأصدر منها صحيفة "المستقبل " الناطقة باسم الحركة, كما أنشأ إذاعة معارضة موجهة إلى العراق في أبريل من العام نفسه هي إذاعة المستقبل ، واستقطبت الصحيفة والإذاعة الكثير من المثقفين والكتاب والسياسيين العراقيين.

ـ خلال فترة وجوده في عمان نجح في إجراء اتصالات عديدة مع كبار ضباط الجيش العراقي الناقمين على "صدام حسين" أو الذين أحالهم إلى التقاعد لشكوكه في ولائهم, وكانت أشهر عملية رتب لها هي تهريب رئيس أركان الجيش العراقي السابق الفريق الركن "نزار الخزرجي" من بغداد إلى عمان في أبريل عام 1996.

ـ يحتفظ "إياد علاوي" بعلاقات خارجية جيدة وخاصة مع الأردن الذي أقام فيه سنوات عدة ، ومع سوريا التي التقى رئيسها "بشار الأسد" في وقت سابق, ومصر التي غالبًا ما يزورها للاجتماع بكبار المسؤولين فيها, وخلال فترة نشاطه ضد نظام "صدام حسين " تعاون مع الاستخبارات البريطانية والأمريكية.

ـ كانت حركته من أولى الحركات التي تركت المؤتمر الوطني العراقي الذي تأسس في عام 1992 وذلك بسبب خلافات تنظيمية وحركية، فجمد جميع نشاطاته في المؤتمر عام 1994، وهو على خلاف كبير مع الدكتور "أحمد الجلبي"، رئيس المؤتمر برغم القرابة التي تجمعهما عن طريق المصاهرة.

ـ اتسع نفوذ "إياد علاوي" اتساعًا كبيرًا بعد أن دخل عضوًا أصيلاً في لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة من اجتماعات المعارضة في آربيل، ثم مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في ديسمبر 2002 في لندن، وفي يناير 2003 سافر إلى واشنطن للاجتماع بمبعوث الرئيس الأمريكي لدى المعارضة العراقية "زلماي خليل زاده"، بغرض تنسيق المواقف في شأن مستقبل عراق ما بعد صدام.

ـ بعد عودته إلى بغداد عقب سقوط نظام "صدام حسين" عام 2004 تعاونت حركته مع الكثير من العسكريين والمدنيين البعثيين السابقين الذين انشقوا عن نظام صدام في أوقات سابقة، وأصبح فيما

بعد عضوًا في مجلس الحكم الانتقالي، ورغم ذلك فهناك شكوك كبيرة حول مدى تمتعه بتأييد شعبي من جانب الشعب العراقي.

ـ تسلم الدكتور "إياد علاوي"، رئاسة الحكومة العراقية في نهاية شهر يونيو عام 2004، من سلطات الاحتلال، وفي 14 مارس 2005 عندما انتهت ولايته كرئيس للحكومة إثر فوز الائتلاف العراقي الموحد الشيعي بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان)، رشحته حركة الوفاق الوطني العراقي لأن يترأس الحكومة مرة ثانية، وكانت هذه رغبة الليبراليين العراقيين بغض النظر عما أفرزته صناديق الاقتراع، فقد حصلت القائمة العراقية التي ترأسها على 40 مقعدًا من غير أن تستخدم دعم الرموز الدينية أو دعمًا مفتوحًا من قبل دول خارجية.

أبرز محاولات الاغتيال التي تعرض لها "علاوي":

تعرض "إياد علاوي" للعديد من محاولات الاغتيال، كان أبرزها ما يلي:

ـ **عام 1978**: هاجمه أحد عملاء الاستخبلوات العراقية في شقته ب"لندن" وهو يحمل "بلطة", وهو ما أدى إلى بقائه لأكثر من عام في المستشفى.

ـ **15 /2004/9**: تعرض لمحاولة اغتيال، حيث انفجرت سيارة خارج المنطقة الخضراء، وحصل اشتباك بين حراسه ومسلحين أسفر عن اعتقال شخصين.

ـ **3 /2004/12**: نجا من محاولة اغتيال تعرض لها أثناء زيارته لألمانيا من جانب مجموعة من الشباب العراقيين، قيل إنهم ينتمون لجماعة "أنصار الإسلام".

ـ **2005/1/4**: استهدفت سيارة مفخخة مقرًا لحزب الوفاق الوطني الذي يتزعمه، مما أدى إلى مقتل سبعة عراقيين وجرح 23 آخرين، ولكن "علاوي" لم يكن متواجدًا بموقع الانفجار الذي نفذه "انتحاري" عند نقطة تفتيش على طريق يؤدي إلى مقر الحزب بشارع الزيتون.

ـ **2005/4/20**: نجا من محاولة اغتيال عندما هاجم "انتحاري" بسيارة مفخخة موكبه قرب منزله في حي المنصور ببغداد، مما أدى إلى مقتل شرطيين عراقيين وجرح ثالث ، وقال المتحدث باسم الحكومة المنتهية ولايتها "ثائر النقيب" إن "علاوي" كان يحضر اجتماعًا مهمًا عن تشكيل الحكومة الجديدة؛ ثم توجه إلى منزله عندما شن "الانتحاري" هجومه.

ـ **2005/6/28**: تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة أثناء زيارته إلى لبنان.

ـ **2005/10/31**: كشف "علاوي" تفاصيل عن خطة لاغتياله تقف وراءها جهة سياسية عراقية ـ لم يسمها ـ بالتعاون مع إحدى الميليشيات المسلحة العراقية، مشيرًا إلى أنه تسلم قبل يومين تقريرًا صادرًا عن جهة استخباراتية مهمة وموثوقًا بها، يتضمن التفاصيل الكاملة لخطة اغتياله. وقد أوضح

هذا التقرير أن خطة الاغتيال تتضمن قيام أحد قادة الأحزاب العراقية بإعلان انشقاقه عن القائمة التي دخل فيها والانضمام إلى حركة "الوفاق الوطني العراقي "، التي يتزعمها "علاوي " والقائمة الانتخابية التي ستنضوي تحت لوائها، ومن ثم استدراج ه لزيارة إحدى المحافظات العراقية الجنوبية لتنفيذ خطة الاغتيال، وأن العناصر المكلفة بتنفيذ الخطة كانت تجتمع في بيت قيادي في حزب سياسي عراقي في مدينة جنوبية قريبة من محافظة "البصرة"، من المفترض استدراج "علاوي" إليها، وأن هذه الاجتماعات ومهام التدريب كانت تتم تحت رعاية هذا القيادي.

ـ **2005/12/4**: تم الاعتداء عليه مع عدد من مساعديه وأنصاره أثناء صلاتهم في ضريح الإمام "علي" في مدينة "النجف" (160 كلم جنوب بغداد) من قبل 60 شخصًا يرتدون "الدشاديش السوداء".

ـ **2005/12/6**: أطلق مجهولون صاروخًا على مكتبه في "النجف"، دون أن يسفر الحادث عن وقوع أية إصابات.كان

(*) مجموعة من الحلقات (ثمانية تقارير) نشرتها صحيفة الشرق الأوسط في أعداد متتالية في الفترة من **26** نوفمبر حتى **3** ديسمبر **2005** وذلك تحت عنوان "في حقل الألغام .. الشرق الأوسط تنشر مذكرات أول رئيس للحكومة العراقية بعد سقوط صدام".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

في ضوء نتائج القمة الخليجية الـ 26 بأبو ظبي:

استبعاد مناقشة انضمام اليمن لمجلس التعاون .. هل يدفع لتغذية عوامل التوتر في المنطقة؟!

في ضوء نتائج القمة الخليجية الـ 26 بأبو ظبي:

استبعاد مناقشة انضمام اليمن لمجلس التعاون .. هل يدفع لتغذية عوامل التوتر في المنطقة؟!

جاءت تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي "عبد الرحمن العطية" قبل أيام بأن قضية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون غير مطروحة على أجندة مباحثات القمة الخليجية السادسة والعشرين، التي عقدت في العاصمة الإماراتية (أبو ظبي) يومي 18 و 19 ديسمبر 2005؛ باعتبارها موضوعا مرتبطاً بنظام المجلس، الذي تم تشكيل هذه المنظومة الخليجية على ضوئه في عام 1981، جاءت لتجدد الجدل الدائر حول إشكالية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، ولكن هذه المرة من منظور أكثر قربا وحساسية، خاصة أن قمة أبو ظبي نفذت في أعقاب جولة خليجية واسعة أجراها وزير الخارجية اليمني "أبو بكر القربي" بهدف طرح وجهة نظر بلاده حيال مسألة الانضمام على قادة الدول الخليجية.

وقد جاء موقف القمة هذا في وقت برزت فيه آمال يمنية كبيرة نحو قرب حسم مسألة انضمام صنعاء إلى مجلس التعاون، خاصة في أعقاب تحركات خليجية بدت وكأنها رغبة إقليمية متبادلة تجاه الأمر نفسه، ومن أبرزها الزيارة التي قام بها "عبد الرحمن العطية" نفسه إلى اليمن في مارس 2005، والتي أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس اليمني ووزير خارجيته تناولت مناقشة المقترحات الأربعة التي تقدم بها المجلس إلى اليمن في إطار خطوات الانضمام التدريجي للمجلس، والتي من بينها مقترح إقامة منطقة تجارة حرة تنص على تحرير التبادل التجاري بينهما، وهي الخطوة التي ترى دول المجلس أنها تختبر التعاون مع اليمن، وقد يؤدي نجاحها إلى الخوض في مرحلة أعلى تتمثل بانضمام صنعاء إلى الاتحاد الجمركي الخليجي، إضافة إلى مقترحات تقضي بانضمام اليمن كذلك إلى هيئة المقاييس والمواصفات الخليجية بمكتب براءة الاختراع.

ورغم ذلك، خلا البيان الختامي لقمة أبو ظبي من ذكر أي وعود لانضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي ولو على المدى البعيد، ولم يتطرق البيان إلى الطلب اليمني تماما، واكتفى فقط بالإشارة إلى أن قادة المجلس اطلعوا على تقرير من الأمين العام "عبد الرحمن العطية" عن سير

التعاون بين مجلس التعاون واليمن والخطوات التي تم اتخاذها في إطار المجلس حول هذا الموضوع، بما في ذلك توجيه المجلس الأعلى بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن، والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية، فيما اكتفت التصريحات الرسمية لقادة القمة الخليجية أو المسؤولين عنها بالإشارة إلى ضرورة تأهيل اليمن تنمويا خلال العشر سنوات القادمة؛ من أجل ردم الفجوة القائمة بينه وبين والدول الست الأعضاء في المجلس ، واعتبارهم ذلك شرطًا لحصول صنعاء على عضوية المجلس الخليجي، وهو ما رآه اليمنيون شرطًا تعجيزيا، وفسروهعلى أنه مجرد مبررات للهروب من الالتزامات الخليجية تجاه بلادهم، لاستحالة التساوي التنموي بين الدول الست وبين اليمن، معتبرين أن الفقر والغرى يفترض ألا يكونا المحدد الوحيد للانضمام ؛ كون أن هذا المجلس هو مجلس إقليمي يفترض أن يتكامل بكافة مقومات القوة، الاقتصادية منها والبشرية والجغرافية على حد سواء، وهو ما يجعل اليمن من أهم المقومات لتعزيز قوة هذا المجلس، خاصة من ناحية القوة البشرية التي يتمتع بها.

والواضح أن نتائج قمة أبو ظبي الأخيرة، أضافت إلى تاريخ إشكالية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي حلقة أخرى من حلقات التعقيد في هذا الملف، حيث تمتد أصول هذه القضية إلى عمر المجلس نفسه منذ تأسيسه قبل نحو ربع قرن، مرت خلاله بمراحل متباينة ومتفاوتة **يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية، كالتالي:**

المرحلة الأولى: وبدأت منذ لحظة تأسيس المجلس نفسه واقتصاره على الدول الست، إذ يبدو من خلال نص ميثاق تأسيس المجلس أن هناك تعمدا أن تقتصر عضويته على هذه الدول فقط، والتي شاركت في اجتماع وزراء الخارجية بالرياض في فبراير 1981، ولكن في ضوء الظروف الإقليمية والدولية السائدة في هذه الفترة، والتي صاحبت إنشاء مجلس التعاون، فإنه يمكن القول بأن عوامل عدة كانت تجعل من استبعاد اليمن من عضوية المجلس أمرا مقبولاً، **ومن أبرز هذه العوامل:** انقسام اليمن إلى دولتين منفصلتين، إحداهما في الشمال كانت تقوم على النظام الإمامة، والأخرى في الجنوب تحتضن الفكر الماركسي الشيوعي، وهو ما كان يمثل مبررا كافيا لاستبعاد أي من الدولتين، خاصة في ضوء التمايزات التي كانت تفرق بينهما وبين دول الخليج في الجوانب الاقتصادية والمالية والمعيشية، مما كان سببا قويا يضع عائقًا حقيقيا أمام انضمام إحدى الدول الأشد فقرا في العالم إلى عضوية المنظمة التي تضم البلدان الغنية في المنطقة، هذا

فضلاً عن الخلافات الحدودية الشهيرة بين اليمن وكل من : السعودية وعمان، فقد كان شائعا أن السعودية تضع "فيتو" على انضمام اليمن إلى المجلس قبل أن تتم تصفية المشكلة الحدودية، وهو أمر لم يتحقق إلا في أواسط التسعينيات وحتى يونيو 2000 بتوقيع معاهدة جدة.

المرحلة الثانية: وبرزت ملامحها مع الطلب الذي تقدم به اليمن للحصول على عضوية مجلس التعاون خلال القمة الـ 17 لدول المجلس، التي عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة في ديسمبر 1996، حيث قدمت صنعاء طلبها باعتبارها "دولة عربية مسلمة تقع داخل المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج". ورغم أن هذا الطلب اليمني جاء في أعقاب عدد من التحولات الإيجابية التي شهدتها العلاقات اليمنية . الخليجية، والتي برزت من خلال إعلان قيام وحدة الدولة اليمنية في مايو 1990، وما أعقبه من خطوات وتحركات جادة بدأتها صنعاء في سبتمبر 1991 لحل نزاعاتها الحدودية مع كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية . فإنه قوبل ضمنيا بالرفض تحت مبررات مختلفة، منها: "أن الظروف الحالية لا تسمح بذلك"، و"أن الطلب قد نظر فيه لكن لم يبت في أمره"، و"أن ميثاق المجلس يحول دون ذلك"، على حد قول الأمين العام للمجلس وقتها "جميل الحجيلان"، وهو ما يبدو أنه رد فعل خليجي تلقائي على موقف اليمن من أحداث الغزو العراقي للكويت عام 1990؛ حيث رفضت صنعاء قرار مجلس الأمن الدولي بشن الحرب لإخراج العراق من الكويت، وفرض الحصار البحري عليه.

المرحلة الثالثة: انطلقت مع قرار القمة الخليجية الثانية والعشرين التي انعقدت بالعاصمة العمانية (مسقط) في ديسمبر 2001، والقاضي بقبول انضمام اليمن إلى عدد من مؤسسات مجلس التعاون غير السياسية، وهي: مجلس وزراء الصحة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ودورة كأس الخليج لكرة القدم، ملوحا (القرار) بذلك لصنعاء بعملية اندماج تدريجي للمجلس.

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة الأخيرة، اعتبرت دليلاً واضحا على رغبة دول المجلس الدخول في مرحلة جديدة من التعاون مع اليمن، ومؤشرا جديدا على حدوث تحول في إدراكها للمتغيرات التي تمر بها المنطقة والعالم، كما أنها فتحت الباب لتطوير وتعزيز العلاقة بين أبناء الإقليم الواحد، ومثلت اعترافاً في الوقت نفسه بحقيقة الدور الذي يمكن أن يلعبه اليمن في أمن واستقرار المنطقة . إلا أن هناك اتجاها رأي صعوبة إمكانية أن تقود هذه للتحركات الأخيرة،

المساعي نحو حصول صنعاء، ولو تدريجيا، على العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي.

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة عوامل تؤكد ذلك، أهمها:

1 . ميثاق تأسيس مجلس التعاون الخليجي ، الذي نص صراحة على نظام معين للعضوية يتضمن الشروط التي يلزم توافرها في الدول الراغبة في الانضمام لاحقًا ، أو الإجراءات القانونية اللازمة لإتمام ذلك، حيث نصت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس على أنه "يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية بالرياض بتاريخ 1981/2/4".

2 . أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لم تصل حتى الآن إلى بلورة رؤية وموقف محددين وواضحين إزاء اليمن.

3 . أن اليمن لا يزال يعاني من عدة معوقات داخلية (سياسية واقتصادية وأمنية) قد تمثل عائقًا يحول دون انضمامه كعضو كامل في مجلس التعاون الخليجي.

وبغض النظر عن بعض المكاسب التي يراها مراقبون أن مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يجنيها من جراء انضمام اليمن إليه، من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، فإن أي تباطؤ أو إهمال من جانب الدول الخليجية بشأن تحقيق الحلم اليمني للانضمام للمجلس لن تنسحب تداعياته، بل ومخاطره، على اليمن فقط، وإنما على منطقة الخليج بأكملها؛ فهذا البلد الذي يجاور ثلاث دول خليجية، ويمثل بوابة الجزيرة العربية لأفريقيا، يحتوي عوامل توتر كامنة ويواجه تحديات جدية متعددة، فمن الناحية الاقتصادية يعاني مشكلات معدلات البطالة المرتفعة وتدهور البنية التحتية، إضافة إلى كم المشكلات الاجتماعية والأمنية الأخرى.

وانطلاقًا من ذلك يبدو أن السيناريو الأسوأ لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في اليمن سيمثل كارثة على الجميع، وستمتد نتائجه على المنطقة، خاصة على الجيران، وتحديدا الدول الخليجية. ويكفي في هذا الشأن الإشارة إلى الاضطرابات الأمنية التي شهدها اليمن خلال العامين الماضيين، والتي قادها رجل الدين الشيعي "بدر الدين الحوثي" ووالده من بعده، وهي اضطرابات رآها البعض بأنها تنذر باحتمال نشوب حرب أهلية في اليمن، ومن ثم خلق بؤرة توتر جديدة تمتد

على طول حدود ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن المخاطر الأخرى التي يمكن أن تخلفها هذه الأوضاع على المنطقة الخليجية برمتها.

والاحتمال الآخر الذي يجب عدم التغاضي عنه، أنه في حالة تأخر رد مجلس التعاون الخليجي بشأن مسألة انضمام اليمن وإصراره على عدم التعامل معها بشكل جدي وسريع، فقد تسعى صنعاء إلى الدخول في تجمعات إقليمية أخرى أو الانضمام إلى كيانات ربما تتعارض مصالحها مع مصالح دول المجلس، الأمر الذي يشكل ضررا على دول المنظومة الخليجية باعتبار أن اليمن يشكل جزءا جغرافيا مهما من دول الخليج وخطواته السياسية والاقتصادية تنعكس، لا محالة، عليها.

ويذكر في هذا الشأن أن صنعاء سبق أن سعت بالفعل إلى خلق كيان سياسي مضاد لمجلس التعاون الخليجي، وهو الذي ضم كلاً من: اليمن والسودان وأثيوبيا، وإذا كان هذا الكيان لم يسفر . رغم مرور أربع سنوات على تأسيسه . عن أي تعاون حقيقي بين بلدانه، غير أن خطوة تأسيس هذا الكيان في حد ذاتها تؤكد المحاذير التي سبق الإشارة إليها بشأن تداعيات عزل اليمن عن محيطه الخليجي واحتوائه في منظومة مجلس التعاون.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن: كيف يمكن لمجلس التعاون الخليجي التحرك في الاتجاه الصحيح بشأن ضم اليمن؟

يمكن القول بأن هناك مسؤولية كبرى أمام مجلس التعاون تجاه هذا البلد، هي في نظر البعض، ليست مسؤولية أخلاقية فحسب، بل مسؤولية أمن قومي، وقضية استقرار إقليمي؛ بمعنى أن أية تطورات سلبية أو إيجابية في الساحة الخلفية لمجلس التعاون ستؤثر كذلك سلبا أو إيجابا على قضايا التنمية والاستقرار الإقليمي، وتبدو أبرز ملامح هذه المسؤولية في التحرك باتجاه البحث عن نظرة خليجية مشتركة إيجابية بصفة عامة تجاه اليمن مقرونة بجهود فاعلة من أجل ضمه إلى المنظومة الخليجية، وذلك عبر تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون بإضافة بند خاص بنظام العضوية والشروط الواجب توافرها في الدولة الراغبة في الانضمام إليه.

ويمكن لدول المجلس الاستفادة في هذا الشأن من تجربة توسيع الاتحاد الأوروبي، فمن المعروف أن دولاً عديدة من أوروبا الشرقية أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد

الأوروبي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية العام 1991، ونظراً لأن هذه الدول، لم تكن بنفس مستوى التطور السياسي والاقتصادي لدول الاتحاد، فقد وضع الاتحاد الأوروبي عدة معايير سياسية (توسيع درجة المشاركة السياسية والسماح لمختلف الأحزاب بالمشاركة في الانتخابات 000 إلخ) واقتصادية (تطبيق برامج التكيف والتثبيت الهيكلي التي يضعها الصندوق والبنك الدوليان والبدء في برامج الخصخصة 000 إلخ) أمام هذه الدول الراغبة بالانضمام، كما تعهد الاتحاد بتقديم المساعدات اللازمة لهذه الدول لمساعدتها في الوصول إلى هذه المعايير.

ويمكن لدول المجلس وضع معايير مماثلة أمام اليمن تأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية والحضارية والتاريخية في المرحلة المقبلة، وتبني استراتيجية شاملة تسهم في تأهيل هذا البلد للانضمام لمنظومة المجلس، لاسيما وأن هذه الخطوة من شأنها أن تحمل معها مكاسب مشتركة للجانبين.

ويرى الكثيرون أن هناك حاجة ملحة لمشروع خليجي أشبه بمشروع "مارشال الأوروبي" لصالح رفع مستويات التنمية في اليمن، باعتباره يشكل أحد صمامات الأمن القومي والإقليمي، بحيث قد يوفر على المنطقة قلاقل ومشكلات قد يتعرض لها اليمن في ظل الضغوطات الاقتصادية الكبيرة ومشكلات الفقر والأمية والتطرف التي يعانيها.

خلاصة القول ، إن عبء ضم اليمن بصورة كلية أو منحه وضعا خاصا داخل مجلس التعاون، هو مسؤولية مشتركة ، يمنية خليجية، فبقدر مطالبة اليمنيين بإجراء تغييرات معينة سياسية أو اقتصادية أو قانونية، ستكون هناك مسؤولية على مجلس التعاون في تمويل وتسهيل مثل هذه التغييرا ت؛ وذلك سعيا لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تجنب وقوع تداعيات سلبية محتملة على المنطقة الخليجية من جراء استبعاد ضم اليمن إلى المجلس.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية **2005/12/20**

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

الخريطة الحزبية الجديدة

ومستقبل الحكم في إسرائيل

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

الخريطة الحزبية الجديدة ومستقبل الحكم في إسرائيل

تكاد الحياة الحزبية في إسرائيل تنفرد دون غيرها في الدول الأخرى بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعل من غير المثير للدهشة ظهور أحزاب جديدة، لاسيما قبل الانتخابات العامة، وبروز ظاهرة الحكومات الائتلافية، والانشقاقات والاندماجات الحزبية، علاوة على اتساع وتنوع الأدوار السياسية والاجتماعية التي تلعبها الأحزاب السياسية الإسرائيلية، إضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه "الشخصنة السياسية للأحزاب".

ومن هنا، لم يكن مفاجئًا أن ينسحب رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" خلال الأسابيع الماضية من حزب الليكود ويقوم بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم "كاديما"، أي "إلى الأمام"، وهو التطور الذي أدى إلى تحريك "المياه الراكدة" في المشهد السياسي الإسرائيلي الراهن، وتباينت بشأنه رؤى المتابعين له؛ ففي الوقت الذي اعتبره البعض بمثابة "زلزال سياسي"، ووصفه البعض الآخر بأنه أحد مظاهر ظاهرة "الانحلال الحزبي والشخصنة السياسية في إسرائيل"، انقسم المعلقون الإسرائيليون أنفسهم في رؤيتهم لتلك الخطوة إلى فريقين، **الأول:** يرى في خطوة "شارون" استنساخًا لتجارب سابقة في الحياة الحزبية الإسرائيلية، وهو الاتجاه الذي عبرت عنه صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم 2005/11/27، **ورأى الثاني:** أن حزب "شارون" الجديد سيؤدي إلى تشكيل خريطة سياسية جديدة تفعل الواقع السياسي الراكد للأحزاب الإسرائيلية، وهو ما عبرت عنه صحيفة "معاريف" يوم 2005/11/22.

وبصرف النظر عن تلك الرؤى المتباينة، فقد أدت التفاعلات السياسية التي أسفر عنها قرار "شارون" إلى حل البرلمان (الكنيست) والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة تقرر إجراؤها في 28 مارس 2006، واستقالة حكومته وانهيار الائتلاف الحكومي الذي جمع بين حزبي الليكود والعمل في الفترة الأخيرة.

ومن دون شك، فإن التطورات المتسارعة التي طرأت على الساحة السياسية الإسرائيلية عمومًا والحزبية خصوصًا خلال الأسابيع الماضية، ستؤدي إلى حدوث العديد من الانعكاسات على مجمل تطورات الوضع السياسي الإسرائيلي، والتي ستؤثر من دون شك ليس على فرص وإمكانيات الأحزاب بمختلف توجهاتها في الانتخابات العامة المرتقبة في مارس المقبل فحسب، بل أيضًا على آفاق عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني.

ويمكن في هذا السياق القول بصفة عامة، إن النظام الحزبي الإسرائيلي، يمر بحالة أزمة حادة، **تتمثل أبرز ملامحها في الآتي:**

أ) انسحاب "شارون" من الليكود وقيامه بتأسيس حزب جديد:

ثمة مجموعة من الأسباب والظروف الداخلية والخارجية التي دفعت "شارون" لاتخاذ قراره بالانسحاب من حزب الليكود، وهو الحزب الذي ساهم في تأسيسه قبل أكثر من ثلاثة عقود، **أولها:** حالة الانقسام التي شهدها الحزب، ببروز تيارين رئيسيين داخله، **الأول:** يقوده شارون ويؤمن بأن استمرار إسرائيل كدولة يهودية يتطلب الانسحاب من أراضي فلسطينية، **أما التيار الثاني:** فيرفض أنصاره تقديم تنازلات مقابل السلام مع الفلسطينيين. وهي الحالة التي أثرت سلبًا على تماسك الحزب.

ثانيهما: رؤية الإدارة الأمريكية لمصالحها في الشرق الأوسط، والتي تتطلب وفقًا لوجهة نظرها تهدئة الأوضاع على الساحة الفلسطينية، وبالتالي تبنى "شارون" سياسات أكثر مرونة، وهو ما بدا واضحًا في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن معبر رفح.

ثالثها: التطورات المهمة التي شهدتها الساحة الفلسطينية لجهة انتخاب "أبو مازن" وتبنيه خطابًا جديدًا يحظى بالقبول من جانب الغرب.

رابعها: التأييد الواسع الذي تحظى به سياسات وتوجهات "شارون" من جانب المجتمع الإسرائيلي، وهو ما عبرت عنه نتائج استطلاعات الرأي التي أشارت إلى استعداد 58% من الشعب الإسرائيلي للانسحاب إلى حدود ما قبل حرب يونيو 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية عليها.

خامسها: التحولات الكبرى التي لحقت بحزب العمل على إثر فوز "عمير بيريتس" ذي الأصول الشرقية ـ لأول مرة ـ برئاسة الحزب، وهو الفوز الذي عبر عن انتقال قيادة الحزب من جيل ساهم في تأسيس الدولة الإسرائيلية، إلى جيل آخر ينظر إلى الأوضاع في إسرائيل نظرة مختلفة، غير أن الحزب شهد في المقابل بعض الانشقاقات التي قد تؤثر على نتائجه خلال الانتخابات القادمة، كان أهمها انتقال رئيسه السابق "شيمون بيريز" إلى حزب شارون الجديد.

ومن دون شك فإن انشقاق "شارون" وخروجه من الليكود وتأسيسه حزبه الجديد "كاديما" سيكون له العديد من التداعيات البارزة على الساحة الحزبية الإسرائيلية من ناحية وعلى عملية السلام من ناحية أخرى، يتمثل **أبرزها في:** نهاية سيطرة الليكود على الحياة السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية، فضلاً عن نهاية النظام الحزبي التقليدي في إسرائيل، فعلى الرغم من اتسام الساحة الإسرائيلية بتعددية الأحزاب، إلا أن المنظومة الحزبية استندت إلى نظام ثنائي الأحزاب يرتكز أساسًا على حزبي العمل والليكود مع ائتلافات وتشكيلات حكومية مختلفة .. ويبدو أن إسرائيل تتجه الآن نحو تبني نظام حزبي يرتكز على ثلاثة تكتلات حزبية رئيسية، **هي:** حزب "كاديما" الجديد كمعبر عن الوسط أو يمين الوسط، وحزب الليكود بزعامة "نيتانياهو"، وحزب العمل بزعامة "عمير بيريتس"، إضافة إلى ذلك فإن احتمال نجاح "شارون" وحزبه الجديد في الانتخابات القادمة، قد يؤدي إلى حدوث تغيير في طبيعة نظام الحكم في إسرائيل ليصبح نظامًا رئاسيًا، وهو ما يعني أن يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة، تؤدي إلى عدم خضوعه لسياسات حزبه وهو الأمر الذي عانى منه شارون من جانب أعضاء الليكود.

ب) أزمة حزب الليكود وانتخاب "نيتانياهو" زعيمًا له:

يواجه حزب الليكود منذ ما يقرب من عامين أزمة سياسية داخلية، نتيجة تحدي العديد من أعضائه لسياسات وتوجهات زعيمه السابق "شارون"، لاسيما فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين، وهو الأمر الذي أدى ضمن أسباب أخرى، إلى انسلاخ "شارون" عن الحزب.

ولعل ما فاقم من أزمة الحزب كذلك انسحاب العديد من كبار الأعضاء والوزراء منه وانضمامهم إلى حزب شارون الجديد، ومن بينهم وزراء المالية "إيهود أولمرت" والأمن الداخلي "جدعون عيزرا" والسياحة "إبراهام هيرشون" والعدل "تسيبي ليفني" وأخيرًا وزير الدفاع "شاؤول موفاز"، بل وصل الأمر إلى انشقاق الرئيس المؤقت للحزب "تساحي هنجبي"، وهو ما مثل ضربة قاصمة للحزب، علاوة على المنافسة الشديدة التي حدثت بشأن زعامته، وهي المنافسة التي حسمها نيتانياهو لمصلحته في الانتخابات الداخلية التي أجريت في 19 ديسمبر الجاري .. وثمة اتجاه لدى المراقبين يرى أن الحزب بنهجه المتشدد سيواجه منافسة قوية من حزب "كاديما" الذي يركز برنامج زعيمه "شارون" على حزمة من الآليات لتسوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين تتناقض مع المواقف المعلنة لـ"نيتانياهو"، ومن ثم فإن التحدي الذي يواجهه الأخير يتمثل في العمل على إعادة تشكيل "الليكود" كقوة سياسية ومحاولة إرجاعه إلى وضعه الطبيعي على الساحة الإسرائيلية قبل الانتخابات العامة في مارس القادم، خاصة وأن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى تقلص عدد أعضاء الحزب في الكنيست إلى النصف، الأمر الذي سيؤدي إلى تهميش أحد أهم الأحزاب القوية التي هيمنت على السياسة الإسرائيلية طوال العقدين الماضيين.

ج) التغييرات الهامة التي طرأت على حزب العمل:

تمثل التطور اللافت في هذا الإطار في إجراء انتخابات داخلية، أسفرت عن انتخاب "عمير بيريتس"، وهو يهودي شرقي زعيمًا للحزب، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب قيادة من

اليهود الشرقيين "السفارديم". وقد أسهم هذا التطور في رفع أسهم العمل في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وأعاد إليه شيئًا من البريق، بعد أن تراجع أداؤه خلال السنوات القليلة الماضية. وأصبحت استطلاعات الرأي تشير إلى إمكانية أن يرفع حصته من مقاعد الكنيست القادمة من 21 مقعدًا حاليًا إلى 26.

وبالرغم من تلك التوقعات فقد أدى انتخابه إلى دخول الحزب في أزمة داخلية ؛ حيث اتجه بيريتس إلى محاولة الإطاحة بالزعامات والرؤوس التقليدية المنافسة له في زعامة الحزب ، ما أدى إلى إثارة أزمة قد تؤدي إلى إضعاف أسهم الحزب مرة أخرى، وتقلل من وهج انتخاب قيادة من اليهود الشرقيين لأول مرة له. ولهذا فإن فشل "بيريتس" في احتواء الأصوات الغاضبة داخل الحزب، قد يقود إلى حركة انشقاقات أخرى تقود إلى انسحاب أعضاء بارزين آخرين لينضموا إلى حزب شارون "كاديما"، مثلما فعل "شيمون بيريز"

وهكذا فإن التفكك والانقسام، وغياب القواسم المشتركة بين معظم الأحزاب القائمة على الساحة الإسرائيلية يمثل القاسم المشترك الأكبر للمشهد الحزبي الإسرائيلي، وهو ما يضفي أهمية بالغة على الانتخابات القادمة باعتبارها أول انتخابات عامة تشهدها إسرائيل في ظل منظومة حزبية ثلاثية الاتجاه، تنطوي على العديد من الرؤى والبرامج الانتخابية وتحتل فيها مسألة التفاوض مع الفلسطينيين ومحاولة التوصل إلى تسوية نهائية بندًا رئيسيًا فيها.

فمن جانبه يركز البرنامج الانتخابي لـ"شارون" على طرح خطة سلام شامل مع الفلسطينيين، تعتمد على الأسس **التالية:** الانسحاب من معظم أجزاء الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ـ وإن كانت بعض التقارير الصحفية نقلت عن مقربين منه استعداده للتفاوض على تقسيم القدس وهو ما نفاه شارون لاحقًا ـ والمناطق المزدحمة بالمستعمرات اليهودية، إقامة دولة فلسطينية على هذه المناطق، شريطة أن يكون لتلك الدولة قانونًا ونظامًا، إزالة المستعمرات اليهودية المتفرقة القائمة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وثمة اتجاه لدى المراقبين في هذا الإطار يرى أن إعادة تشكيل الخريطة السياسية في إسرائيل ستؤدي إلى إعادة تشكيل الثوابت التفاوضية التي يتبناها الجانب الإسرائيلي، يقابله اتجاه آخر يرى أن قرار "شارون" بالانسلاخ عن الليكود سيؤدي إلى تفعيل الجهود الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة؛ حيث ستشجع الانتخابات الإسرائيلية والفلسطينية على إطلاق النقاش السياسي في المجتمعين، بيد أنه في حالة تباين وعدم تواؤم نتائج الانتخابات على الجانبين فقد تعجز الجهود الأمريكية عن التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

ولا يختلف "بيريتس" كثيرًا عن "شارون" في التعاطي مع ملف التسوية؛ حيث أعلن أنه ضد تقسيم القدس وضد حق العودة، إضافة إلى تأييده بقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية .. ولا تحتاج مواقف "نيتانياهو" السياسية المتشددة حيال الفلسطينيين التذكير بها في هذا الإطار. **وبصفة عامة، فإن الانتخابات القادمة ستدور حول محورين رئيسيين:**

الأول: داخلي يتعلق بالأوضاع الاجتماعية داخل إسرائيل؛ حيث يدور الصراع بين الأحزاب على كيفية اجتذاب أصوات الفقراء بعد أن أدت السياسات المالية والاقتصادية لحكومة شارون الليكودية، إلى إثارة التذمر في قطاعات واسعة من هذه الفئة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يؤثر سلبيًا على حزب الليكود الذي يتبنى نفس السياسات، ومن ثم احتمال اتجاه أصوات الفقراء نحو حزب العمل بزعامة بيريتس، أو نحو حزب "كاديما" بزعامة شارون الذي سيقدم نفسه باعتباره "حزب وسط"، وأنه سيعمل على معالجة الآثار السلبية لسياسات نيتانياهو الاقتصادية.

أما المحور الثاني: فيتعلق بالمسألة الأمنية ومصير التسوية مع الفلسطينيين، ولا تشير المؤشرات السياسية لكافة الأحزاب السياسية المتنافسة في إسرائيل إلى إمكانية حدوث بوادر إيجابية في هذا الاتجاه ؛ فحكومة تصريف الأعمال الحالية التي يرأسها شارون تراهن على سياسة التشدد تجاه الفلسطينيين، وتعتبر أن السياسة الأمنية القائمة على فكرة القبضة الحديدية واستمرار الحصار والتضييق على الفلسطينيين هي مفتاح الحصول على تأييد الرأي العام

الإسرائيلي .. أي أن السباق بين الأحزاب الإسرائيلية، يدور حول كيفية ودرجة التشدد والتطرف الأمني والعسكري تجاه الفلسطينيين.

وعلى صعيد التسوية السياسية، يلاحظ أنه على الرغم من إبداء زعيم حزب العمل الجديد نوعًا من الاعتدال في مواقفه بشأن الشروع فور فوزه في الانتخابات القادمة وتشكيل الحكومة الجديدة بفتح مفاوضات مباشرة مع الجانب الفلسطيني لتسوية قضايا الوضع النهائي، وإيجاد حل نهائي وتاريخي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وعلى أساس مبادئ مرجعية مدريد، إلا أنه سرعان ما عاد ليتخذ مواقف متشددة تقترب من مواقف شارون بالإعلان عن معارضته لتقسيم القدس أو الانسحاب من القدس الشرقية المحتلة عام 1967، ورفض تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين أي أن التشدد والتطرف هو السمة البارزة لمواقف زعماء إسرائيل سواء من اليمين أو يسار الوسط.

وثمة اتجاه لدى المراقبين يرى أنه حتى في حال فوز حزب شارون الجديد "كاديما" وتشكيله للحكومة الجديدة، فإن ذلك لا يعني أن آفاق التسوية والسلام ستكون أفضل رغم حديثه عن أن برنامجه بعد الانسحاب من غزة هو تطبيق "خريطة الطريق" الدولية، ورغم استبعاده اتخاذ خطوات من جانب واحد في الضفة، على غرار ما حدث في غزة، حيث أبدى 14 تحفظًا على "خريطة الطريق"، تفرغها من مضمونها.

وفي ضوء الحقائق السابقة، فإن ثمة مجموعة من العوامل ستحدد اتجاهات سير المعركة الانتخابية المقبلة في إسرائيل، **تتمثل في:**

1) احتمال تراجع التأييد الذي يحظى به حزب شارون الجديد لدى دخول العملية الانتخابية مراحلها الحاسمة، وفي هذا السياق أشار استطلاع للرأي لصحيفة "هآرتس" يوم 2005/12/17 إلى تراجع شعبية حزب "كاديما"، والتي أشارت إلى حصوله على 35 مقعدًا مقابل 39 في الأسبوع السابق له في مقابل 24 لـ"العمل" (22 في الأسبوع السابق له)، و (12) لـ"الليكود" كما في الأسبوع السابق.

2) تطورات الحالة الصحية لزعيم الحزب "شارون"، والتي ستؤثر من دون شك على مكانة الحزب على الساحة الإسرائيلية؛ إذ رأت "فياننشيال تايمز" يوم 2005/12/20 أن أي تأثيرات سلبية على صحة "شارون" من شأنها التأثير على مسار السياسة الإسرائيلية، لاسيما على مستقبل حزب "كاديما"، وهو نفس ما عبرت عنه "التايمز" في ذات التاريخ بقولها: "إن مرض شارون جاء في توقيت حرج للغاية للسياسة الإسرائيلية، وأن حالته الصحية قد تؤثر على قوته السياسية" وقد أدت تلك الأزمة من ناحية أخرى إلى مطالبة البعض في إسرائيل بوضع أطر قانونية للتعاطي مع المشاكل الصحية لرئيس الوزراء.ورغم ذلك فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت بعد خروج شارون من المستشفى حدوث ارتفاع ملحوظ في شعبية الحزب على عكس ما كان متوقعًا.

3) الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقرر إجراؤها في 25 يناير المقبل، والتي ستنعكس نتائجها من دون شك على الانتخابات الإسرائيلية، لا سيما في حالة فوز "حماس" بها، وهو الأمر الذي أدى إلى مطالبة البعض بتأجيل تلك الانتخابات، وهو الأمر الذي بات مرجحًا.

4) موقف المقاومة الفلسطينية والتطورات السياسية الأمنية على الجانب الفلسطيني؛ إذ إن حدوث عمليات تفجيرية كبرى مثلاً سيؤثر في الخريطة الحزبية الإسرائيلية لمصلحة قوى اليمين المتطرف، ويصب في مصلحة الليكود.

خلاصة القول إن المنظومة الحزبية الإسرائيلية تموج في الوقت الراهن بمجموعة من التحولات السياسية، والتي رغم نظر بعض المراقبين إليها باعتبارها مؤشرًا على المرونة والديناميكية التي يتمتع بها النظام الحزبي الإسرائيلي، إلا أنها تعبر في واقع الحال عن غياب أية معايير موضوعية تحكم العمل الحزبي في إسرائيل، بل وسيطرة الطابع الشخصي على تلك العملية في ظل الارتباط الشديد بين الحزب وزعامته، لدرجة أن انسحاب أو غياب تلك الزعامة قد يؤدي إلى انهيار الحزب.

ومن جانب آخر فإن التحولات الحادثة على الخريطة الحزبية الإسرائيلية، وفي ظل مجيء مسألة التفاوض مع الفلسطينيين على قائمة أجندتها، قد تؤدي في مرحلة لاحقة إلى استئناف مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين، بيد أن تصورات "شارون" للتسوية في حالة فوزه، لا تبعث على التفاؤل فيما يتعلق بإنجاز السلام في المنطقة، في ظل ترجيح استمرار حالة الشد والجذب التي تؤكد استمرار مشهد الصراع المفتوح لأفق المسار الفلسطيني، في ظل عدم رغبة إسرائيل في وضع حد نهائي للصراع مع العرب والفلسطينيين على أسس عادلة وموضوعية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2005/12/22